وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة إبن خلدون بتيارت

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسير

قسم : علوم التسير

هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر
دراسة قياسية تحليلية للفترة(1990–2019)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالب:

- قليل مهدي

إشراف الأستاذ :

- د.بولعباس مخطار

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و القب	الدرجة العلمية	الصفة
روابة محمد	أستاذ محاضر	رئيسا
بولعباس مخطار	أستاذ محاضر	مشرفا و مقررا
صافة محمد	أستاذ محاضر	مناقشا
سحنون خالد	أستاذ محاضر	مناقشا

نوقشت يوم :2020/10/04

السنة الجامعية :2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر و عرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى أولا ونحمده كثيرا على أن يسّر لي أمري في القيام بهذا العمل.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى اللذين حملوا رسالة العلم والمعرفة .

ولا يسعني في هذا المقام إلّا أن أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير

إلى الأستاذ المشرف **"بولعباس مختار"** على تولّيه الإشراف على هذه

المذكرة وعلى كل ملاحظاته القيّمة التي أضاءت أمامي سبل البحث،

وجزاه الله عن ذلك كل خير، والذي كان لنيي الشّرف أن يكون مشرفا عليا

إهـــــــداء

بسـم الله والسـلام على رسـول الله

*الى من شرب المر ليسقيني الحب والحنان

الى من حصد الاشواك من طريقي لامر لطريق العلم بأمان

الى من سيظل فخري طول الزمان

ابـي حفـضه لي الـرحمـان

*الى منبع الحب والضياء

الى من علمتني الصدق والوفاء

الى أمي ارجو ان يطيل الله عمرها

ضحكتي ودمعتي في الحياة

الفهرس العام :

العنوان	الصفحة
الفهرس العام	I
ملخص	II
قائمة الجدوال	III
قائمة الأشكال	III
المقدمة	IV
الفصل الأول : مدخل الى المالية العامة	29-1
المبحث الأول:الميزانية العامة وخصائصها ومراحل إعدادها	2
المطلب الاول : ماهية الميزانية العامة	2
خصائص الميزانية العامة	3
مطلب الثاني المبادئ الأساسية للميزانية العامة	4-3
مطلب الثالث: مراحل إعداد الميزانية العامة	5
أولا: السلطة المختصة بتحضير الميزانية	5
ثانيا : الإجراءات الفنية المتبعة بصدد تحضير الميزانية العامة	6-5
ثالثا: الأساليب المتبعة في تقدير النفقات والإيرادات الواردة في الموازنة العامة	7-6
رابعا: مرحلة إعتماد الميزانية وتنفيذها	8
خامسا : أداة إعتماد الميزانية العامة	9
سادسا : تنفيذ الموازنة العامة	11-9
المبحث الثاني : ماهية النفقات العامة وتقسيماتها	12
المطلب الاول : ماهية النفقات العامة و أركانها	12
المطلب الثاني : تقسيمات النفقة العامة	13
أولا: التقسيمات العلمية (إقتصادية)	14
ثانيا : تقسيمات النفقات العمومية حسب أغراضها	15-14
ثالثا: تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سيرانها	15
رابعا : تقسيم النفقات العامة من حيث التأثير في حجم الناتج الوطني	16-15
المطلب الثالث : ظاهرة تزايد النفقات العامة	16
أولا: أسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة	17-16
ثانيا : أسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة	19-18-17
المبحث الثالث : عموميات حول الإيرادات العامة	20
المطلب الأول : مفهوم الإيرادات العامة	20

المطلب الثاني : تقسيمات الإيرادات العامة	21
أولا- تقسيمات التطبيقة	21
ثانيا : التقسيمات العلمية	23-22
المطلب الثالث: مصادر الإيرادات العامة	23
أولا : الضرائب:	24-23
ثانيا : الرسوم:	25
ثالثا : القروض العامة:	26
رابعا :الإصدار النقدي الجديد :	26
خامسا : إيرادات الدولة من أملاكها العامة (الدومين):	28-27
خاتمة الفصل الأول	29
الفصل الثاني عجز ميزانية العامة للدولة و اليات علاجه	65-30
المبحث الأول : الجوانب النظرية لعجز الميزانية العامة	32
المطلب الأول : ماهية العجز و أنواعه	33
أولا :مفهوم العجز	33
ثانيا : أنواع عجز الميزانية العامة	34
المطلب الثاني: عجز الميزانية العامة للدولة عبر المذاهب الإقتصادية	38-35
المطلب الثالث: أسباب عجز الميزانية العامة للدولة	38
أولا : عامل النمو في الإنفاق العام:	40-39
ثانيا : تراجع نمو الإيرادات العامة	44-41
المبحث الثاني: دور السياسة الانفاقية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة :	44
المطلب الأول : الجوانب النظرية للسياسة الإنفاقية	45
أولا :مفهوم السياسة الإنفاقية :	45
ثانيا : أدوات السياية الإنفاقية	46
ثالثا : اهداف السياية الإنفاقية	48-47
المطلب الثاني : ترشيد الإنفاق العام كآلية من آليات علاج عجز الموازنة العامة للدولة	49
أولا : تعريف ترشيد الإنفاق	49
ثانيا : ظوابط ترشيد الإنفاق	51-50
ثالثا : أهم المجالات التي تخصها عملية ترشيد الإنفاق العام	54-53-52
المبحث الثالث : دور الإيرادات العامة في علاج عجز الميزانية العامة	55
المطلب الأول : تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الإقتراض	56
أولا : تمويل عجز الموازنة بواسطة الإقتراض الداخلي	56
ثانيا : تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإقتراض الخارجي	58-57

المطلب الثاني : تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الإصدار النقدي الجديد	59
أولا : مبررات الإصدار النقدي	60-59
المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الضرائب	61
أولا : استخدام الضرائب المباشرة في تمويل العجز	61
ثانيا : استعمال الضرائب غير المباشرة في تمويل العجز	64-63-62
خاتمة الفصل الثاني	65
الفصل الثالث : هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائ دراسة قياسية تحليلية للفترة(1990-2019)	66
المبحث الأول : تحليل إحصائي للوضع المالي في الجزائر خلال فترة (1990-2019)	67
المطلب الأول : تقييم الوضع المالي للجزائر خلال الفترة (1990-1999)	67
المرحلة الأولى : (مرحلة ماقبل الألفين 2000) (1990-1999)	68-67
المطلب الثاني : تقييم الوضع المالي للجزائر خلال الفترة (2000-2019)	69
المرحلة الثانية (مرحلة مابعد الألفيين 2000) (2000-2019)	70-69
المطلب الثالث : أثار عجز الميزانية و الدين العام .	70
المبحث الثاني : الإطار النظري للنموذج تصحيح الخطأ (vecm) و نموذج (var).	71
المطلب الأول : ماهية السلاسل الزمنية	71
أولا: مفهوم السلسلة الزمنية	71
ثانيا: مكونات السلسة الزمنية :	72
ثالثا : الهدف من دراسة السلسلة الزمنية:	72
رابعا : تعريف الإستقرارية	73-72
المطلب الثاني : تحديد شكل نموذج للدراسة القياسية	73
أولا : المتغير التابع :	74
ثانيا : المتغير المستقل :	74
ثالثا : تعريف الVar (Vectorial AutoRegressive)	74
رابعا : خصائص نموذج الإنحدار الخطي var	75
خامسا : التكامل المشترك	76
سادسا : نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model ECM .	76
المطلب الثالث : دراسة إستقرارية و تكامل المشترك للمتغيرات	77
أولا : دراسة الإستقرارية	78-77
المبحث الثالث : تقدير نموذج الدراسة	79
المطلب الأول : تقدير النموذج باستعمال نموج تصحيح الخطأ (VECM)	79
أولا : إختبار سببية كرانجر The Granger causality test	80-79
ثانيا :تحديد درجة التأخير في نموذج ال VAR	80

ثالثا : دراسة التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون Johanson-Cointegration Test	81
المطلب الثاني : تقدير النموذج بإستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS)	82
أولا : طريقة Least squares	82
ثانيا : إختبار النموذج إحصائيا	83
المطلب الثالث : إختبار صلاحية النموذج	83
أولا: إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي Serial correlation test	84
ثانيا : إختبار عدم تجانس Heteroskedasticity Test	85-84
خاتمة عامة	86
قائمة المراجع	89-88-87
قائمة الملاحق	93-92-91

ملخص:

- تهدف هذه الدراسة إلى دراسة عجز الميزانية العامة من خلال دراسة قياسية لهيكل النفقات العامة والإيرادات العامة، وأثره على رصيد الميزانية للفترة (1990-2019) وذلك بالاعتماد على طريقة VECMواختبار الأستقرارية وإختبار سببية قرانجر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وبأن هناك علاقة سببية من هيكل الإيرادات نحو رصيد الميزانية العامة، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من نفقات التسيير نحو رصيد الميزانية كما أن الدراسة اقترحت بضرورة تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على التمويل غير التقليدي لتغطية عجز الميزانية.

- This study aims to study the public budget deficit through a standard study of the structure of public expenditures and public revenues, and its effect on the budget balance for the period (1990-2019), depending on the method, VECM, stability testing and the causation test of Kranger. , And that there is a causal relationship from the revenue structure towards the balance of the general budget, and a causal relationship in one direction of the expenditures towards the budget balance, and that the study suggested the need to diversify sources of revenue and not rely on unconventional financing to cover the budget deficit.

- Cette étude vise à étudier le déficit budgétaire public à travers une étude standard de la structure des dépenses publiques et des recettes publiques, et son impact sur le solde budgétaire pour la période (1990-2019), selon la méthode, le VECM, le test de stabilité et le test de causalité de Kranger, et l'étude a conclu qu'il existe une relation d'équilibre à long terme entre les variables de l'étude. , Et qu'il existe une relation causale de la structure des recettes vers le solde du budget public, et une relation causale dans un sens des dépenses vers le solde budgétaire, et que l'étude a suggéré la nécessité de diversifier les sources de revenus et de ne pas compter sur des financements non conventionnels pour couvrir le déficit budgétaire.

قائمة الجدوال:

قائمة الجدوال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	دراسة إستقرارية (إختبار ديكي فولر- إحتبار فيليب بيرسون)	78
2	دراسة السببية (إختبار قرانجر)	80
3	إختبار var log order لتحديد درجة التأخير	80
4	إختبار جوهانسن لتكامل المشترك (إختبار الأثر trace)	81
5	إختبار جوهانسن لتكامل المشترك(إختبار ختبار القيمة العظمى)	82
6	تقدير النموذج بإستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS)	83
7	إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي serial correlation	84
8	إختبار white لعدم تجانس Heteroskedasticity	85

قائمة الاشكال :

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور هيكل النفقات و الإيرادات العامة للمرحلة الأولى (1990-1999)	68
2	**الشكل رقم (2)** : تطور النفقات و الإيرادات العامة للمرحلة الثانية (2000-2019)	70

مقدمة عامة :

لقد أثارت خلال العقد الأخير قضية عجز الميزانية الكثير من الجدل في السياسات الاقتصادية، لما لها من آثار اقتصادية، واجتماعية، وتهديد للاستقرار المالي والنقدي للدول، وعليه فقد زادت أهمية الموضوع للمفكرين والباحث الاقتصاديين وحتى السياسيين للبحث في كيفية تمويل عجز الميزانية والوصول إلى التوازن المالي، فنجد أن الحكومات تلجأ إلى التخفيض من نفقاتها العامة، أو زيادة موارد الإيرادات العامة عن طريق فرض ضرائب جديدة، غير أن هذا المورد له عواقب اقتصادية واجتماعية سلبية، مما أدى إلى إيجاد بدائل أخرى لتمويل العجز في الميزانية العامة، والتي غالبا ما يكون نقديا عن طريق الإصدار النقدي.

وكغيرها من الدول، تعاني الجزائر من عدة اختلالات في الميزانية العامة، نتيجة لنقص الموارد المالية بسبب اعتمادها على الجباية البترولية وضعف الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى تبني الجزائر لتوجه اجتماعي في سياستها خاصة مع بداية الألفية باعتمادها مشروع الإنعاش الاقتصادي، والذي أدى إلى الزيادة بشكل كبير في النفقات التدعيمية، والتدخلات العمومية، وازداد الوضع سوءا مع تدني أسعار البترول في نهاية سنة 2014، لتلجأ الحكومة إلى بديل آخر ألا وهو التمويل غير التقليدي حيث سعت إلى تغطية العجز من خلال طبع النقود، والتي وصلت قيمة ما تم طبعه للفترة الممتدة من نهاية 2017إلى غاية سبتمبر 2018.

– مشكلة الدراسة :

إن عدم التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر نتج عنه عجوزات كبيرة في الميزانية العامة، والذي أدى بدوره إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية، وصعب على الحكومة الإيفاء بالتزاماتها المالية نحو المشاريع المعتمدة، وما زاد الأمر صعوبة هو الانخفاض الحاد لأسعار البترول، الأمر الذي جعلها تعتمد على الاستدانة خاصة الداخلية من أجل تغطية نفقاتها الكبيرة، ففي ظل تنامي عجز الميزانية للفترة الممتدة من (1990-2019) فما هي أهم المحددات التي أدت إلى هذا العجز ؟.

– فرضيات الدراسة :

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الميزانية وهيكل الإيرادات والنفقات.
2. وجود علاقة سببية بين الإيرادات والنفقات العامة على المدى القصير .
3. وجود علاقة سببية بين الإيرادات والنفقات العامة على المدى الطويل.

مقدمة عامة :

– أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة في الدور الكبير للميزانية العامة في السياسة المالية لدولة، إضافة إلى التأثير الذي يحدثه عجز الميزانية على الإيرادات والنفقات العامة، وما له من نتائج سلبية على الاقتصاد، كما أن مشكل عجز الميزانية أصبح يؤرق كل حكومات العالم، وأحد أكثر القضايا اختلافا بين الاقتصاديين.

– أهداف الدراسة :

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف إلى عجز الميزانية العامة في الجزائر، وبيان أسبابها وآثارها، ومحاولة إيجاد العلاقة بينها وبين هيكل الإيرادات والنفقات العامة، وسنركز في ذلك على قياس العلاقة بين الجباية البترولية والعادية ونفقات التجهيز والتسيير مع عجز الميزانية.

– منهجية الدراسة :

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع المتمثلة في عجز الميزانية، والدين العام، بالإضافة إلى المنهج التحليلي حيث تم استخدام طرق الاقتصاد القياسي من أجل تقدير العلاقة بين عجز الميزانية وهيكل الإيرادات والنفقات العامة للجزائر، بالاعتماد على اختبار كرانجر لقياس سببية غرانجر على المدى القصير، وإستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) من الصياغة النهائية لنموذج التنبؤات المستقبلية للعلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل، معتمدين على برنامج EVIEWS .10

– الدراسات السابقة :

لقد تم تناول موضوع عجز الميزانية من عدة جوانب وسنحاول في هذه الدراسة استعراض بعض الدراسات والتي من بينها دراسة التي أجرتها (Groneck) من اجل التحقيق في تأثير زيادة النفقات العامة والديون العامة على ميزان الميزانية العامة، ووجدت أن الإنفاق الرشيد على الميزانية العامة عادة ما يؤدي إلى نمو الدخل القومي في حالة ما إذا نفذت الحكومة مشروعات عامة لها فوائد للمجتمع ككل، كما أنها تحسن الرعاية لأن هذه النفقات تستهدف الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، ومع ذلك فإن النفقات الزائدة عن المبالغ المخصصة في الميزانية ستؤدي إلى حدوث عجز قد يستمر على المدى الطويل، وبالتالي تعزيز دورة الديون العامة المتزايدة.

مقدمة عامة :

- **تقسيم الدراسة :**

تنقسم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول ، حيث يتطرق الفصل الأول الى الميزانية العامة في ثلاثة مباحث ، ومفهوم النفقات و تقسيماتها في المبحث الثاني ، اما المبحث الثالث فيتناول عموميات حول الايرادات المالية .

أما فيما يخص الفصل الثاني المتمثل في عجز الميزانية العامة وأليات علاجه فينقسم الى ثلاث مباحث يتطرق المبحث الأول الى الجوانب النظرية لعجز الميزانية العامة،أما المبحث الثاني فيتحدث عن دور السياية الإنفاقية في علاج عجز الميزانية العامة، أما بخصوص المبحث الثالث فيتناول دور الإيرادات العامة في علاج عجز المزانية العامة . و اخيرا الفصل الثالث يدف الى دراسة عجز الميزانية العامة من خلال دراسة قياسية لهيكل النفقات العامة و الإيرادات العامة وإثره على رصيد الميزانية للفترة (1990-2019) وذلك بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) معتمدا على برنامج EVIEWS 10 .

الفصل الأول

مدخل الى المالية العامة

مقدمة الفصل:

إن تزايد دور الدولة في إدارة الشؤون الاقتصادية في جميع النظم، أدى إلى تزايد الأهمية البالغة للمالية العامة، فالتطور الذي حدث في طبيعة الدولة انعكس على وظيفتها المالية وعلى أهدافها باعتبارها أحد أدوات السياسة الاقتصادية.

ولكي تقوم الدولة بوظيفتها لابد أن تحصل على تمويل لإنفاقها العام أو الحصول على الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، وهذا ما يعرف بالإيرادات العامة التي تعتبر من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في تنفيذ خططها، وتسعى دائما إلى زيادة حصيلتها والحفاظ عليها. حيث تتمثل هذه الأخيرة في كل من الرسوم، القروض العامة الإصدار النقدي...الخ بالإضافة إلى الضرائب والتي تمثل أهم مصدر من مصادر تمويل خزينة الدولة والمساهمة في الإنفاق العام فضلا عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أم أنها أداة مهمة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي،فقد أصبحت النفقات العامة أداتا للسياسة المالية التي تسعى الدولة من خليها تحقيق أهدافها.

ومن اجل تقدير النفقات والإيرادات العامة لا بد من إعداد الميزانية العامة للدولة التي يتم من خللها تخصيص الموارد وتوزيعها بين مختلف الحاجات والأغراض العامة، فقد أصبحت الميزانية العامة في العصر الحديث ضرورة لا بد منها لكل دولة نظرا لأهمية البالغة التي تكتسبها الميزانية العامة في إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه في الاتجاه المخطط له، فهي تعتبر المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها، في جميع المجالات على اختلاف أنواعها، وعلى ضوء ما سبق سيتم التعرض في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : الميزانية العامة وخصائصها و مراحل إ عدادها

المبحث الثاني : ماهية النفقة العامة و تقسيماتها

المبحث الثالث : عموميات حول الإيرادات العامة

المبحث الأول : الميزانية العامة وخصائصها و مراحل إ عدادها

المطلب الأول:ماهية الميزانية العامة

* تمثل الميزانية العامة إحدى وسائل الرقابة على أنشطة الدولة المختلفة فهي تمثل الوثيقة الأساسية لمالية الدولة، حيث تعكس الوجوه السياسي والمالي والاقتصادي للدولة أي البرنامج أو الخطة التي تقوم على تنبؤ مدروس لنفقات الدولة وإيراداتها لسنة مالية قادمة.

ومن اجل الإحاطة أكثر بهذ الموضوع نتطرق إلى مفهوم الميزانية :

" الميزانية وثيقة مصدق عليها من السلطة التشريعية المختصة تحدد نفقات الدولة و إيراداتها خلال فترة زمنية متصلة "[1]

" الميزانية عبارة عن خطة مالية معتمدة من قبل السلطة التشريعية "[2]

" الميزانية بيان تقديري لنفقات و إيرادات الدولة عن مستقبلية تقاس عادة بسنة و تتطلب إجازة من السلطة التشريعية "[3]

"تحدد نفقات الدولة وإيراداتها ،أي بيان مفصل لما تعتزم الدولة إنفاقه و بيان مفصل عن الإيرادات اللازمة لتغطية الإنفاق ومصادر الحصول عليها بذلك تحدد الميزانية بوضوح السياسة المالية للدولة و مشروعاتها "[4]

- **الميزانية حسب المشرع الجزائري:**

"تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها ".

*بعد التطرق الى مفهوم الميزانية سنقوم بتطرق الى مجموعة من خصائصها

[1]– حسين مصطفى حسين ،**المالية العامة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2001،ص75

[2] – محمود حسين الوادي،زكريا أحمد عزام،**مبادئ المالية** ،دار المسيرة للنشر التوزيع والطباعة ،عمان2007،ص157

[3] – محمود حسين الوادي،زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره ،ص158

[4] – حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره،ص75

2- خصائص الميزانية العامة :

تتصف الموازنة بعدد من الخصائص و الصفات التي تتلخص بكونها تقديريه و بكونها تتضمن الإجازة بالجباية و الإنفاق ، فضلا عن تحديدها الزمني ، وإيلائها الأولوية للنفقات على الإيرادات و هو ما نفصله فيما يلي :

- إن للموازنة صفة تقديرية لأنها تحضر لسنة مقبلة و تحضيرها يجري عادة في أواسط السنة السابقة و لذلك يصعب تحديد ما سوف يبذل من نفقات أو ما سوف يجنى من واردات بصورة دقيقة أو شبه دقيقة .
- للموازنة صفة الإجازة بالجباية و الإنفاق و ذلك أن تصديق السلطة التشريعية على تقديرات النفقات و الإيرادات كما وردت في مشروع الميزانية المعدل من قبل السلطة التنفيذية لا يعطي الموازنة قوة النشاط ما لم تشمل التصديق أيضا الإجازة للسلطة التنفيذية بجباية الموارد و الإنفاق على الأعباء العامة.
- للموازنة صفة التحديد الزمني السنوي و هو ما نعرفه عموما باسم سنوية الموازنة لأنها توضع عادة لمدة سنة .و بالتالي موافقة السلطة التشريعية عليها تقترن بمدة السنة ذاتها.
- **للموازنة صفة إيلاء الأولوية للنفقات على الإيرادات :**

يرى الباحثون أن إعطاء الأولوية للنفقات على الإيرادات هو أحد التدابير المتخذة في ضل الفكر المالي التقليدي، و يرون أن تبرير ذلك ناجم عن ضآلة دور الدولة ، و قيامها بالنفقات الضرورية المحدودة و الملزمة لسير المرافق العامة و التي لا يمكن الاستغناء عنها بينما تتسع سلطة الدولة في الحصول على الإيرادات الملزمة لتغطية هذه النفقات.[1]

*بعد معرفة خصائص الميزانية العامة سنقوم بتطرق الى مبادئ و الركائز التي تقوم عليهم الميزانية العامة

المطلب الثاني : المبادئ الأساسية للميزانية العامة

1 – مبدأ السنوية :

ويقصد بالقاعدة السنوية أن تكون المدة التي تغطيها الموازنة سنة واحدة مع عدم اشتراط اتفاقها مع السنة الميلادية ، و إنما تحدد السنة تبعا لظروف كل دولة على حدة.[2]

[1] – معلم يوسف ،**محاضرات في مالية العامة** ،جامعة قسنطينة كلية الحقوق ،ص12،13

[2] – محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام ،مرجع سبق ذكره ،ص163

2 – مبدأ العمومية :

و يقضي هذا المبدأ بإظهار كافة الإيرادات و كافة المصروفات مهما كان حجمها، بحيث يتضح جليا جميع عناصر الإيرادات و جميع عناصر المصروفات دون أن تتم مقاصة بين المصروفات و الإيرادات و إظهار الرصيد المعبر عن زيادة المصروفات عن الإيرادات أو زيادة الإيرادات عن المصروفات.

3– مبدأ الوحدة :

و يقضي هذا المبدأ بأن تدرج كافة عناصر الإيرادات العامة و عناصر الإنفاق العامة في بيان واحد دون تشتيتهما في بيانات مختلفة يمثل كل بيان من ميزانية مستقلة.

* و الهدف من إظهار الميزانية في صورة موحدة لكافة عناصر الإيرادات والمصروفات هو:

- سيولة عرض الميزانية و توضيحها للمركز المالي ككل .
- تجنيب الفاحص أو الباحث إجراء التسويات الحسابية التي يستلزمها الأمر لدراسة أو فحص الميزانية العامة للدولة مثل تجميعه لعناصر المصروفات و الإيرادات المختلفة.
- إن وضع كافة الإيرادات و أوجه إنفاقها تحت نظر السلطة التشريعية تسهل عليها مهمة ترتيب الأولويات للإنفاق العام للدولة ككل. الأمر الذي لا يمكنها من ذلك لو نظرت إلى مشتملات كل الميزانية على حدى .

4 – مبدأ عدم التخصص :

المقصود بمبدأ عدم التخصيص ألا يخصص نوع معين من الإيراد لإنفاق حصيلته على نوع معين من الإنفاق، كما لو خصص إيراد الرسوم الجامعية على تغطية المصروفات الخاصة بالجامعة، وتتجه أساليب المالية العامة الحديثة لإنكار مبدأ التخصيص و الأخذ بمبدأ عدم التخصيص التالية:

- إذا قلمت حصيلة الإيراد المخصص ينتج عن ذلك قصور في الخدمة المخصص لها هذا الإيراد، و إذا زاد الإيراد يؤدي إلى إسراف في الإنفاق المخصص لو هذا الإيراد .
- من المفروض أن أوجه الإنفاق العام تتحدد طبقا لدرجة إلحاح الحاجات العامة للمجتمع و العمل على إشباعها طبقا لدرجة إلحاحها و أن توجه الإيرادات جميعها دون تخصيص لإشباع هذه الحاجات طبقا لترتيب أولويتها.[1]

[1] – حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره ،ص76-80

5 – مبدأ التوازن :

يقصد بمبدأ توازن الميزانية أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة وتأسيسا على ذلك فلا تعتبر الميزانية محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية.[1]

المطلب الثالث : مراحل إعداد الميزانية العامة

تستلزم دراسة إجراءات تحضير وإعداد الموازنة العامة أن نتطرق أولا للسلطة المخول لها القيام بذلك، الإجراءات الفنية المتبعة بصدد تحضير الموازنة وكذا الأساليب المتبعة في تقدير الإيرادات والنفقات الواردة في الموازنة.

أولا: السلطة المختصة بتحضير الميزانية

تقوم السلطة التنفيذية في معظم دول العالم من خلال الإدارات الحكومية المعنية بأمر الإنفاق العام أو بتحصيل الإيرادات العامة بإعداد تقديرات الميزانية. ويتم ذلك بوضع بيان بالنفقات والموارد العامة عن فترة مقبلة وبصورة مفصلة.[2]

حيث يرجع قيام السلطة التنفيذية بتحضير وإعداد الموازنة العامة إلى العديد من المبررات :

- تقع مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية على السلطة التنفيذية، وللحكومة أن تضع من البرامج والسياسات ما تراه كفيلا بتحقيق الأهداف المرجوة، ولها أن تطلب ما تراه ضروريا لتنفيذ برامجها وسياستها والقيام بوظائفها .
- للحكومة أجهزة وإمكانات فنية وإدارية قادرة على تحديد مقدرة القطاعات والفئات على تحمل الأعباء المالية الأمر الذي يمكنها من اختيار مصادر الإيراد.
- السلطة التنفيذية أقدر على معرفة حاجات المجتمع، لذلك تتولى الحكومة مهام تحضير الموازنة وتبدأ هذه المرحلة عادة على مستوى أصغر الوحدات الحكومية، حيث تتولى كل مؤسسة أو هيئة أو وزارة إعداد تقديراتها لما يلزم من نفقات وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية المطلوب لإعداد موازنتها .

ثانيا: الإجراءات الفنية المتبعة بصدد تحضير الميزانية العامة :

لقد جرى العمل على أن وزير المالية باعتباره ممثلا للسلطة التنفيذية، يقوم بمطالبة كافة الوزارات والمصالح بإرسال تقديراتهم لإيراداتها ونفقاتها عن السنة المالية المقبلة في موعد يحدده، لكي يتسنى له الوقت اللازم لإعداد مشروع موازنة الدولة في الوقت المناسب وبمعنى آخر تبدأ هذه المرحلة عادة من الوحدات

[1] – محمد الصغير بعلي،يسرى أبو العلا، **المالية العامة** ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،عنابة، ص96

[2] – عادل أحمد حشيش، "**أساسيات المالية العامة**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، ،1992ص298

الحكومية الصغيرة، حيث تتولى كل مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة إعداد تقديراتها بشأن ما تحتاج إليه من نفقات، وما تتوقع الحصول عليه من إيرادات خلال السنة المالية الجديدة المطلوب إعداد ميزانيتها وتقوم كافة الهيئات في الدولة بإرسال التقديرات إلى الوزارة التابعة لها، وتقوم الأخيرة بمراجعتها ، ويكون من سلطتها إجراء التعديلات الجوهرية التي تراها ملائمة، ثم تقوم بإدراجها في مشروع واحد متكامل لميزانية الدولة حيث يرفع مع البيان المالي إلى السلطة التشريعية لفحصه واعتماده. وبعد أن تصل كافة تقديرات الوزارات المختلفة والهيئات التابعة للدولة إلى وزارة المالية، تقوم هذه الأخيرة بإضافة تقديرات نفقاتها أي نفقات وزارة المالية، وبتقدير إيرادات الدولة التي تحصلها المصالح التابعة لها، وتتولى إدارة الموازنة بالوزارة جمع كافة التقديرات المشار إليها وتنسيقها بعد أن تتصل بالوزارات المختلفة إذ اقتضى الأمر، ويكون مشروع الموازنة الذي يرسل إلى اللجنة المالية بالوزارات مرفقا بمذكرة تفسيرية .

وتعد اللجنة المالية في الوزارة مشروع الموازنة، ويتم عرضه على مجلس الوزراء، الذي يتولى عرضه بعد ذلك على السلطة التشريعية في الموعد المنصوص عليه في الدستور.[1]

ثالثا: الأساليب المتبعة في تقدير النفقات والإيرادات الواردة في الموازنة العامة :

تختلف الطرق والأساليب المتبعة لتقدير كل من النفقات والإيرادات العامة الواردة في الموازنة، وإن كان الهدف الذي تسعى إليه السلطة التنفيذية المختصة بإعداد وتحضير الموازنة هو أن تكون تقديراته مطابقة للواقع بقدر الإمكان، لكي تتمكن من تنفيذ السياسة المالية المقررة للدولة دون حدوث أي اضطرابات متعلقة بزيادة النفقات ونقص الإيرادات عما هو متوقع.

ويمكن تقدير النفقات والإيرادات في الموازنة بعدة طرق أهمها :

أ- تقدير النفقات :

يتم عادة تقدير النفقات دون صعوبات فنية كثيرة إذ أن كل مرفق يحدد نفقاته المستقبلة على أساس حجم نفقاته السابقة مضافا إليها ما سيقوم به المرفق من نفقات خاصة بالاستثمارات أوالإنشاءات خلال السنة المالية المقبلة.

- ويتم تقدير النفقات أو ما يعرف بالاعتمادات باستخدام عدة طرق :

1- الاعتمادات التحديدية والاعتمادات التقديرية :

يقصد بالاعتمادات التحديدية تلك التي تمثل الأرقام الواردة بها الحد الأقصى لما تستطيع الحكومة إنفاقه دون الرجوع إلى السلطة التشريعية. وتعد هذه الطريقة هي الأساس في اعتمادات النفقات، وتطبق بالنسبة للمرافق القائمة بالفعل والتي يكون لها خبرة في تقدير نفقاتها المستقبلة، مما يعني عدم تجاوزها للإعتمادات المخصصة لتغطية هذه النفقات.

[1]- سوزي عدلي ناشد، "**أساسيات المالية العامة**"، طبعة أولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008،ص 362

أما الاعتمادات التقديرية، ويقصد بها النفقات التي يتم تحديدها على وجه التقريب. وهي تطبق عادة علىالمرافق الجديدة التي لم يعرف نفقاتها على وجه التحديد ، ويجوز للحكومة أن تتجاوز مبلغ الاعتماد التقديري دون الرجوع إلى السلطة التشريعية، على أن يتم عرض الأمر عليها فيما بعد للحصول على موافقتها، أي أن موافقة السلطة التشريعية عليها تعد موافقة شكلية.

2- اعتمادات البرامج :

وهذه الطريقة لتقدير النفقات تتعلق بالمشروعات التي يتطلب تنفيذها فترة طويلة. ويتم تنفيذ هذه البرامج بطريقتين : إما عن طريق أن يتم تحديد مبلغ النفقات بصورة تقديرية، ويتم إدراجه في موازنة السنة الأولى على أن يه تم إدراج، في موازنة كل سنة من السنوات اللاحقة، الجزء الذي ينتظر دفعه من النفقات ، وتسمى هذه الطريقة بطريقة اعتمادات الارتباط.

أما الطريقة الثانية فهي تتلخص في أن يتم إعداد قانون خاص مستقل عن الموازنة يسمى بقانون البرنامج توافق عليه السلطة التشريعية. وبموجب هذا القانون يوضع برنامج مالي على أن يتم تنفيذه على عدة سنوات ويوافق على الاعتمادات اللازمة له، ويقسم هذا القانون ذاته البرامج على عدة سنوات ويقرر لكل جزء منها الاعتمادات الخاصة بها، وتسمى هذه الطريقة بطريقة اعتمادات البرامج.

ب. تقدير الإيرادات :

يثير تقدير الإيرادات العامة صعوبات فنية، إذ أنه يرتبط أساسا بالتوقع فيما يتعلق بالظروف والمتغيرات الاقتصادية التي قد تطرأ على الاقتصاد القومي من أجل تحديد مصادر الإيرادات المختلفة، وخاصة الضرائب، في السنة المالية المقبلة.

ويتم تقدير الإيرادات العامة باستخدام عدة طرق :

– التقدير الآلي :

تتمثل هذه الطريقة في تقدير الإيرادات المقبلة على أساس آلي لا يترك للقائمين بتحضير الموازنة أي سلطة تقديرية فيما يتعلق بتقدير الإيرادات المتوقع الحصول عليها .

تستند هذه الطريقة أساسا على "قاعدة السنة قبل الأخيرة " إذ يتم تقدير الإيرادات على أساس الاسترشاد بنتائج آخر موازنة نفذت أثناء تحضير مشروع الموازنة الجديدة، وقد أضيفت قاعدة أخرى إليها هي "قاعدة الزيادات" التي بموجبها يتم إضافة نسبة مئوية على آخر موازنة نفذت، تحدد على أساس متوسط الزيادة التي حدثت في الإيرادات العامة خلال الخمس سنوات السابقة، وتتميز هذه الطريقة بأن تحديد حجم الإيرادات والنفقات يتم بصورة تحفظية إلا أنه يعاب على هذه الطريقة أن الحياة الاقتصادية لا تسير في اتجاه ثابت فغالبا ما تتأرجح بين الكساد والانتعاش من فترة إلى أخرى .

كما أن انتشار التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية في كثير من البلاد في العصر الحديث يجعل من الصعب استخدام هذه الطريقة في تحديد حجم الإيرادات.

2- التقدير المباشر :

ستند هذه الطريقة أساسا على التوقع أو التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدى، وتقدير حصيلته المتوقعة بناء على الدراسة مباشرة ،فتطلب السلطة المختصة من كل مشروع في القطاع العام أن يتوقع حجم مبيعاته وإيراداته العامة للسنة المالية المقبلة، على أن يكون لكل وزارة أو هيئة حكومية تقدير ما تتوقع الحصول عليه من إيرادات في شكل رسوم أو ضرائب عن نفس السنة المالية موضوع الموازنة الجديدة .

واقع الأمر أن هذا التوقع يرتبط بصورة وثيقة بمستوى وحجم النشاط الاقتصادي في الدولة ففي فترات الرخاء والانتعاش تزداد الدخول والثروات والمبيعات والأرباح والاستهلاك والواردات والصادرات .... الخ، أي أن حركة الأنشطة الاقتصادية عموما تكون في حالة انتعاش ورواج ويترتب على ذلك بطبيعة الحال زيادة في الحصيلة الإرادية بصورة قد تفوق الحصيلة المتوقعة.

أما في فترات الكساد فتصاب الأنشطة الاقتصادية في مجموعها بحالة من الخمول، مما يترتب عليه قلة الحصيلة الإرادية وزيادة حجم النفقات عن حجم الإيرادات، مما يمثل صعوبة على لجان تقدير الإيرادات إذ أن ذلك يتطلب دراسة وتحليل للتقلبات الاقتصادية الطارئة على الاقتصاد القومي.

وإذا كانت طريقة التقدير المباشر تمثل أفضل الطرق لتقدير الإيرادات، فإن اللجان المتخصصة يجب عليها الاسترشاد بعدة أمور لكي تصل إلى تقديرات قريبة جدا من الواقع، تتمثل في مبلغ الإيرادات الفعلية السابق تحصيلها ومستوى النشاط الاقتصادي المتوقع والتغيرات المنتظرة في التشريع الضريبي (باعتباره أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق) مع مراعاة عدم المغالاة في التقدير حتى يكون أقرب ما يكون إلى الواقع .[1]

رابعا – مرحلة اعتماد الميزانية و تنفيذها :

بعد تحضير وإعداد الموازنة العامة تنتهي مهمة السلطة التنفيذية، وعليه سنقوم من خلال ما يلي بالتطرق للسلطة المختصة في اعتماد الموازنة وكذلك الأداة المستخدمة في ذلك

1- **السلطة المختصة باعتماد الموازنة :**

السلطة المختصة باعتماد وإجازة الموازنة هي السلطة التشريعية، فهذا الاعتماد شرط أساسي لا غنى عنه لوضع الموازنة موضع التنفيذ.[2]

لذلك تنص الدساتير على ضرورة تقديم مشروع الموازنة قبل بداية السنة المالية بفترة تتراوح بين شهرين أو ثلاثة شهور على الأقل للسلطة التشريعية.[3]

ويمر اعتماد الموازنة داخل المجلس التشريعي بثلاث مراحل على النحو التالي: [4]

[1] – عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره،ص341-342-343

[2] – سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 373

[3] – محمود حسين الوادي ،**مبادئ المالية العامة** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ، ص 149

[4]– سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 373-374

أ. مرحلة المناقشة العامة :

حيث يعرض مشروع الموازنة العامة للمناقشة العامة في البرلمان، وهذه المناقشة تنصب غالبا على كليات الموازنة العامة وارتباطها بالأهداف القومية كما يراها أعضاء المجلس .

ب. مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة :

وتضطلع به لجنة متخصصة متفرعة عن المجلس النيابي ولها أن تستعين بما تراه من خبراء استشاريين من خارج المجلس وتقوم اللجنة بمناقشة مشروع الموازنة في جوانبها التفصيلية ثم تقدم بعد ذلك تقريرها إلى المجلس.

ج. مرحلة المناقشة النهائية :

حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة، ثم يصير التصويت على الموازنة العامة بأبوابها وفروعها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها في هذا الشأن وبطبيعة الحال، تتوقف كفاءة السلطة التشريعية في فحصها لمشروع الموازنة العامة على اعتبارات متعددة منها :

- توفر قدر وافي من الإحاطة بمختلف جوانب النشاط الحكومي ومكونات موازنة الدولة
- فضلا عن توفر المعلومات المالية والاقتصادية لدى المجلس وورودها إليه في الوقت المناسب.

خامسا – أداة إعتماد الميزانية :

إذا وافق البرلمان على مشروع الموازنة العامة فإنه يقوم بإصدارها بمقتضى قانون يطلق عليه" قانون المالية" وهو قانون يحدد الرقم الإجمالي لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة، ويرفق به جدولان يتضمن الأول بيانا تفصيليا للنفقات والثاني بيانا تفصيليا للإيرادات.[1]

سادسا : تنفيذ الموازنة العامة :

بعد موافقة البرلمان على مشروع الموازنة يأتي من جديد دور السلطة التنفيذية التي تتولى مهمة تنفيذها حيث تنتقل الموازنة العامة من مجرد تطبيق نظري إلى حيز التطبيق العملي الملموس، ومن هنا فإن عمليات تنفيذ الموازنة تتمثل في أمرين عمليات تحصيل الإيرادات وعمليات النفقات وذلك كما يلي :[2]

[1] – إعتماد الميزانية من الموقع،

http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/ctebenarab/chap3sec1.htm (cosulter le 07/03/2020) 15 : 22

[2] – محرزي محمد عباس،"**اقتصاديات المالية العامة**"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،،2003، 446-449

أ . عمليات تحصيل الإيرادات :

تختلف القيمة القانونية لإجازة السلطة التشريعية للإيرادات الواردة في الموازنة عن قيمتها فيما يتعلق بالنفقات فإجازتها للنفقات تعني مجرد الترخيص للحكومة بالإنفاق في حدود المبالغ التي تم اعتمادها،أما إجازتها للإيرادات فهي تنشئ التزاما على عاتق الحكومة بضرورة تحصيل كافة المبالغ الواردة في الإيرادات بحيث لا تملك هذه عدم تحصيل جزء منها، وألا تكون قد ارتكبت خطأ تحاسب عليه أمام السلطة التشريعية

ب. عمليات النفقات :

إن إجازة السلطة التشريعية لاعتمادات النفقات لا يعني التزام الدولة بإنفاق كافة مبالغ الاعتمادات ولكنه يعني الإجازة والترخيص للدولة بأن تقوم بنفقاتها العامة في حدود هذه المبالغ دون أن تتعداها بأي حال من الأحوال، إلا بعد الحصول على موافقة صريحة من السلطة التشريعية المختصة بذلك وبمعنى آخر فإن الدولة تكون غير ملزمة بإنفاق كافة المبالغ المعتمدة، بل تستطيع دائما عدم إنفاق هذه المبالغ كلها أو بعضها إذا لم تدع إلى ذلك الحاجة،ولضمان عدم إساءة استعمال أموال الدولة والتأكد من إنفاقها على نحو ملائم فقد نظم القانون عمليات صرف الأموال العامة على أربع خطوات هي :

1– الإلتزام :

ينشأ الالتزام نتيجة قيام السلطة الإدارية باتخاذ قرار لتحقيق عمل معين يستلزم إنفاقا من جانب الدولة مثال ذلك القرار الصادر بتعيين موظف عام أو بالقيام ببعض أعمال المنفعة العامة مثل إنشاء طرق أوجسور...الخ، ومثل هذا القرار الذي يترتب عليه ضرورة حدوث واقعة الإنفاق لا يكون الغرض منه مجرد زيادة أعباء الدولة ولكن تحقيق أهداف معينة تتمثل كما رأينا في الأمثلة السالفة، في الاستعانة بموظف جديد أو إنشاء طريق جديد أي أنها تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة فالالتزام هنا يعتبر إرادي كما قد ينشأ الالتزام نتيجة واقعة معينة يترتب عليها التزام الدولة بإنفاق مبلغ ما، مثال ذلك أن تتسبب سيارة حكومية في إصابة مواطن، مما يضطر الدولة على دفع مبلغ تعويض بالواقعة هنا مادية وغير إرادية وفي كلتا الحالتين فإن الارتباط بالنفقة يعني القيام بعمل من شأنه أن يجعل الدولة مدينة.

2– التصفية:

بعد أن يتم الالتزام تأتي الخطوة الثانية المتعلقة بالتصفية أي بتحديد مبلغ النفقة الواجب على الدولة دفعها فيتم تقدير المبلغ المستحق للدائن وخصمه من الاعتماد المقرر في الموازنة مع ضرورة التأكد من أن شخص الدائن غير مدين للدولة بشيء حتى يمكن إجراء المقاصة بين المدينين.

ومن القواعد المالية المقررة أن يكون الدفع بع انتهاء الأعمال يتعين على دائن الدولة أن ينهي أعماله أولا التي تسببت في دائنيه، قبل أن تدفعله الدولة المبالغ المدينة بها نتيجة هذه الأعمال حتى تتمكن من تحديد مبلغ الدين على نحو فعلي .

3- الأمر بالدفع :

عد أن يتم تحديد مبلغ النفقة أو الدين، يصدر قرار من الجهة الإدارية المختصة يتضمن أمرا بدفع مبلغ النفقة ويصدر هذا القرار عادة من وزير المالية أو من ينوب عنه .

4- الصرف :

بقصد بالصرف أن يتم دفع المبلغ المحدد في الأمر عن طريق موظف تابع لوزارة المالية ومن المقرر أنيقوم بعملية الصرف موظف غير الذي يصدر عنه أمر الدفع منعا للتلاعب وغالبا ما يتم هذا في صورة إذن على البنك المركزي الذي تحتفظ فيه الدولة بحساباتها.[1]

[1] - سعيد عبد العزيز عثمان،"**مقدمة في الاقتصاد العام**"، الجزء الأول،الدار الجامعية للطباعة والنشر،الأردن، بدون سنة،ص 183-194

المبحث الثاني : ماهية النفقة العامة و تقسيماتها

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجياته العامة تلجأ الدولة إلى الإنفاق العام و الذي يعتبر الأداة مالية الرئيسية للدولة ، فأول ما تقوم به الدولة هو تحديد نفقاتها العامة بعد ذلك تقوم الدولة بتحديد مجموع إيراداتها فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة و مدى تأثيرها على نشاط الاقتصادي ، فما هو مفهوم النفقات العامة ؟

المطلب الأول: ماهية النفقات العامة و أركانها

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى نقطتين أساسيتين النقطة الأولى بدراسة مفهوم النفقة العامة وتطورها، في حين نتناول في النقطة الثانية ضوابط النفقة العامة.

أولا– تعريف النفقة العامة و أركانها :

* **الإنفاق في اللغة** :" مشتق من كلمة نفق، وهي تدل على انقطاع الشيء وذهابه، ومنه نفقت الدابة أي ماتت، ونفق البيع أي راج ، ونقول أنفق الرجل، أي ذهب ،ما عند هو رجل منفاق أي كثير النفقة."[1]

* **الإنفاق في الاصطلاح** :

" هي مبالغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة العامة ".[2]

"بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة،كما يمكن تعرفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة".[3]

" بانها مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة)، أو أحدى المؤسسات التابعة لها بهدف إشباع حاجة عامة".[4]

* من خلال التعاريف السابقة للنفقة العامة نستخلص الأركان الثلاثة للنفقة:

[1] – شعبان فرج، الحكم **الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر**، رسالة تخرج لنيل شهادة دكتوره في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،(2000-20001) ص78

[2] – عبد المنعم فوزي ،**المالية العامة و السياسة المالية** ،لبنان دار النهضة العربية للطباعة و النشر1971،ص41

[3] – محرزي محمد عباس،"مرجع سبق ذكره،ص65

[4] – ابراهيم علي عبد الله ،أنو ر العجارمة ،**مبادئ المالية العامة**،دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع ،ص1

1 – النفقة العامة مبلغ من النقود :

يتميز إنفاق الدولة في وقتنا الحاضر بأنه مبلغ نقدي ،بعد أن كانت الدولة في الماضي تميل إلى أداء بعض التزاماتها في صورة عينية أي مقابلا عينيا و ذلك مقابل حصولها على البضائع والخدمات أو تقدم للعاملين معها بعض المزايا العينية كمنحهم السكن والمأكل و الملبس و الخدمات الصحية.[1]

2 – صدور النفقة العامة عن الدولة أو إحدى هيئاتها العامة :

يشترط لكي تعد النفقة من النفقات العامة أن تكون صادرة عن شخص معنوي عام والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، إذن يشترط في اعتبار أن النفقة عامة أن تصدر من شخص عام معنوي وإداري ،و الذي هو إحدى الهيئات العامة الإدارية التي تتمتع بشخصية إدارية و ذمة مالية وتمتلك الصفة الآمرة و السيادية

3 – تحقيق حاجة أو منفعة عامة :

الأصل أن غاية النفقات العامة هي تحقيق نفع عام يستفيد منه مجموع المواطنين حاجاتهم وإذا كان مفهوم المنفعة العامة في الفكر التقليدي يتم من خلال قيام الدولة بوظائفها التقليدية المحددة فإن المفهوم الحديث للمالية قد وسع من مضمون المنفعة العامة ليضم النفقة المخصصة للأغراض الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك فإن تحديد النفقات العامة يكون على أساس معيار المنفعة العامة ،فإذا كان الإنفاق هو لإشباع حاجة عامة فهو إنفاق عام ،ويتوقف ذلك على فلسفة الدولة السياسية وعلى النظام الاقتصادي الذي يتبعه وعلى حجم تدخل الدولة في المجتمع و وظائفه.[2]

المطلب الثاني : تقسيمات النفقة العامة

يراد بتقسيم النفقات العامة تقسيمها إلى عدة أقسام متميزة يضم كل منها تنوعا واضحا للنفقات العامة ومتميزا مما يتيح للباحث الاقتصادي والمالي والمهتم بدراسة المالية العامة سهولة تحليلها وفقا لأسس علمية تمكنه من تتبع آثار النفقات العامة ،كما أن النفقات العامة تختلف فيما بينها من حيث الأهداف المرجوة منها والآثار التي تخلفها.

[1] – أعاد حمود قيسي،**المالية العامة و التشريع الضريبي** ،دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان الأردن،2008،ص36

[2] – بلقاسم رابح ،**محددات و أبعاد النفقات العامة في النظم الإقتصادية ،مذكرة ماجستير** ،جامعة الجزائر ،2007-2008ص 15.

أولا– التقسيمات العلمية (الاقتصادية) :

إن التقسيم العلمي للنفقات العامة ضرورة ملحة لكل من يهتم بمالية الدولة وصولا لمعرفة التفصيلات الجزئية لقد قسم الفقهاء النفقات إلى عدة تقسيمات لتميزها تميزا واضحا بعضها عن البعض الآخر، وتنقسم النفقات العمومية على أساس التقسيمات العلمية وفق الترتيب التالي:

أولا : تقسيم النفقات بحسب انتظامها ودوريتها .

ثانيا : تقسيم النفقات حسب أغراضها (التقسيم الوظيفي).

ثالثا : تقسيم النفقات بحسب نطاق سريانها.

رابعا :تقسيم النفقات العامة من حيث تأثيرها في حجم الناتج الوطني

1– تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري ومدى انتظامها :

نميز في هذا التقسيم بين نوعين من النفقات (نفقات عادية و نفقات غير عادية) :

1–1– النفقة الدورية (العادية):

يقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية معينة (شهريا مثلا)، كمرتبات الموظفين.

1–2– النفقة الغير دورية (الغير عادية) :

هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية مثل نفقات مساعدة منكوبي إحدى الكوارث كزلزال أو الفيضان أو غيرها من الأحداث الطارئة.

*وفائدة من هذا التقسيم هو تمكين الحكومة من تقدير نفقاتها تقديرا أقرب إلى الصحة ، و تدبير ما يلزم لسدادها من الإيرادات العادية و أهمها الضرائب.[1]

ثانيا – تقسيمات النفقات العمومية حسب أغراضها:

ويسمى أيضا بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة ،أي تقسيم النفقة بحسب أغراضها وأهدافها فالتقسيم الوظيفي يظهر النفقات العامة حسب الوظائف والنشاطات المختلفة التي تقوم بها الدولة ،فيتم تبويب ،النفقات في مجموعات متجانسة تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف.

[1] - محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره ص29

2-1 النفقات الاقتصادية :

وهي نفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل و المواصلات ، كما يدخل في أداء هذه الوظيفة مختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.

2-2 النفقات الإدارية :

وهي نفقات المتعلقة بسير المرافق العامة،واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات على نفقات الإدارة العامة و الدفاع و الأمن و العدالة و التمثيل السياسي ،ويلاحظ أن أهم بنود هذا النوع من النفقات العامة هي النفقات الدفاع القومي

2-3 النفقات العامة الإجتماعية :

و هي النفقات المتعلقة بأغراض الاجتماعية للدولة و التي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي الى التنمية الاجتماعية للأفراد ،وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة و التعليم و الرعاية الصحية للأفراد.[1]

2-4 النفقات المالية :

كنفقات الدين العام وفوائده والأوراق المالية والسندات المالية الأخرى.

ثالثا- تقسيم النفقات العمومية بحسب نطاق سريانها :

3-1 نفقات عامة مركزية :

وهي النفقات التي تقوم بها المصالح المركزية كنفقات الوزارات ورئاسة الجهورية والمجلس الدستوري.

3-2 نفقات عامة محلية :

وهي النفقات التي تقوم بها المصالح الغير مركزية كالنفقات التي تنفقها الجماعات المحلية وهي نفقات تنفق في إقليم محدد ومعين لا يتعدى حدود الولاية.[2]

رابعا – تقسيم النفقات العامة من حيث تأثيرها في حجم الناتج الوطني :

تقسم النفقات العامة من حيث تأثيرها في حجم الناتج الوطني إلى قسمين :

[1] - دكتورة زينب حسين عوض الله ،**مبادئ المالية العامة** ، دار الجامعية للطباعة و النشر ،جامعة بيروت العربية ،ص 37-38

[2] - عبد الكريم صادق ،بركات يونس ،أحمد البطريق ،حامد عبد المجيد دراز ،**المالية العامة** ،دار الجامعية ،بيروت، ص82.

4-1 النفقات الحقيقية :

هي تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول على سلع أو خدمات منتجة ، ومن ثم فهذه النفقات تمثل دخولا حقيقة حصل عليها أصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من عمل أو سلع أو خدمات.

4-2 النفقات التحويلية :

فهي نفقات تقوم بها الدولة دون أن تحصل في مقابلها على أي خدمة أو سلعة، فهي لا تعدو أن تكون مجرد نقل للقوة الشرائية من بعض الأفراد إلى البعض الأخر، و هذه النفقات لا تمثل في ذاتها عنصرا من عناصر الدخل القومي فالنفقات التحويلية ترد ترد على الدخول موجودة من قبل و لا تؤدي إلى خلق إنتاج جديد.[1]

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة ظاهرة عامة تسود كل دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية و الاقتصادية ، و قد دفعت بالعديد من كتاب لمناقشة هذه الظاهرة و معرفة أسباب وراء ازدياد حجم النفقات العامة في ميزانيات هذه الدول و من بين هذه الأسباب نجد :

أولا – الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة :

أن المقصود بالأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق عددياً دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها ،وتتمثل بشكل واضح في انخفاض قيمة النقود وتوسع مساحة أو إقليم الدولة وزيادة عدد سكان أو تعود إلى التغير في الأساليب الفنية في أعداد الموازنات العامة وسوف نستعرض هنا الأسباب الظاهرية وكالاتي:

1-1 انخفاض قيمة النقد :

أن المقصود بانخفاض قيمة النقود هو انخفاض قيمة وحدة النقد وهبوط قوتها الشرائية للحصول على سلعة أو خدمة معينة، فعلى الدولة أو الأفراد أن يدفعوا وحدات نقدية أكثر للحصول على تلك السلع والخدمات ويترتب على هذا الانخفاض في العملة قيام الدولة بزيادة عدد الوحدات النقدية التي تقوم بأنفاقها لكي تحصل على نفس الحجم من السلع والخدمات ، وهذا يعني أن انخفاض قيمة النقود لا تعني سوى زيادة ظاهرية.[2]

---

[1] - دكتورة زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره ص39

[2] - الدكتور سعود جايد مشكور،الدكتور عقيل حميد جابر الحلو،**مبادئ المالية العامة و التشريع المال في العراق** ،المطبعة العالمية-المثني-السماوة-جمهورية العراق ،2016،ص40

1-2 تغير أساليب المحاسبة المالية

في الماضي كانت الموازنة العامة تظهر المبالغ الرقمية للإيرادات والنفقات العامة بعد أن تتم المقاصة المباشرة والفورية بين الإيرادات والنفقات، فإذا ظهر فائض أو عجز يظهر في الموازنة العامة وبعد أن أتبع مبدأ عمومية الموازنة حيث لايجوز إجراء مقاصة بين الإيرادات والنفقات وجب إدراج جميع الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة ،حيث أصبح يستخدم ما يطلق عليه طريقة الموازنة الإجمالية ،وفي بعض الدول تدخل هناك بنود جديدة للإيرادات والنفقات دون أن يتغير الحجم الحقيقي للإنفاق العام ،كما كان في الماضي يتم تخصيص بعض الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها وبالتالي لتظهر في ميزانية الدولة ومع اعتماد وحدة الميزانية أصبحت كل النفقات (مركزية أو محلية)تظهر في ميزانية الدولة ،ما أدى إلى تضخم حجم النفقات العامة ،وهذه الزيادة هي زيادة ظاهرية فقط نتجت عن تغيير طرق المحاسبة في الميزانية الحديثة.[1]

1-3 زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها :

الحالة الأولى (اتساع مساحة إقليم) يترتب على ضم إقليم جديد إلى الدولة المعنية زيادة في النفقات العامة ،ولكن هذه الزيادة قد تكون ظاهرية بالنسبة للدولة إذ قد لا يترتب على هذا الانضمام أية زيادة بالنسبة للإقليم بمساحته القديمة.

الحالة الثانية (زيادة عدد السكان) يختلف هذا العامل عن بقية العوامل الأخرى ، فزيادة النفقات التي تترتب عليه ليست زيادة ظاهرية بحتة بل أنه من الطبيعي أن تزداد نفقات الدولة بازدياد عدد سكانها.[2]

ثانيا – الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام تلك المعطيات التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية من الإنفاق وبمعنى آخر تلك الأسباب التي تؤدي إلى نمو حقيقي للإنفاق العام ،أي أنه هناك توسع في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع أو تحسين مستوى الخدمات القائمة ،وهو التعبير النقدي لتلك الزيادة في حجم الخدمات العامة ونوعيتها ،وتنقسم الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة إلى خمسة أقسام هي اقتصادية ،سياسية ، اجتماعية ، إدارية ومالية.[3]

1-2 الأسباب الإقتصادية :

إذا توسعت الوظائف الاقتصادية للدولة فانه يتطلب زيادة في النفقات العامة لتتمكن من أداء هذه الوظائف ومن هذه الوظائف هي زيادة عدد المشاريع التي تقوم بها الدولة لتحقيق إيراد اقتصادي ومالي للدولة ، ومن هذه الوظائف أيضا هي زيادة مسؤولية الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تقع عليها مهمة

[1] - طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2009،ص137

[2] – حسين مصطفى حسين ، مرجع سبق ذكره ،ص23

[3] - أعاد حمود قيسي،مرجع سبق ذكره،ص56

تحفيز الاقتصاد وتهيئة الظروف اللازمة لانطلاقه مثال ذلك أمر بناء وتكوين البنية التحتية للاقتصاد ومن هذه الوظائف أيضا هو قيام الدولة بالحفاظ على الاستقرار والتوازن الاقتصادي ومعالجة حالات البطالة والكساد والتضخم، وهذا الأمر يتطلب زيادة بالإنفاق الحكومي ومن وظائف الدولة الاهتمام بتحسين مركزها الاقتصادي في العالم الخارجي أي تحسين ميزان مدفوعاتها ويتم ذلك من خلال تشجيع المنتجات الوطنية لسد الحاجة المحلية أي تعويض الاستيراد أو التصدير.[1]

2- 2 الأسباب السياسية :

و من أهم الأسباب التي أدت الزيادة النفقات العامة هي انتشار مبادئ و النظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقتها الخارجية وقد ترتب على ذلك اهتمام الدولة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها ، هذا فضلا على أن نظام تعدد الأحزاب السياسية قد دفع الدولة إلى زيادة المشروعات الاجتماعية لكسب رضا الناخبين ، و إلى تعين الموظفين مكافأة لأنصار الحزب الواحد ويترتب على هذا زيادة النفقات العامة، كذلك فإن توسع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول بالإضافة إلى ظهور المنظمات الدولية و إقليمية متعددة.

2- 3 الأسباب الإجتماعية :

من أبرز النتائج التي أفرزتها هجرة السكان من الريف و التركز في المدن و المراكز الصناعية هي توسع نطاق المدن ، و بالتالي أدى إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للتعليم و الصحة و النقل و المواصلات ،والماء و الكهرباء بسبب أن حاجات المدن أكبر من حاجات الريف ، كما أن عملية التوسع في التعليم قد عزز الوعي اجتماعي ،فأصبح المواطنون يطالبون الدولة بأداء وظائف لم تعرفها من قبل :مثل التأمين عن البطالة و المرض و العجز وغيرها من الأسباب التي تحول دون ممارسة الفرد لعمل.

2-4 الاسباب الإدارية :

لقد فرض تطور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية إلى زيادة عدد المؤسسات و الإدارات و المرافق العامة و بالتالي زيادة عدد الموظفين،و بالتالي زيادة النفقات العامة، غير أن زيادة عدد الموظفين في إدارات الدولة قد أدى إلى تدهور هذه الإدارات و تعقيد إجرائها ، فضلا عن إسراف و التبذير الذي تتسم به هذه الإدارات التي كثيرا ما تضعف أجهزة الرقابة عليها .[2]

[1] - الدكتور سعود جايد مشكور،الدكتور عقيل حميد جابر الحلو، مرجع سبق ذكره،ص41

[2] - الدكتور طاهر الجنابي،**علم المالية العامة و التشريع المالي**، دار الكتب للطباعة و النشر،جامعة الموصل،بغداد،ص40

2- 5 الأسباب المالية :

تميز العصر الحديث بسهولة الاقتراض حيث لم يعد القرض يتحدد بمفهومه السابق على انه مصدراً غير اعتياديا تلجأ إليه الدولة في الظروف غير الاعتيادية لزيادة إيراداتها العامة ،وقد تفرض على الدولة المقترضة شروطاً غير ميسرة من قبل المؤسسات المقرضة مما يؤدي إلى زيادة عبء خدمة الدين أي (أصل الدين زائداً الفوائد المترتبة عليه) نتيجة لهذا الاقتراض.

* أما في الوقت الحاضر فقد تضاءلت هذه الصعوبات بسبب تقدم الأساليب الفنية لإصدار القروض العامة كالاكتتاب بالسندات مما جعل الدولة تستطيع بسهولة اللجوء إلى القروض العامة ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الحال إلى زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة ، كما أن وجود الفائض في إيرادات الدولة لاسيما من الإيرادات غير المخصصة لقرض معين دفع الحكومات للتوسع في الإنفاق العام ، وأدى هذا الحال إلى إجبار الدولة على عدم تخفيض نفقاتها العامة لما قد يؤدي إلى تذمر الأفراد في حالة تخفيض الإنفاق الحكومي.

2- 6 الأسباب العسكرية :

تعد الأسباب العسكرية من الأسباب الرئيسة لتزايد الإنفاق العام إذ أن كثرة الحروب تؤدي إلى تخصيص جزءا كبيرا من بنود الموازنة العامة للإنفاق على الحروب، ومن المعروف أن الإنفاق على الحروب لها عدة مراحل تتمثل بمرحلة الاستعداد للحرب ومرحلة الحرب ذاتها ومرحلة ما بعد الحرب، وجميع هذه المراحل تتطلب تمويل مالي ضخم تتمثل بشراء الأسلحة و العتاد والمنشآت العسكرية ، كما أن إزالة آثار الحرب ومساعدة المتضررين وإعادة بناء ما دمرته الحرب تتطلب زيادة في الإنفاق.

وعند الاطلاع على موازنات الدول المتحاربة يعطي صورا حقيقية عن تزايد حجم النفقات العسكرية فغالباً ما يلاحظ زيادة بالنفقات العسكرية في فترة الحرب بالمقارنة مع الفترة التي سبقت مرحلة الحرب.[1]

[1] – الدكتور سعود جايد مشكور،الدكتور عقيل حميد جابر الحلو، مرجع سبق ذكره ص43

المبحث الثالث : عموميات حول الإيرادات العامة

تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور المؤسسات في العالم، وتعددت أنواعها مع ازدياد وظائف الدولة و تدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ،فالإيرادات العامة من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في إعداد وتنفيذ سياستها العامة.

و من اجل الإلمام بهذا الموضوع تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب تتضمن مايلي :

المطلب الأول : مفهوم الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة أداةهامة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعتبر أداة هامة من الأدوات الأساسية للميزانية العامة التي تستخدمها الحكومة لتحقيق الأهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية ، يمكن تعريفها على أنها :

" مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الإقتصادي و الاجتماعي "[1]

" بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إ شباع الحاجات العامة "[2]

" تعتبر الإيرادات من الأدوات السياسية للميزانية العامة التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ سياستها المالية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها" [3]

و يقسم المشروع الجزائري موارد الميزانية العامة للدولة الى مايلي :

1- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.

2-مداخيل الأملاك التابعة للدولة .

3-التماليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة الأتاوى.

4-الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.

5-التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وذا الفوائد المترتبة عنها

[1] - محمد عباس محرزي ، **إقتصاديات المالية العامة** ،مرجع سبق ذكره ، ص 139

[2] - محمود جسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ،**مبادئ المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره ،ص 53

[3] - حياة ابن إسماعيل ، **تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة**، ايتراك للنشر و الطباعة و التوزيع،مصر،2009،ص5

6-مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها

7-مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا

8-الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به . [1]

المطلب الثاني : تقسيمات الإيرادات العامة

حاول الكثير من الكتاب وضع تقسيمات مختلفة للإيرادات العامة وهي في الحقيقة تقسيمات نظرية علمية، فضلا عن وجود تقسيمات وضعية تسير عليها الدول المختلفة طبقاً لاعتبارات إدارية ووظيفية وتاريخية وأحياناً اقتصادية ومالية.

وسوف نحاول التركيز على التقسيمات العلمية المختلفة، ونشير إليها بشيء من الإيجاز من خلال النقاط التالية:

اولا- التقسيمات التطبيقية :

سيتم الاكتفاء بعرض تقسيمين تطبيقيين للإيرادات يبدوان معا على درجة كبيرة من الأهمية ونعني بذلك التقسيم الإداري والوظيفي للإيرادات :

1-1 التقسيم الإداري للإيرادات :

يمكن تقسيم الإيرادات العامة وفقا للجهات التي تتولى تحصيلها بحيث تتضمن الميزانية تفصيلا واضحا بما حصلته كل مصلحة من المصالح العامة وهي بصدد ممارستها لنشاطها، فهذا التقسيم يبين نصيب كل إدارة من إدارات الحكومة في تحصل الموارد العامة ولا يبين طبيعة الإيرادات المحصلة، كما انو لا يعكس كفاءة وأهمية وحدة حكومية معينة عمى الوحدات الأخرى.

2-1 التقسيم الوظيفي للإيرادات :

تعرض الإيرادات في الميزانية عرضا وظيفيا حتى يمكن الإلمام بالمصادر المختلفة للموارد العامة ونصيب كل منها في الحصيلة الإجمالية لإيرادات الدولة، فهذا العرض الوظيفي للإيرادات له العديد من الفوائد إذ انه يسمح بدراسة وتحليل الميزانية وللتعرف على مصادر تمويل النفقات العامة بالإضافة إلى تقييم سياسة الدولة وتتبع التطورات التي تلحقها من سنة لاخرى.[2]

[1]- المادة **11 من قانون 84-17** المتعلق بقوانين المالية

[2] - مجدي محمود شهاب ، **الإقتصاد المالي مالية الدولة** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 1999 ، ص110

ثانيا – التقسيمات العليمة :

أ– حسب المصدر :

نتقسم الإيرادات العامة حسب المصدر الى إيرادات أصلية إيرادات مشتقة :

1– الإيرادات الأصلية :

هي تلك التي تحصل عليها الدولة مباشرة باعتبارها شخصاً قانونياً له حق التملك ودون أن تقتطعها من دخول الأفراد، ومن أهم هذه الإيرادات إيرادات أملاك الدولة.

2– الإيرادات المشتقة :

فهي التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاعها من دخول الأفراد، ومن أمثلتها: الضرائب والرسوم والقروض والغرامات والإتاوات.

ب– الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية:

1– الإيرادات العادية :

هي تلك الإيرادات التي تتكرر دورياً في الموازنة العامة، وهى تتضمن إيرادات أملاك الدولة والضرائب والرسوم.

2– الإيرادات الغير عادية :

فهي تلك الإيرادات التي لا تتكرر دورياً في الموازنة العامة، فهي إيرادات غير منتظمة أو غير دورية، ومن أمثلتها: القروض العامة والإصدار النقدي والغرامات.[1]

ت– حسب السلطة التي تتمتع بها الدولة : و تنقسم الى قسمين :

1– الإيرادات الجبرية :

تلك التي تحصل عليها الدولة بالإكراه (مثل الضرائب ، الغارامات ، القروض الجبرية)

2– الإيرادات الغير جبرية :

تلك التي تحصل عليها الدولة بغير إكراه (إيرادات المشروعات العامة، الرسوم ، القروض الإختيارية).[2]

[1] – دكتورة رانيا محمود عمارة ، **المالية العامة إيرادات العامة** ،الطبعة الأولى ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر ،2010، ص33

[2]– محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، **مبادئ المالية العامة** ،مرجع سبق ذكره ، ص53

ث- الايرادات الضريبة و إيرادات الغير ضريبية :

1- الإيرادات الضريبة :

يعتبر هذا النوع من الإيرادات من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة في العصر الحديث ، ولا ترجع أهمية هذا المصدر لكبر حجمه المطلق و النسبي إذا ماقورن بغيره من مصادر الإيرادت الأخرى ، وإنما لمدى تأثير الضرائب على النواحي السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية.

فالضرائب من أهم أدوات السياسية المالية العامة التي تستخدمها الدولة للتأثير على نشاط الإقتصادي بهدف تحقيق أهداف إقتصادية واجتماعية ولهذا اخذ مفهوم الضريبة مكانه مهمة في دراسة علم المالية العامة.

2- الإيرادات الغير ضريبية :

و تأتي من ممارسة الدولة لوظيفيتها كحوكمة أو هي الإيرادات السيادية ، و بشكل عام ، تأخذ الإيرادات الإدارية من قبل الجكومة مقابل خدمات عامة ينتفع الفرد منها بصورة مباشرة.[1]

المطلب الثالث : مصادر الإيرادات العامة

تحتاج الدولة لمباشرة نشاطاتها المختلفة إلى أموال تتحصل عليها من مصادر مختلفة، فقد تعددت هذه مصادر لتشمل كل من الضرائب، الرسوم القروض العامة...الخ

أولا – الضرائب:

تعرف الضريبة بأنها " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية ، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة ، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة ".[2]

كما تعرف الضريبة على أنها " إقتطاع جبري نهائي يتحمله المكلف و يقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته على الدفع مساهمة منه في الأعباء العامة أو لتدخل الدولة لتحقيق أهداف معينة ".

[1] – محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، **مبادئ المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره ،ص 53-54

[2] - محمد عباس المحرزي ،**إقتصاديات المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره، ص 176

خصائص الضريبة :

1– **الضريبة إقتتطاع مالي يتم بصورة نقدية :** لجأت الدولة إلى الضريبة النقدية لأنها تحقق المزايا التالية :

أ– تحقق عدالة أكبر للفرد حيث يمكن احتساب أعباء المكلف الشخصية .

ب– تعتبر المبالغ النقدية أكبر حصيلة و أسهل في جباية و أقل تكلفة .

ت– لا يتم التلاعب بحصيليتها.

رعم هذا إلا ان لضريبة عيبوب منها :

1– إرتفاع تكاليف نقلها ة تخزينها.

2– خطر إنخفاض قيمتها نتيجة التلف أو إنخفاص القيمة السو قية.

3– الرقابة الصعبة و مرتفعة التكاليف.

4– قد يتم إستبدالها بأ صناف أقل جودة أو التلاعب في الأسعار عند البيع .

2 – الضريبة تفرض جبرا :

ليس للمكلف الخيار أو الإدارة في أدائها فهي من أعمال السيادة للدولة فالعلاقة بين المكلف و الدولة قانونية و ليست علاقة تعاقدية، و إذا إمتنع المكلف عن دفعها يعرض للعقوبات القانونية و يقضي مبدأ الإجبار بأن يقوم بإقتطاعها شخص عام و هو الدولة أو شخص إعتباري أعطاهم القانون هذا الحق مثل الحكومة المكزية ، الإقليمة ، و الوحدات الإدارية المحلية ، البلديات ، و الهيئات التشريعية أحيانا.

3 – الضريبة بدون مقابل :

وهذا يعني أن دفع الضريبة لا يتلقى أي منفعة مباشرة أو محددة تعادل مايدفعه من الضريبة ، فقد يحصل الدافع الضريبة على عدة منافع غير مباشرة ولكن ليس للفرد الحق في المنفعة المترتبة في الإنفاق العام.

4 – الضريبة تهدف الى تحقيق النفع العام :

من أهم أهدافها توفير الأموال لتغطية النفقات و تحقيق الأهداف الإقتصادية و إجتماعية .

5 – الضريبة تؤدى بصورة نهائية :

حيث لا يجوز للمكلف الذي يدفعها أن يطالب بإسترجاعها تحت أي ظرف من الظروف.

6 – الضريبة فريضة عامة :

أي تعتبر التزاما شخصيا يكون شاملا و ينطبق على جميع الأفراد في الدولة . سواء كان شخصيا طبيعيا أو اعتبارا يا حسب التبعية الاقتصادية وليس حسب التبعية السياسية.

ثانيا – الرسوم:

تعد الرسوم من بين أهم مصادر الإيرادات العامة، التي تستخدمها الدولة في تمويل ميزانيتيها .

1– تعريف الرسم : للرسم مجموعة من التعاريف أهمها :

" أنها مبالغ من النقود يدفعه الشخص جبرا إلى الدولة أو احد مرافقها العامة، مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب هذا المرفق أو الهيئة العامة".[1]

– كما يمكن تعريفه على انه :" مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل".[2]

* من خلال التعاريفين السابقين يتبين أن الرسم يتميز بمجموعة هامة من الخصائص، يمكن ذكرها فيما يلي:

– الصفة النقدية الرسم :

مقابل الحصول على الخدمة، يجب على طالبها أف يدفع مبلغ من النقود أما أن يكون بنسبة مئوية معينة أو يكون مبلغ مقطوع وثابت.[3]

– الصفة الإجبارية للرسم :

يدفع الرسم جبرا من طرف الشخص الذم يتقدم بطلب الخدمة. و يظهر هذا العنصر إلا عند طلب الخدمة، ومن ثم فان الشخص يكون لو حق الاختيار في طلب الخدمة من عدمه.[4]

– صفة المقابل للرسم :

ويتمثل ذلك بان يدفع الفرد الرسم مقابل ما يحصل عليه من خدمة تقدمها إحدى الهيئات العامة[5]، وقد تكون هذه الخدمة عملا تتولاه احد المرافق العمومية لصالح الأشخاص ،كالفصل في المنازعات (الرسوم القضائية)، أو توثيق العقود وإعلانها(رسوم التوثيق و الإعلان).[6]

[1] – أعاد حمود القيسي ،**المالية العامة و التشريع الضريبي** ، مرجع سبق ذكره ، 64

[2] – محمد عباس المحرزي ، **إقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 161

[3] – أعاد حمود القيسي ، **المالية العامة و التشريع الضريبي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 64

[4] – محمد عباس المحرزي ، **إقتصاديات المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 162

[5] – أعاد حمود القيسي ، **المالية العامة و التشريع الضريبي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 66

[6] – محمد عباس المحرزي ، **إقتصاديات المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص163

ثالثا – القروض العامة:

تعتبر القروض العامة احد المصادر الهامة التي تلجأ إليها الدولة لمواجهة العجزفي ميزانيتها، حيث تعرف على أنها :

"مبلغ من المال سواء كان عينا أو نقدا يدفع للدولة أو أحد الأشخاص القانون العام من قبل وحدات إقتصادية محلية أو أجنبية و بصورة اختيارية و بموجب عقد يستند الى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية تتعهد الدولة بدفع فوائد على مبلغ القرض وسداد أصل القرض."[1]

يمكن تعرفها ايضا على أنها " المبالغ المالية التب تحصل عليها الدولة من الغير ، مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد إستحقاقها و بدفع الفوائد مدة القرض وفقا لشروطه".[2]

- يتبين لنا من من التعاريف أن للقرض عدة خصائص يمكن تحديدها بمايلي :

أ – القرض مبلغ من المال ، قد يكون نقدا أو عينا .

ب – القرض يدفع للدولة أو إحدى هيئاتها العامة .

ج – القرض يدفع بصورة إختيارية وليست إجبارية .

د – القرض يدفع مقابل الوفاء بقيمته ، و دفع فوائد عنه خلال فترة أو مدة القرض.[3]

رابعا – الإصدار النقدي الجديد :

تلجأ الدولة الى الإصدار الجديد عندما تمر بظروف إقتصادية تتطلب إصدار جديد للنقود ، بسبب قلة الحصيلة الإيرادية من الضرائب و رسوم و قروض أو بسبب تغطية نفقات بعض المشروعات ، أو التخفيف من بعض الديون .[4]

خامسا – إيرادات الدولة من أملاكها العامة (الدومين):

يقصد بمصطلح الدومين جميع أملاك الدولة العقارية والمنقولة الصناعية أو التجارية التي تملكها الدولة والتي تعود بإيراد مالي يمول الخزينة.

[1] – محمود جسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، **مبادئ المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره، ص106

[2] – محمد عباس المحرزي ، **إقتصاديات المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 349

[3] – أعاد حمود القيسي ، **المالية العامة و التشريع الضريبي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 71

[4] – أعاد حمود القيسي ، **المالية العامة و التشريع الضريبي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 79

* و يمكن التميز مابين الدومين العام و الدومين الخاص :

– الدومين العام :

يقصد بالدومين العام الأموال التي تملكها الدولة و الأشخاص المعنوية العامة الأخرى ملكية عامة وهي تخضع للقانون العام وتخصص للنفع العام، ومثالها الطرق والأنهار وشواطئ البحر والموانئ العامة...إلخ. والأصل أن الدولة لا تفرض رسما أو مقابلا للانتفاع بالدومين العام أو استعماله إلا في حالات خاصة الغرض منها تنظيم هذا الانتفاع.

ويخضع الدومين العام لحماية قانونية، مدنية وجنائية حيث إنه لا يجوز التصرف فيه واكتسابه بالتقادم والحجز عليه، كما أن قانون العقوبات قد حمى الدومين العام من كل اعتداء، وذلك بمعاقبة كل من يقوم بسرقة الملك العام أو تخريبه .

– الدومين الخاص :

وهي الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص وتدر إيراد، و ينقسم الدومين الخاص الى دموين عقاري و دموين مالي وصناعي و تجاريي .[1]

سادسا– سياسات أخرى :

بالإضافة إلى الإيرادات السابقة هناك إيرادات أخرى تلجأ إليها الدولة للحصول على الموارد لتغطية نفقاتها، تتمثل فيما يلي:

– الإتاوة :

تعرف أنها " إقتطاع مالي تفرضه الدولة على بعض الأفراد المجتمع الذين يستفيدون من بعض النشاطات و المشروعات العامة."

- **و هناك تشابه بين الإتاوة و الرسم :**

حيث أن كليهما مبالغ نقدية تدفع للدولة مقابل منفعة خاصة يحققها المستفيد من الخدمة العامة ، إلا أنه يبقي هناك فروقا.[2]

– الغرامات :

هي المبالغ النقدية التي تأخذها الدولة وهيئاتها العامة من الأفراد المخالفين للقوانين والتشريعات المسنة في ذلك، ولا يعد مصدر الغرامات احد المصادر

[1] - إيرادات أملاك الدولة :

https://almerja.com/reading.php?idm=65769 (consulter le 21/03/2020) 20 :35

[2] - محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، **مبادئ المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص98

الرئيسية التي تعول عليها الدولة في تكوين الخزانة العامة كذلك لقلة المردود المالي الذم يمكن أف تحققه الغرامات هذا من جهة،ومن جهة أخرى أن الهدف الرئيسي من فرض الغرامات هو هدف تربوي الغاية منه حث المواطنين على الالتزام باحترام القوانين.[1]

مما سبق يمكن القول أن الإيرادات العامة تمثل العمود الفقري لاقتصاد أي دولة، فهي من أهم الركائز الأساسية للميزانية العامة للدولة، فمن خلالها يتم تمويل الميزانية العامة لدولة من اجل تغطية نفقاتها المتزايدة .

[1] - نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، **المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة** ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن، ص 87

خاتمة الفصل الأول

تعتبر الإيرادات العامة للدولة الركيزة الأساسية التي يقف عليها الاقتصاد وكلما كانت الدولة متحكمة في إيراداتها كلما كانت لديها القدرة على ترشيد نفقاتها، فالإيرادات العامة هي كل ما تمتلكه الدولة أو تتحصل عليه من مختلف المصادر في شكل تدفقات نقدية بهدف إشباع الحاجات العامة.

وتقوم الميزانية العامة للدولة في برنامجها على جانبين أساسيين والمتمثلين في الإيرادات العامة والنفقات العامة، فقد تعمل الدولة على توفير وتحصيل إيراداتها أو مواردها لتغطية جميع نفقاتها وذلك من أجل تحقيق التكافؤ بينهما .

الفصل الثاني

عجز ميزانية العامة للدولة و اليات علاجه

مقدمة الفصل الثاني

مع اتساع دور الدولة وإزدياد وظاائفها ومسؤولياتها لمواكبة التطوارات العالمية ، أصبحت الإيرادات العامة لايمكنها تغطية النفاقات العامة المتزايدة و هذا مايؤدي إلى حدوث عجز في الميزانية العامة ،يعتبر عجز الميزانية العامة من أخطر المشاكل التي تواجهها البلدان العالم بصفة عامة و البلدان النامة بصفة خاصة فهو اداة لقياس مدى كفاءة الدولة في إدارة المال العام ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها المسطرة ، و للإلمام أكثر بعجز الميزانية العامة ومفهومه ، و أهم الأثار اللإقتصادية التي خلفها على الإقتصاد ، وطرق معالجته تم تقسيم الفصل الى :

المبحث الأول : الجوانب النظرية لعجز الميزانية العامة

المبحث الثاني : دور السياية الإنفاقية في علاج عجز الميزانية العامة

المبحث الثالث : دور الإيرادات العامة في علاج عجز الميزانية العامة

المبحث الأول : الجوانب النظرية لعجز الميزانية العامة

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة في العديد من دول العالم من اكبر المشكلات التي تواجه إقتصادياتهم، حيث ينتج عن هذا العجز الكثير من التأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويعتبر بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة يمثل خطأ مفترض الوقوع من الصعب تجنبه ومعالجته وليس من السهل تحديده، ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لتناول هذا المفهوم من كل الجوانب، لأنه منذ أن اتسع دور الدولة وازدت وظائفها ومسؤولياتها أصبحت إيراداتها العامة لا يمكن لها تغطية نفقاتها المتزايدة وذلك نتج عنه حدوث العجز في موازنتها، حتى أصبح هذا العجز يلازمها طوال الوقت، لذلك سعت هذه الدول إلى إتخاذ كل الطرق من أجل معالجة هذا العجز وذلك بواسطة التعرف على العجز وأنواعه وأسبابه وآثاره على الاقتصاد الوطني وهذا ماسوف نتناوله بالتفصيل في هذا المبحث

قسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب و هي كاللأتي :

المطلب الأول : ماهية العجز و أنواعه

المطلب الثاني : عجز الميزانية العامة للدولة عبر المذاهب الإقتصادية

المطلب الثالث : أسباب عجز الميزانية العامة للدولة

المطلب الأول : ماهية العجز و أنواعه

أولا –مفهوم العجز

قد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة، وجاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم يمكن إجمالها من أ جل إستنتاج مفهوم شامل للعجز الموازني واهم هذه المفاهيم مايلي :

عجز الموازنة العامة للدولة هو "إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة ويقصد بالعجز في الموازنة زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة" [1].

ويعرف العجز الميزانية أيضا بأنه " قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدر" [2]

و عرف عجز الموازنة العامة انه" تلك الوضعية التي يكون فيها الانفاق العام أكبر من الايرادات العامة حيث تعجز الايرادات العامة عن تغطية النفقات ".[3]

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا جليا مفهوم العجز الموازنة للدولة حيث يمكننا القول بان العجز الموازني هو ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية، فقصور الإيرادات العامة المقدرة عن سداد النفقات العامة وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة يعبر عن عجز في الموازنة العامة للدولة .

[1] - عبد اللطيف ماجد، مأمون دقامسة، "**الدين العام الداخلي و عجز الموازنة العامة للدولة**" ، الأردنية، مجلة آفاق إقتصادية ، مجلد ، 22العدد 87الإمارات العربية، ،2001،ص 52

[2] - حسين راتب يوسف ريان، "**عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي**"، دار النفائس، الأردن، ،1999ص 92.

[3] - عبد الحميد عبد المطلب "**السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الوطني**"، مجموعة النيل العربية، ،2003ص7

ثانيا ـ أنواع عجز الميزانية العامة

لعجز الموازنة العامة للدولة أشكال متعددة ومختلفة نذكر اهمها فيما يلي :

1 – العجز الجاري :

يعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرقالإجمالي بين مجموع انواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة بمعنى آخر هو الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.

2 – العجز الشامل :

وهو عبارة عن التعريف التقليدي للعجز المالي، فالعجز المالي يقيس الفرق السالب بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد وغير مشتملة على مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين الإيرادات الحكومية متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وغير مشتملة على الدخل من الاقتراض، فالعجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة، ومنه يصبح العجز مساويا للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام، بحيث أن هذا العجز لا بد من تغطية باقتراض جديد، إضافة إلى ذلك فهذا العجز يقدم صورة وافية لكل أنشطة الكيانات الحكومية، دون اقتصارها على الحكومة المركزية والتي لا تشكل إلا جزءا منها، فالنظرة الشاملة للقطاع الحكومي تستدعي عدم استبعاد المؤسسات المالية الحكومية عند قياس العجز مثل الخسائر التي يتكبدها البنك المركزي لقاء الوظائف التي يقوم بها.[1]

3 – العجز الأساسي :

يستند هذا النوع من العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة فهذا النوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة لنا عن السياسات الميزانية الحالية من خلال استبعاد الفوائد، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على مدى التحسن او التدهور الذي حدث على المديونية الحكومية نتيجة للسياسات الميزانية الجارية، ويقدم أيضا تقييما على مدى القدرة على تحمل العجز الحكومي، ويعرف هذا النوع من العجز بالعجز بدون فوائد لاستبعاده لجميع اعتمادات الفوائد، حيث يهدف هذا المقياس إلى التعرف على تحسين أو تدهور مديونية الحكومة نتيجة للسياسة الميزانية الجارية، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم استبعاده لعنصر عام من عناصر العجز في الدول النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية، والتي اصبحت تشكل عبئا كبيرا على هذه الدول.

4 – العجز التشغيلي :

العجز التشغيلي هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مخصوما منه الجزء الذي دفع من فوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائد المدفوع للدائنين جزءً ا من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لإرتفاع الأسعار، فمعظم الدول تعاني من معدلات التضخم، لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم وفوائدها بالتغيرات في الأسعار، لأن التضخم

[1] - عبد الحميد عبد المطلب ،مرجق سبق ذكره ،ص 77

يعمل على تخفيض القيم الحقيقة للديون القائمة، وغالبا ما لاتكون الفوائد التي تدفع في تغطية خسائر إنخفاض القيمة الحقيقية للديون كافية، وفي مثل هذه الحالات يرتفع حجم العجز إذا تم استخدام مقياس صافي إحتياجات القطاع الحكومي من الموارد .

5 – العجز الهيكلي :

وهو مقياس يحاول ان يمحي أثر العوامل الطارئة او المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة مثل تغيرات الأسعار وانحراف أسعار الفائدة في المدى الطويل، ويستبعد هذا المقياس مبيعات الأصول الحكومية لأنها تمثل مردودا غير عادي، ويبين لنا هذا العجز عجز معدلات نمو الإيرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ او مؤقت، فهو عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة او العارضة والتي تكون مؤثرة على العجز المالي إضافة إلى التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة[1].

المطلب الثاني: عجز الميزانية العامة للدولة عبر المذاهب الإقتصادية

لقد تباينت الآراء حول عجز الموازنة العامة للدولة باختلاف الفكر الاقتصادي السائد في كل مرحلة من مراحل التاريخ، فعجز الموازنة العامة للدولة يبين لنا إنعكاسا لكل فكر، وفي دراستنا هذه سوف نتناول موقف كل فكر من الأفكار الإقتصادية إبتداء من الفكر التقليدي والرأسمالي ثم الفكر الإسلامي.

1– المذهب التقليدي :

بين الركائز الأساسية التي يستند إليها الفكر التقليدي هو مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة والإبتعاد عن إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة لما له من أهمية كبيرة في الإقتصاد الوطني، وترتكز نظرية توازن الموازنة العامة للدولة. عند التقليدين عندما يتساوى مجموع الإيرادات مع مجموع الإنفاق العام .

فمبدأ توازن الموازنة السنوي في ظل هذا المذهب هدف رئيسي لابد من تحقيقه في كل الظروف، فهو وسيلة لحسن إدارة الأموال العمومية، وضمان إستمرار التوازن وزيادة الثقة في مالية الدولة. [2]

[1] – سيد البواب،" **عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج**"، بدون دار نشر،2000،ص 41

[2] – السيد عطية عبد الواحد "**مبادئ و إقتصاديات المالية العامة**" ،دار النهضة العربية القاهرة،2000. ط .3، ص.06-13

وتستند أفكار التقليديين لضرورة توازن الموازنة العامة وعدم الوقوع في عجز الموازنة العامة للدولة على الدور الذي تقوم به الدولة في الفكر التقليدي والمتمثل في الدولة الحارسة، فينحصر دورها من وجهة نظرهم على ضمان سير المرافق العامة في أضيق الحدود دون ان تتدخل في الحياة الاقتصادية او الاجتماعية، لذلك انحصر النظام المالي على الحصول على الإيرادات المالية الضرورية للنفقات العامة، وهكذا فعجز الموازنة العامة للدولة بالنسبة للتقليديين يعد خطرا كبيرا يصيب الاقتصاد الوطني، ويعتمد التقليديون على العديد من الحجج يدافعون بها على مبدأ توازن الموازنة وعدم الوقوع في عجز الموازنة العامة وأبرزها ما يلي: [1]

- تؤدي القروض العامة في الأجل الطويل إلى التأثير في تزايد الإنفاق العام وهذه الزيادة تؤدي إلى تفاقهم العجز، وبالتالي تجد الدولة نفسها مرغمة على الاقتراض .
- يؤدي الاقتراض الحكومي من إنقاص الطاقة الإنتاجية في المجتمع ويساهم ويشجع على تبديد الأموال العمومية بواسطة تحويل الموارد من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع العام غير المنتج.
- يؤدي عجز الموازنة العامة إلى طبع النقود أي ما يعرف بالإصدار النقدي الجديد وهو ما يؤدي إلى زيادة عرض النقود المتداولة، وبالتالي تزيد وسائل الدفع بشكل يفوق حجم السلع المعروضة ومنه تقع الدولة في التضخم وما ينجم عنه من آثار اقتصادية سلبية .

منه نلاحظ ان التقليديون من أجل تحقيق التوازن في الموازنة العامة وعدم الوقوع في العجز اعتمدوا على تغطية النفقات العامة على الضرائب بشكل كبير أما القروض فلا يستعملونها إلا في الحالات الاستثنائية كالحروب والكوارث والازمات، ويفضلون القروض قصيرة الأجل، فالتوازن بالمفهوم الاقتصادي التقليدي يحرم الوقوع في العجز، ومن جهة أخرى يستبعد التقليديون الفائض في الموازنة العامة فهم يرون أن عجز الموازنة العامة يدفع الحكومات إلى زيادة الضرائب وهذه الزيادة تؤدي إلى خفض الإنفاق الخاص بالقدر نفسه وذلك ما يؤثر سلبا على القطاعات المنتجة من حيث تراكم رأس المال في هذه القطاعات، فالتقليديون دائما يخشون عدم التوازن ويعارضونه قوة وبالتحديد عدم إظهار عجز في جانب التمويل مقابل النفقات، فالدولة في حالة تزايد العجز سوف تلجأ إلى الاقتراض، وهو ما يؤدي إلى الزيادة في الإنفاق العام في الموازنات اللاحقة وهو ما يدفعها إلى اللجوء للاقتراض من جديد وبالتالي الوقوع في عجز، لذلك مبدأ التوازن الركيزة الأساسية في البناء المالي التقليدي .

[1]- عي محمد خليلي ، سليمان اللوزي "**المالية العامة** "، دار الزهران ، الأردن ، 2001 ، ص 312

2 – المذهب الكنزي :

يعتبر ظهور الفكر الكينزي من اهم المذاهب الاقتصادية التي بينت مدى أهمية عجز الموازنة كوسيلة لمعالجة الأزمات الاقتصادية، خصوصا أزمة الكساد العالمي السنة ،1929فمع بداية القرن العشرين بدأت الدول الرأسمالية تبتعد عن مبدأ توازن الموازنة نتيجة للأحداث التي حصلت، ففي الحرف العالمية الأولى تكبدت الدول المشاركة فيها خسائل كبيرة زادت من نفقاتها والتي فقات إيراداتها العامة بشكل كبير، فقامت هذه الدول على العمل من اجل تغطية هذه النفقات والتقليل من قيمة العجز في موازنتها، لكن بقيت تعاني من هذا العجز، ومع استفحال ازمة الكساد في بداية الثلاثينات وتفشي ازمة البطالة وكساد في الإنتاج وهو ما أدى إلى نقص الإيرادات العامة، حيث تدخلت الدول من اجل الحد من هذه الأزمات الاقتصادية من خلال زيادة نفقاتها، وجراء هذا الإجراء وقعت موازناتها في عجز، وهو ما أدى بهذه الدولة إلى التخلي عن مبدأ توازن الموازنة العامة، فهذا المذهب يؤمن بعدم التقيد بتوازن الموازنة العامة حسابيا، ولكن يرتكز اهتمامه بتوازن الاقتصاد الوطني والذي قد لا يمكن تحقيقه إلا على حساب عجز الموازنة، فتقوم الدولة بإحداث العجز من اجل ان يتماشى مع الظروف الاقتصادية وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني، ولقد قال كينز " أنه ليس من الضروري احترام مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة، ولكن المهم هو توازن الموازنة على مدار الدورة الاقتصادية بأكملها" ويصبح عجز الموازنة ضروري ما دام يتعلق بزيادة الإنتاج والتوظيف.

ولقد تبنى كينز مبدأ مرونة الموازنة العامة للدولة أي ان الموازنة تقوم بدور تعويضي ويتجلى هذا الدور في أنه عند وجود بطالة فالتمويل بالعجز يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي ويتم تعويض النقص الذي يسود طلب قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى من أجل تحقيق التعادل مع مستوى العرض الكلي، وفي حالة التضخم فإن الفائض في الموازنة يؤدي غلى تحقيق مستوى الطلب الكلي إلى الوصول إلى الحد الذي يتناسب مع العرض الكلي ومنه يتحقق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.[1]

حيث نادى كينز إلى ضرورة أن تقوم الحكومة بالتأثير على أسعار السلع والخدمات وكمية الاستهلاك ودرجة التوظيف وتوزيع الدخل من خلال توزيعها للضرائب وشراء السلع وبيعها وبالتالي تنشيط الطلب الفعلي الكلي ومنه التأثير على الفعالية الاقتصادية، وبالتالي نلاحظ أن المذهب الكينزي لا يتماشى مع المذهب التقليدي خصوصا ما تعلق بجانب المالية العامة، فلقد نادى انصار المذهب الكينزي إلى ضرورة ترك مبدأ توازن الموازنة وبانتهاج مبدأ المالية الوظيفية والذي يعارض مبدأ الموازنة المتوازنة .[2]

[1] – السيد عطية عبد الواحد ، مرجع سبق ذكره ، ص 125

[2] – رمزي زكي، "**الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**"، دار سيناء للنشر، ،1992، ص44 -48

3 – الفكر الإسلامي :

تهتم الدولة الإسلامية بكفاية المصالح والحاجات الأساسية للمجتمع وذلك بما تمتلكه من إيرادات عامة، ففي المذهب الإسلامي نجد أن الدولة دائما تسعى إلى التوازن المحاسبي للموازنة العامة لأنه بمثابة مؤشر عن استقرار الأوضاع الاقتصادية وسلامة البنيان الاقتصادي، ففي مثل هذه الحالة لن تلجا الدولة إلى الأدوات غير العادية لتمويل موازنتها عند وقوع عجز في موزنتها العامة، وإذا استدعت الحالات الطارئة التي تتطلب منها الاستعانة بالإيرادات غير العادية فتتخلى عن قاعدة التوازن المحاسبي من أجل تحقيق مصلحة الدولة، فنلاحظ أن الأصل في مجمل النفقات العامة العادية للدولة الإسلامية تتقدر وفقا للأهداف الأساسية للدولة ومدى إستطاعتها على تحصيل الإيرادات، ففي حالة عدم كفاية الإيرادات ووقوع عجز في الموازنة العامة للدولة تستعين بالإيرادات غير العادية من أجل سد هذا العجز. [1]

لقد عرف الفكر الإسلامي نظرية العجز المقصود قبل الفكر الرأسمالي الحديث وطبقها قبل الأنظمة الوضعية، فالدولة الإسلامية لم تتقيد بقاعدة توازن الموازنة العامة، فكانت وضعية الموازنة العامة للدولة تتماشى وتتساير مع الأوضاع الاقتصادية للدولة الإسلامية، فوجود فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة الإسلامية وارد دائما خصوصا في صدر الإسلام كانت نفقات الدولة الإسلامية تفوق إيراداتها العامة وبالتالي وجود عجز في موازنتها، ولكن تقوم الدولة الإسلامية بمعالجة هذا العجز بعدة طرق ووسائل كفيلة لسد هذا العجز في الموازنة العامة للدولة .[2]

وبالتالي نلاحظ أن النظام الاقتصادي الإسلامي من أول الأنظمة التي وضعت أسسا متينة وصحيحة للموازنة العامة، وأعتمد النظام الإقتصادي الإسلامي على نظرية العجز المقصود ولم يتقيد بمبدأ توازن الموازنة العامة ووضع حلولاً وأدوات ناجعة للوقوف أمام عجز الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثالث: أسباب عجز الميزانية العامة للدولة

هناك العديد من العوامل التي تؤدي للوقوع في عجز الموازنة، وهذه العوامل قد تكون عوامل سياسية او عوامل اجتماعية أو اقتصادية، ولكن السبب الرئيسي يرجع للعوامل الاقتصادية، فنمو الإنفاق العام بمعدلات اكبر من معدلات نمو الإيرادات العامة من الأسباب الرئيسية لبروز العجز في الموازنة العامة، وهو ما سنتناوله في هذا المطلب.

[1] - يوسف ابراهيم ،**" النفقات العامة في الإسلام "**، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة 1980،ص 326

[2] - وليد خالد النشابجي، "**المدخل الرأسمالية الناحية الإسلامية**"، دار النفائس، الأردن، ص 80

أولا – عامل النمو في الإنفاق العام:

عد ظهور مفهوم الدولة المتدخلة أصبحت الدولة تتدخل في كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فأضحت النفقات العامة من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق مختلف أهدافها، فزيادة النشاط الاقتصادي للدولة تزايد معه نمو النفقات العامة، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل النفقات العامة وأبرزها [1]:

1 – زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية :

لقد ظهر هذا العامل في عقد السبعينات والثمانينات و هذا بعد أن تخلفت العديد من الدول النامية عن سداد ديونها بسبب تفاقم حجمها، فوجدت هذه الدول نفسها أمام خيارين صعبين إما أن توقف عملية التنمية الاقتصادية أو تقوم بخدمة الديون الخارجية، وعليه فإذا ركزت هذه الدول على تمويل التنمية الاقتصادية فلا يمكن لها أن تقوم بتسديد التزاماتها الخارجية، ومنه تهتز سمعتها لدى الدول، وفي المقابل إذا قامت بتسديد ديونها فلا يمكن لها تحقيق أهدافها التنموية، فأعباء خدمة هذه الديون تظهر في الموازنة العامة للدولة، فيتم حساب الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية ضمن النفقات الجارية، أما أقساط الديون فتظهر في باب التحويلات الرأسمالية، ومع تزايد المديونية الداخلية والخارجية تزايد معها الإنفاق الخاص بتغطية هذه الديون .

2 – الإنفاق العسكري :

تعتبر النفقات العسكرية من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام فهي تمثل نسبة كبيرة من النسبة الإجمالية لمجموع النفقات العامة، فارتفاع الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي زاد من حجم هذه النفقات، فالإنفاق العسكر ي لعب دورا بارزًا في تفاقم وزيادة عجز الموازنة للدول بسبب ضخامة هذه النفقات، فالإنفاق العسكري لا يشتمل على مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية فقط ولكن يشمل أيضا النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة وكل المتطلبات العسكرية، ففي الآونة الأخيرة ونتيجة لعدم الاستقرار الأمني في أغلبية الدول نلاحظ التزايد الهائل في هذه النفقات خصوصا في الدول العربية.

[1] – رمزي زكي، **" علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي"**، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا ، ص 93-95

3 – اتساع نمو العمالة الحكومية :

تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتزايد معدلات نموها بالإضافة إلى تزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وهو ما يؤثر على ارتفاع حجم النفقات الجارية من خلال زيادة الرواتب والأجور، فعندما نتتبع موازنات الدول نجد تزايد هائل في جانب نفقات التسيير سببه هو الزيادة الكبيرة في الأجور نتيجة لنمو العمالة الحكومية، فهذا النوع من الإنفاق يمثل سببا رئيسيا في زيادة الإنفاق بشكل عام واتساع حجم عجز الموازنة العامة بشكل خاص .

4 – الأزمات الاقتصادية :

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بسبب زيادة الإنفاق العام، ففي حالة الأزمات الاقتصادية تتجه معظم الدول إلى زيادة الإنفاق العام من أجل التخفيف من حدتها، فمثلا في حالة الركود الاقتصادي تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل زيادة التشغيل وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني، ويكون ذلك فعالا في الدول المتقدمة لما تتميز به من مرونة في جهازها الانتاجي .

5 – التوسع في النفقات غير الضرورية :

يعتبر الإسراف على إقامة المباني الحكومية الضخمة والفخمة وصرف نفقات كبيرة على شراء الأثاث الفاخر وتزيين هذه المرافق من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام، فصرف نفقات كبيرة على هذه المرافق الإدارية وعلى موظفيها يزيد من اتساع حجم الإنفاق العام بشكل عام وبالتالي ينعكس تأثيره السلبي على رصيد الموازنة العامة .

6 – زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك :

كلما زاد اتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والحياة الاقتصادية زاد معها حجم الإنفاق فتوجه الدولة لدعم بعض السلع المحلية ودعم المنتجين المحليين يزيد من حجم نفقاتها التحويلية وهو ما يؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام .

7 – سياسة التمويل بالعجز :

تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تستعمل كأداة من أدوات تمويل التنمية الاقتصادية، ففي هذه الحالة تلجا الدولة إلى إحداث عجز مقصود في موازنتها العامة، بحيث يتم تمويله بواسطة الإصدار النقدي الجديد ومنه يتم تحقيق المزيد من التشغيل للموارد العاطلة من أجل

تعويض ضعف الطلب في القطاع الخاص وهذا ما يؤدي إلى زيادة المشروعات الاقتصادية ومنه ارتفاع نسب التوظيف والإنتاج فيزيد على إثرها العرض الكلي، ولقد ثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها وتعتبر من الأسباب الرئيسية لتزايد نسبة عجز الموازنة العامة للدولة.

8 – التضخم :

من الأسباب الرئيسية المؤدية لتزايد الإنفاق العام هو تدهور القوة الشرائية، حيث يؤثر ذلك على الدولة عبر تزايد نفقات مشترياتها وكل مستلزماتها السلعية، ففي هذه الحالة تحاول الدولة المحافظة على نفس الإشباع قبل فترة التضخم فتمنح للأفراد علاوة من أجل تعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، إضافة إلى ذلك تزيد من مخصصات الدعم السلعي وتر فع كلفة الاستثمار العامة، وما تجدر إليه الإشارة أن ارتفاع الأسعار نتيجة لتدهور القوة الشرائية للنقود لا يؤدي لارتفاع كل أنواع النفقات العامة مثل النفقات المخصصة لخدمة الديون .

ثانيا : تراجع نمو الإيرادات العامة

لا يمكن لعجز الموازنة أن يظهر بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق العام مادام الارتفاع في الإيرادات العامة يكون بنفس النسبة، ولكن يظهر هذا العجز إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة.

ويمكن التعرف على مدى التفاوت الحادث بين نمو النفقات ونمو الإيرادات العامة من خلال حساب العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة والتغير النسبي في النفقات العامة للدولة عبر الزمن، وتعرف هذه العلاقة بمصطلح حساسية الإيرادات العامة للتغير في النفقات العامة .[1]

تعطى معادلة معامل الحساسية كاالتالي :

$$\phi_e = \frac{\Delta T/T}{\Delta E/E}$$

- ϕ_e : معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات العامة
- ΔT : التغير في موارد الدولة
- T : موارد الدولة العادية
- ΔE : التغير في النفقات العامة
- E : النفقات تاعامة

[1] - رمزي زكي، "**الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره ،ص69

- فإذا كان معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات تتجه نحو التناقص عبر الزمن (أي أصغر من واحد) فيدل ذلك على اتساع الفجوة بين نمو النفقات العامة، ونمو الإيرادات العامة وهو ما يفسر وقوع الدولة في مشكلة عجز الموازنة لفترات طويلة من الوقت.
- أما إذا كان معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات أكبر من الواحد أي أو تكون متزايدة مع مرور الوقت، وكان هناك عجز فهو يعني أن الوضع المالي للدولة يسير في الاتجاه الصحيح بمعنى يسير نحو تقليص العجز في الموازنة العامة للدولة.
- أما إذا كان معامل الحساسية يساوي الواحد يوجد عجز في الموازنة العامة للدولة فهنا يكون أمام الدولة عمل كبير يتطلب رفع قيمة معامل حساسية الموارد لتتغير مع النفقات من اجل ان يتحسن الوضع المالي للدولة ويتم تقليص عجز الموازنة العامة للدولة.

- **و يمكن إبراز اهم العوامل المتعلقة بقصور الموارد العامة للدولة فيما يلي :**[1]

1 – ضعف الجهد الضريبي :

من اهم المقاييس الأساسية التي وضعها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية، ففي أغلب الاحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة الإيرادات إلى الدخل القومي، وتتسم الدول النامية عامة والجزائر بشكل خاص بانخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني والسبب في ذلك يكمن في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي والذي يعرف بأنه مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنية وكل هذه الاسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي .

2 – التهرب الضريبي :

يعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية قديمة اقترن وجودها بوجود الضريبة، فالتهرب الضريبي يقلص من اهمية النظام الضريبي ويهدد وجوده، ويختلف مستوى التهرب من دولة لأخرى، وازدادت اهمية التهرب الضريبي جراء النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي الموازي وزيادة العجز في الموازنة، فالتهرب الضريبي

[1] – رمزي زكري ، نفس المرجع أعلاه ، ص 97

يؤدي إلى إنقاص الحصيلة الضريبية ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لان الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة، وعليه يتضح لنا ان التهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص حصيلة الإيرادات العامة ومنه اتباع سياسة ميزانية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة.

3 – جمود النظام الضريبي :

النظام الضريبي هو ذلك الإطار الذي تعمل بداخله مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها تحقيق أهداف السياسة الضريبية، فهو مجموعة من العناصر الإيديولوجية والاقتصادية الفنية التي يؤدي تركيبها إلى كيان ضريبي معين،[1] فكل دولة تستخدم النظام الضريبي للوصول للتحقيق أهدافها المختلفة، فبطء مسايرة التطورات العالمية والمحلية يؤثر سلبا على تطور النظام الضريبي وبالتالي صعوبة تحقيق الأحداث التي تسعى غليها الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من جمود نظامها الضريبي، وعدم تطوره وهو ما عرقل مسار النمو الاقتصادي بشكل عام وأثر على إيرادات الدولة بشكل خاص .

وتتكبد الخزينة العمومية فقدان اموال كبيرة جراء جمود النظام الضريبي وعدم مرونته، فحصيلة الضرائب في كل سنة مالية تكون عاجزة عن مواكبة التطورات التي تحصل في الأسعار والدخول وانخفاض العملة والسبب في ذلك ارتباط تغير النظام الضريبي بتغير القوانين التي تضعها السلطة التشريعية والتي تأخذ فترة زمنية طويلة، بالإضافة إلى عدم وجود إطارات ذات كفاءة عالية لتطبيق هذه القوانين ومن جانب آخر التأخر في استعمال التكنولوجيا الحديثة كل هذه العوامل أدت غلى جمود وتختلف الأنظمة الضريبية.[2]

– وبالتالي تأثيرها السلبي على نمو إيرادات الموازنة ومنه اتساع الفجوة بينها وبين النفقات العامة وهو ما يزيد من عجز الموازنة العامة للدولة .

4 – كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية :

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقاعس نمو الإيرادات العامة هو كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية، فهذه الإعفاءات تؤثر بدرجة كبيرة على إيرادات الموازنة العامة للدولة، فنلاحظ أنه عندما تريد الدولة ان تقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية تقدم لها الكثير من الامتيازات وأبرزها تكون على

[1] – سعيد عبد العزيز ،"**نظام الضريبة** " بيروت ، 1985 ، ص 15

[2] – رمزي زكي، "**الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره، ص98

شكل إعفاءات ضريبية كبيرة وهو ما يؤثر سلبا على إيرادات الدولة، وبالتالي اعتماد الدولة على تقديم هذه الإعفاءات غير المدروسة يؤدي إلى الضرر بإيراداتها السيادية.[1]

5 – تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام :

تعاني الكثير من الدول النامية من عدم استقرار إيراداتها المالية جراء اعتماد على صادراتها من المواد الخام، فتدهور الأسعار العالمية للمواد الخام جراء الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة يؤثر وينعكس بشكل كبير على الموارد المالية لهذه الدول، وهو ما يؤدي إلى قلة حصيلة النقد الأجنبي وحصيلة الإيرادات العامة وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على الموازنة العامة مسببا وقوع العجز.

6 – ظاهرة المتأخرات المالية :

تؤدي ظاهرة المتأخرات المالية إلى تدهور الموارد العامة لموازنة الدولة، والسمات الرئيسية لهذه الظاهرة هو التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونا ويرجع ذلك للكثير من الأسباب إضافة غلى تقاعس الممولين على دفع ما عليهم من ضرائب والإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية، كل هذه الأسباب تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بدرجة كبيرة على أهم إيراد من إيرادات الموازنة العامة للدولة.[2]

المبحث الثاني: دور السياسة الانفاقية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة :

من أبرز السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول في التأثير على موازنتها العامة هي السياسة الإنفاقية، وأخذت هذه السياسة مكانتها منذ الازمة العالمية لسنة1929 حيث يتفق الكثير من الاقتصاديين في تحليلهم على أنها من بين السياسات الأكثر فاعلية في تحفير النشاط الاقتصادي، أما في بداية هذا القرن وبعد الأزمة العالمية2008 استعملتها الدول من أجل تخفيض حدة عجز الموازنة التي تعاني منه جراء الأزمة، فمعظم الدول التي مستها الأزمة قامت بانتهاج السياسة التقشفية لتخفيض حدة العجز الكبير الذي تعاني منه.

وسوف نتناول في هذا المبحث في البداية مختلف الجوانب النظرية للسياسة الانفاقية ثم بعد ذلك نتطرق إلى سياسة ترشيد الإنفاق وبعده نتناول طرق وسبل تخفيض الإنفاق العام الذي تلجأ إليه الدول من أجل علاج عجز الموازنة العامة للدولة .

[1] – عبد المجيد قدي ،" **المدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية** " ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003، ص206

[2] – رمزي زكري ، نفس المرجع أعلاه ، ص99

حيث قسم هذا المبحث كالأتي :

المطلب الأول: الجوانب النظرية للسياسة الاتفاقية

المطلب الثاني : ترشيد الإنفاق العام كآلية من آليات علاج عجز الموازنة العامة للدولة

المطلب الثالث : تخفيض الإنفاق العام

المطلب الأول : الجوانب النظرية للسياسة الإنفاقية

تسعى السياسة الانفاقية دوما لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية للدولة ، فهي من أهم السياسات التي تستخدمها للتحكم في العديد من المتغيرات الاقتصادية لا سيما ما يتعلق بالموازنة العامة للدولة وذلك باعتبار النفقات العامة جزء رئيسي من مكونات هذه الموازنة ، وسوف نتطرق في هذا المطلب لمفهوم السياسة الانفاقية والأهداف التي تسعى لها ثم بعد ذلك نشير إلى الأدوات التي ترتكز عليها .

أولا – مفهوم السياسة الإنفاقية :

السياسة الانفاقية "هي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها التدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني"[1]

السياسة الإنفاقية "هي ذلك السلوك المالي للحكومة الذي يكون جوهره الإنفاق العام وهدفه تحقيق مجموعة من الأهداف"[2]

ومما سبق يمكن القول بأن السياسة الانفاقية هي الأداة الأساسية للسياسة الميزانية والتي تهدف لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، فتقوم الدولة بالتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بزيادة حجم الإنفاق الحكومي فيزداد الطلب الكلي ومن جانب آخر يمكن أن تقوم بتخفيض حجم الإنفاق الحكومي فينخفض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وهذا كله يكون على حسب الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة.

فالسياسة الانفاقية هي تلك السياسة التي تنتهجها الدولة من أجل أن تؤثر في الطلب الكلي سواء بتحفيزه أو بتخفيضه بهدف تحقيق التوازن في الاقتصاد والوصول لتحقيق الأهداف المرجوة.

[1] – علي كنعان، "**الاقتصاد المالي**"، منشورات جامعة دمسق–سوريا، ،2009ص. 326

[2] – عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ، ص190

ثانيا – أدوات السياية الإنفاقية

السياسة الانفاقية هي أداة من أدوات السياسة الميزانية التي تستعملها الدولة بالاعتماد على مجموعة من التدابير المتعلقة باستخدام النفقات العامة من أجل التأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد للوصول للأهداف المرجوة ، فأدوات السياسة الانفاقية نابعة من جوهر هذه السياسة من خلال التأثير في النفقات العامة، ومن أهم أدوات السياسة الانفاقية ما يلي : [1]

1 – تخفيض أو زيادة الإنفاق العام

تحدد حجم الزيادة او التخفيض على حسب الوضعية الاقتصادية للدولة وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى وبالتالي يمكن ان تكون السياسة الإنفاقية توسعية او سياسية انكماشية، ولكن لا يمكن لأي دولة ان تتعدى مقدارا معينا من نسبة الإنفاق لان هناك حدود يجب عليها ان تحترمها وبالتالي لأن هناك حدود يجب عليها ان تحترمها لأنها إن قامت بتجاوزها سوف تنجز عليها أثار سلبية وخيمة، ولكن من جهة اخرى يمكن ان تكون زيادة لا إرادية للإنفاق العام بسبب اوضاع معينة في الدولة مثل الازمات والحروب...الخ كل هذه العوامل تؤدي غلى زيادة الإنفاق العام بكشل غير مسطر ومخطط له مسبقا .

ومن جانب آخر لا يمكن للدولة ان تنتهج سياسة إنفاقية انكماشية ولفترة طويلة لان ذلك سوف ينعكس عليها بعدة انعكاسات سلبية فكل دولة لديها حد ادنى من حجم الإنفاق لا يمكن لها خرقه لأنه لأي دولة التزامات إنفاقية لا بد ان تقوم بها خصوصا ما تعلق بالنفقات الاجتماعية بكل أنواعها وغيرها من النفقات الأخرى والتي لا يمكن ان تتخلى عنها او تقلل من حجمها مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها وبالتالي لا بد للدولة أن تكون دقيقة في تسطير سياستها الإنفاقية وتستعمل وسائلها بعناية كبيرة من اجل ان لا تعالج مشكلة بمشكلة اخرى.

2 – إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام

يرتكز المبدأ الأساسي لإعادة هيكلة بنية الإنفاق العام على الوضعية الاقتصادية للدولة فهي التي تحدد كيفية إعادة الهيكلة في البنية الرئيسية للإنفاق العام، فإذا كانت الدولة تعاني من شح في مواردها المالية وتمر بوضعية مالية معقدة، نلاحظ أنها سوف تقوم بإعادة هيكلة نفقاتها على حسب القطاعات المهمة جدا والتي تكون ذات اهمية في سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وبالتالي تكون إعادة بناء هيكل الإنفاق العام بواسطة مراجعة الأولويات الإنفاق التي تقوم بها الدولة، وفي الغالب ما يتم هيكلة الإنفاق العام على الشكل نفقات موجهة للخدمات العامة، نفقات للأمن ، نفقات الخدمات الاجتماعية، نفقات الشؤون الاقتصادية ونفقات أخرى.

وبالتالي نلاحظ ان إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة التي تعمد عليها لتحقيق أهدافها وتتحكم في هذه العملية الوضعية الاقتصادية التي تسود الدولة وبالتالي إعادة الهيكلة لا تكون عشوائية. ولكن تكون بشكل ممنهج ومخطط له لكي يمكن الدولة من التسيير الفعال لإنفاقها العام من جهة وتحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى

[1] – عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ، ص190-191

ثالثا – اهداف السياية الإنفاقية

تكتسي السياسة الإنفاقية اهمية كبيرة بالنسبة لمعظم الدولة لمالها من تأثيرات كبيرة على التوازنات المالية من جهة ولمالها من انعكاسات على الحياة الاقتصادية من جهة أخرى، وبالتالي تسعى كل الدول لانتهاج سياسة رشيدة تمكنها من الوصول لتحقيق العديد من الأهداف ومن أبرزها :

1 – التأثير على مستوى الأسعار

تؤثر التغيرات في سياسة الإنفاق الحكومي على الأسعار، فيمكن الوصول لتحقيق التوظيف الكامل عندما تكون كل الطاقات الإنتاجية موظفة، فإذا تحقق معدل الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فإن أي ارتفاع في الطلب سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي يكون فائض الطلب الكلي تضخيما، فعندما تستطيع الحكومة التنبؤ بشكل صحيح بوقوع التضخم فإن استخدام السياسة الانكماشية المقيدة تمكن من الحد من ارتفاع الأسعار وبالتالي الحد من الموجات التضخمية، ومنه عندما تقوم الحكومة بتخفيض نفقاتها يؤدي بواسطة آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك وهو الأمر الذي يؤدي انخفاض الطلب وينقص من مستوى الزيادة في الأسعار .[1]

وبالتالي فالاقتصاد في حالات التضخم يقترب إلى حالة التشغيل التام فترتفع أسعار السلع والخدمات ويزداد الطلب الكلي فتلجأ الحكومة إلى انتهاج سياسة انكماشية من اجل التقليل من عملية التداول وإرجاع مستويات الأسعار لطبيعتها، والعكس غذا كان الاقتصاد يمر بفترة كساد فتنتهج الدولة سياسة توسيعية من أجل زيادة الطلب الكلي وهو ما يترتب عليه زيادات متتالية في الدخل الوطني جراء مستوى مضاعف الإنفاق الحكومي.

2 – توزيع الدخل

ترمي السياسة الانفاقية إلى توزيع أمثل للدخل فمكونات الإنفاق سواء الاستثمار والاستهلاك والزيادة في صافي ما يمتلكه الأفراد تؤثر كلها في تحقيق توزيع عادل في الدخول، فنمط إعادة توزيع الدخل الفردي والذي يصاحب الإنفاق الحكومي يتوقف بشكل كبير على الكفاية الإنتاجية ، لأن ضعف هذه الأخيرة لن يمكن الأفراد من استعمال الزيادة التي تحدث في دخولهم في زيادة كفاءتهم الإنتاجية وذلك بسبب عدم وجود خدمات مثل خدمات الصحة والإسكان والتعليم ... إلخ ، لذلك فقبل أن تقوم الحكومة على رفع القدرة الش ر ائية للأفراد يجب أن تقوم بتحفيز الزيادة على الإنتاج في السلع والخدمات الضرورية للحياة ومنه تتجنب الإرتفاع في الأسعار المصاحب للزيادة في الدخل ، فالحكومة تسعى دائما لتخفيض الفجوات بين أصحاب

[1] – خالد واصف الوزاني ، أحمد حسين الرفاعي " **مبادى الأقتصاد الكلي** " دار وائل النشر ، الاردن 1999، ص392

الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المنخفضة من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية ويكون ذلك بواسطة السياسة الانفاقية التي تساهم بشكل كبير في زيادة المستوى المعيشي للطبقات الضعيفة ورفع دخولهم.[1]

3 – الوصول لتحقيق الإستقرار الإقتصادي

تسعى السياسة الانفاقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق التحكم في مستوى الإنفاق العام وانتهاج سياسة إنفاقية حكيمة ، وتظهر لنا العلاقة بين السياسة الإنفاقية والاستقرار الاقتصادي من خلال الكثير من المؤشرات التي تؤثر فيها السياسة الإنفاقية سواء الدخل أو النمو أو مستوى الأسعار وبالتالي نلاحظ مدى الترابط بين هذه المؤشرات والسياسة الانفاقية وصولا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فعملية توزيع الدخل الحقيقي

لمختلف الأفراد يتأثر بشكل كبير في مجهودات الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استخدام السياسة الانفاقية والتي تؤثر أيضا على نسب النمو الاقتصادي يبرز ذلك من خلال المضاعف فزيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وذلك بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق ، و يتوقف أثر المضاعف على مدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي فكلما تجاوب مع الزيادات المتوالية في الاستهلاك كلما قام المضاعف بأثره بحيث أن إنتهاج سياسة انفاقية توسعية هدفها الرئيسي هو الوصول إلى مستويات مقبولة من النمو.[2] وهو ما يعتبر مؤشر إيجابي على أداء الاقتصاد الوطني وعلى الوضعية الاقتصادية فتستعمل السياسة الانفاقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وفقا للحالة الاقتصادية.

4 – تحقيق التوازن في الموازنة العامة

من الأهداف الرئيسية والأساسية للسياسة الإنفاقية هو المحافظة على توازن موازنة الدولة، فليس من المنطقي التمادي في انتهاج سياسة انفاقية تخل بالتوازن المالي للدولة إذ أنه لا بد من مراعاة الركيزة الأساسية الموجهة للسياسة الإنفاقية والمتمثلة في الإيرادات العامة، فهذه الأخيرة هي التي تتحكم وبشكل كبير في طبيعة السياسة الإنفاقية لذلك لا بد أن يكون هناك انسجام وتناسق بين الجانبين من أجل عدم الوقوع في عجز مالي كبير لأنه غالبا ما تكون السياسة الانفاقية الغير مخططة بشكل جيد سببا رئيسيا في وقوع الدول في عجز مالي لا يمكن علاجه بسهولة وفي فترة وجيزة ، فالسياسة الانفاقية لها دور فعال في علاج الاختلال في عجز الموازنة العامة للدولة بالتأثير على مختلف أنواع الإنفاق العام، و يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية للدولة ثم بعد ذلك يتم انتهاج السياسة الانفاقية المناسبة.

---

[1] – طارق الحاج، **مرجع سابق ذكره** ، ص 207

[2] - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص196

وبشكل عام يمكن القول أن السياسة الإنفاقية تعتبر من أهم السياسات الفعالة والناجعة لعلاج مختلف الأزمات الاقتصادية لمالها من تأثير كبير في التحكم في مختلف الأزمات كأزمة التضخم وأزمة الكساد.

المطلب الثاني : ترشيد الإنفاق العام كآلية من آليات علاج عجز الموازنة العامة للدولة

عتبر ترشيد الإنفاق العام من أبرز الطرق المستعملة في تخفيض وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة لذلك تقوم هذه الأخيرة عند مواجهتها لعجز حاد في موازنتها غلى ترشيد نفقاتها للتخفيف من حدته.

أولا – تعريف ترشيد الإنفاق

يعرف ترشيد الإنفاق العام على انه "ضبط النفقات العامة، وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير الى الحد الأدنى، وتلافي النفقات الغير ضرورية، وزيادة الكفاية الانتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية."[1]

ويقصد به أيضا "زيادة الكفاءة الانتاجية الإنفاق العام في المجالات التي يوجه اليها هذا الانفاق، وذلك بدعم قدرته على الحصول على افضل النتائج من هذا الانفاق، ورفع درجة مساهمته وفاعليته في حل المشاكل، وذلك كله بأقل قدر ممكن من التكاليف".[2]

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لترشيد الإنفاق العام هو تحديد الحد الامثل للإنفاق العام والاعتماد على الرشادة في عملية صرف النفقات العامة وتجنب إهدار الاموال العمومية وبالتالي تحقيق الاهداف المرجوة.

[1] – محمد شاكر عصفور ،" **أصول الموازنة العامة** "، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ،طبعة أولى، طبعة ثالثة ، ص 367

[2] – رمزي زكي، "**الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره، ص254

ثانيا – ظوابط ترشيد الإنفاق

هناك العديد من الضوابط التي تحكم عملية ترشيد الإنفاق العام وأهمها :[1]

1 – الأبتعاد عن الإسراف و التبذير

إنه من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام هو التبذير والإسراف في عملية الإنفاق العام ، ويظهر لنا ذلك عندما لا يتعادل نفع الإنفاق العام مع المبالغ المصروفة عليه ، حيث تتنافى هذه الحالة مع قاعدة من القواعد الرئيسية للإنفاق العام ، فتنجر عن هذه الحالة العديد من الآثار السلبية وأبرزها إهدار الأموال العمومية للدولة وبالتالي تبديد جزء من دخل الأفراد والذي تحصلت عليه الدولة عن طريق الضرائب ، ومن جانب آخر يؤدي التمادي في الإنفاق العام إلى تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وذلك لأن الممولون والمكلفون بدفع الضرائب تكون لديهم فكرة سلبية حول دفع الضرائب وتوجيهها ، ومن أهم الآثار السلبية الأخرى والخطيرة هي إضعاف الثقة في مالية الدولة ، كما أن هناك الكثير من أوجه التبذير والإسراف في صرف النفقات العامة في كثير من الدول خصوصا الدول النامية وأهمها :[2]

- سوء تنظيم الجهاز الحكومي، فنلاحظ تداخل في اختصاصات الوحدات الإدارية وقيام أكثر من جهة واحدة بأداء نفس الخدمات أو خدمات متفاوتة أو متكاملة ، وهو الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف آداء هذه الخدمات بدون أي مبرر.
- الزيادة المفرطة في عدد العاملين في الإدارات الحكومية، فهذه الزيادة تنعكس سلبا على الموازنة العامة للدولة، فالعدد الزائد من العاملين في الإدارات العمومية يمثل ثقلا كبيرا على الموارد المالية للدولة وا إهدار ا للأموال العمومية له.
- الارتفاع الكبير في تكاليف تقديم الخدمات العمومية كالخدمات التعليمية و الصحية، بحيث نجد أن هناك مبالغة في تقديم هذه الخدمات يفوق الطاقة المالية للدولة،وفي كثير من الأحيان ما يقوم القائمون على تقديم هذه الخدمات بعدم ترشيد الإنفاق فيها ومثال ذلك شراء الأدوية بكميات كبيرة ثم بعد ذلك تتلف لانتهاء تاريخ صلاحيتها وهناك الكثير من الأمثلة التي تظهر وتبين مدى الإسراف والتبذير في مثل هذه الخدمات.

[1] - براهيم أحمد عبد الله ،**"المالية العامة و لمالية العامة إسلامية "**، مطبعة جامعة النيلين ،الخطوم ،1996، ص72
[2] - إبراهيم أحمد عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 76

- غياب التنسيق بين مختلف الإدار ات العمومية المكلفة بإنجاز مختلف المشاريع سواء مشاريع توصيل الماء أو الكهرباء أو الغاز أو ت عبيد الطرق ، فعدم وجود تنسيق يؤدي إلى الإسراف والتبذير وا ٍ هدار الأموال العمومية فيمكن تعبيد الطريق أكثر من مرة جراء الحفر المتكرر لتوصيل الغاز والكهرباء والماء... إلخ
- الزيادة المفرطة في نفقات التمثيل الخارجي بسبب المبالغة في إنشاء العديد من السفارات والقنصليات والمكاتب الثقافية والتجارية والمالية والسياحية فيترتب على ذلك نفقات كبيرة تخص الإدارات ومرتبات العاملين فيها ونفقات أخرى.

2 – تحديد حجم أمثل للنفقات

يعتبر الحجم الأمثل للنفقات هو الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر مستوى من الرفاهية لأكبر عدد من الأفراد ولكن بشرط أن يراعي ما يمكن تحصيله من الموارد المالية للدولة ، فليس من المعقول أن تتجه النفقات العامة للدولة نحو التزايد بلا حدود ولكن تفرض المصلحة والحاجة بأن تصل النفقات العامة إلى مستوى معين وهو ما يعرف بالحجم الأمثل للنفقات العامة، وما تجدر إليه الإشارة أن تزايد الإنفاق العام غالبا ما يكون مقصودا ومتعمدا، خصوصا في ظل الاتجاهات الحديثة التي تعتمد على آليات السوق، بالاعتماد على السياسة الميزانية الهادفة إلى تحقيق أهداف المجتمع خصوصا هدفي التنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخول فترشيد الإنفاق العام هنا قد يؤدي إلى تدهور معدلات التنمية الاقتصادية والتزايد في التفاوت في توزيع الدخول،[1] وعليه يمكن القول أنه لا بد من تحديد لحجم أمثل للنفقات العامة يتماشى مع تحقيق أهداف المجتمع إلى حد كبير وتجنب الزيادة المفرطة في الإنفاق العام والتي لا يقابلها نفع عام.

ومن أجل الوصول لتحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة يجب أن تتوفر العناصر الآتية :

- **زيادة الدخل الوطني .**
- **طريقة الدخل الوطني على أفراد المجتمع**
- **الموارد المالية للدولة**

فنلاحظ أن الرفاهية في أي مجتمع ترتفع كلما ارتفع متوسط دخل الفرد الحقيقي وكلما تقلصت درجة التفاوت في توزيع الدخل الوطني بين الأفراد.

[1] – شعبان فرج "**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر**"، دراسة حالة الجزائر، اطروحة الدكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011،2012، ص90

3 – فرض الرقابة على الإنفاق العام

يعتبر جانب الرقابة من أهم العناصر الفعالة في عملية ترشيد الإنفاق العام ، لذلك نجد أن هذه العملية مطبقة في كل الدولة وتقوم به العديد من الأطراف من أجل السهر على صرف النفقات العامة في أوجهها بشكل يضمن تحقيق أقصى نفع عام، لذلك ظهرت الضرورة لرقابة حازمة ودقيقة على الإنفاق العام من أجل الاقتصاد في صرفه وحسن استغلاله في أحسن وجوه الاستغلال،[1]وقد تكون الرقابة رقابة قبلية أي قبل صرف النفقات العامة أو بعدية أي بعد صرف النفقات العامة، والهدف الرئيسي منها هو التأكد من أن الإنفاق العام يتم بالشكل الذي سطر له ،و السلطة التشريعية من أهم الأطراف الفاعلة في عملية الرقابة باعتبارها الممثل الرئيسي للشعب ، فكلما كانت الأطراف المكلفة بالرقابة صارمة في عملها كلما كانت هناك درجة كبيرة من العقلانية في الإنفاق العام، وكل ذلك يساعد على ترشيد الإنفاق العام.

ثالثا – أهم المجالات التي تخصها عملية ترشيد الإنفاق العام

هناك العديد من البنود التي تمسها عملية ترشيد الإنفاق العام نذكرها بإيجاز فيما يلي:[2]

1 – ترشيد الرواتب و الأجور

يعتبر بند الرواتب والأجور من البنود التي تأخذ حصة كبيرة من إجمالي النفقات العامة، لذلك فإن عملية ترشيد هذا البند سوف يساهم بصورة كبيرة في تقليص عجز الموازنة العامة للدولة، وترتكز معالجة بند الرواتب والأجور على نقطتين أساسيتين وهما :

- إن مواصلة الدولة بانتهاج سياسة الالتزام بتوظيف الخرجين وهو ما يعرف بالتوظيف الاجتماعي بدون وجود حاجة فعلية لذلك سيؤدي إلى ظهور ظواهر سلبية في الاقتصاد كالبطالة المقنعة وتدني إنتاجية العاملين.
- القيام بتخفيض حجم الرواتب والأجور من خلال تجميد الأجور أو القيام بتسريح الموظفين سيتولد عنه آثار سلبية من الجانب

[1] – محمد حلمي الطوابي ، **"أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة"**، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2008،ص180

[2] – محمد شاكر عصفور، **مرجع سبق ذكره**،ص369-370

- الاجتماعي من خلال زيادة معدلات البطالة ، وانخفاض مستوى الطلب الكلي لأن حجم الإنفاق المخصص للرواتب والأجور يمثل مكونا رئيسيا له.

- ويتم ترشيد الإنفاق العام في هذا البند كمايلي:

- إلغاء الوظائف الشاغرة خاصة تلك الوظائف الزائدة عن اللزوم.

- القيام بإعادة توزيع الموظفين والوظائف بين الأجهزة الحكومية والإدارات والأقسام على حسب الحاجة فيها.

- الإستعانة بالآلات والأجهزة الحديثة والتي من شأنها التقليل من عدد العاملين وتكون بديلة لهم وأكثر كفاءة في العمل.

- تخفيض أعداد الموظفين في الإدارات الحكومية.

- تخفيض رواتب وأجور العاملين والموظفين في الإدارات الحكومية.

2 – ترشيد نفافات الإستثمار

تعتبر النفقات العامة الاستثمارية من النفقات التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية ، خصوصا عندما يتم توجيهها إلى مجالات البنية التحتية ، فكل إجراء لترشيد الإنفاق العام لا يجب أن يؤثر على معدل الإنفاق العام الاستثماري أو على إنتاجيته ومن أهم الإجراءات والتدابير المفتوحة لعملية الترشيد في هذا البند ما يلي :

- القيام بإنجاز المشاريع الرئيسية والهامة جدا وتأجيل إنجاز المشاريع الأقل أهمية.

- تقديم الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف التي تدر عائد مالي.

- القيام بإجراء دراسات دورية للبرامج والمشاريع الحكومية وإ عادة النظر فيها على ضوء نتائج الدراسات وتقييمها وبعد ذلك يتم تخفيض الإعتمادات المالية للمشاريع التي تكون منخفضة النفع أو يمكن إلغائها عندما لا يكون العائد متناسب مع التكاليف أو عندما تكون كفاءتها الإنتاجية غير عالية لا ترقى للمستوى المقبول.

- الدراسة المعمقة للأسباب المؤدية لوقوع المؤسسات العامة في خسائر كبيرة وانتقال هذه المؤسسات إلى مرحلة الاعتماد على التمويل الذاتي من أجل تجنب هذا المشكل الذي تقع فيه المؤسسات العمومية يجب :

- إيجاد حلول لمشكلة العمالة الفائضة التي تزيد من أعباء هذه المؤسسات

- الاعتماد على اليد العاملة المؤهلة التي تكتسب خبرة عالية.
- إعادة النظر في سياسة التسعير التي تنتهجها المؤسسات العامة.
- ترك المجال لهذه المؤسسات بأن تحتفظ بجزء من أرباحها وذلك من أجل القيام بعمليات الإحلال والتجديد والصيانة الضرورية لمواصلة العمل وتطويره.

3 – ترشيد النفقات التشغيلية

من أهم النقاط الأساسية التي يجب الإعتماد عليها في ترشيد النفقات التشغيلية ما يلي :

- الاستغناء عن المباني المؤجرة للأجهزة الحكومية والتي تكون ثانوية وغير هامة بالنسبة للأعمال الأساسية للدولة .
- القيام برفع المدة الزمنية لإستعمال الأجهزة والآلات والأثاث والسيارات لأقصى مدة زمنية ممكنة بواسطة توفير الصيانة اللازمة لها والمحافظة عليه.
- القيام بتخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية والمشاركة فيها.
- لبحث عن كيفية تخفيض إيجارات المباني التي تستأجرها الدولة إلى أقل مستوى ، ودراسة إيجاد بدائل أخرى بتكاليف أقل.
- ومنه لا بد من ترشيد الإنفاق العام في كل هذه الجوانب من أجل التقليص من حجمه لتخفيض عجز الموازنة العامة.

ومما سبق نلاحظ أنه من أجل نجاح سياسة ترشيد الإنفاق العام لابد أن تطبق وفق الضوابط السالفة الذكر، إضافة إلى ذلك يجب وضع معايير معينة لابد من إحترامها ومن أبرزها مايلي : [1]

- سعي والعمل من أجل الوصول لحالة يكون فيها الصرف في مجال الإنفاق العام الجاري متعادلا مع الإيرادات الجار ية للدولة، وا ن أمكن زيادة حصيلة الإيرادات الجارية على مقدار الإنفاق الجاري من أجل الوصول لتحقيق فائض جاري يحول إلى الإنفاق الإستثماري.
- ومن أجل الوصول لتحقيق الهدفين السابقين يتوجب رسم برنامج دقيق للتقشف يمكن من خلاله مواجهة كل صور التبذير والإسراف في بنود الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ، ويكون ذلك من خلال القيام بعملية الترشيد في البنود سالفة الذكر.

[1] – رمزي زكي، "**الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**"، مرجع سابق ،ص 255

ومما سبق يتبين لنا مدى أهمية ترشيد الإنفاق ومساهمته في علاج عجز الموازنة العامة للدولة لأنه يمس البنود الرئيسية للإنفاق العام التي تعتبر من البنود المساهمة في توسع عجز الموازنة العامة للدولة ،ويعتبر ترشيد الإنفاق العام من المرتكزات الأساسية التي ركز واعتمد عليها المنهج التنموي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة الذي يعتمد على السياسات والإجراءات التي تعالج العجز وفي نفس الوقت الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث : دور الإيرادات العامة في علاج عجز الميزانية العامة

يعتبر اللجوء للتأثير في الإيرادات العامة للدولة من أهم الوسائل المستخدمة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، بحيث تعتبر الإيرادات العامة من أهم الأدوات المستخدمة لعلاج العجز في الموازنة العامة وذلك لما لها من تأثيرات مباشرة وفعالة وسريعة في علاج هذا العجز وفي تمويل الإنفاق العام، وتختلف آليات استعمال الإيرادات العامة بإختلاف الإيرادات المتاحة للدولة وبإختلاف الوضعية الاقتصادية وباختلاف حدة العجز الذي تعاني منه الدولة فكل هذه العوامل تبين كيفية لجوء الدولة لإستعمالها من أجل تمويل نفقاتها العمومية، فالإستعمال الصحيح والسليم لهذه الأدوات يساعد الدولة على تخطي أزمتها ولكن استعمالها الخاطئ يؤدي للوقوع في مشاكل اقتصادية وخيمة لا يمكن الخروج منها بسهولة كتخبط الدولة في مديونية كبيرة أو الوقوع في أزمة تضخم يصعب القضاء على موجاته المدمرة لذلك لابد من التخطيط الجيد لإستعمال الإيرادات في تمويل عجز الموازنة ، وهذا التخطيط سوف نتطرق اليه في ذا المبحث المقسم إلى :

الطلب الاول : تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الإقتراض.

المطلب الثاني : تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الإصدار النقدي الجديد

المطلب الثالث : تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الضرائب

المطلب الأول : تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الإقتراض

تلجأ الحكومة إلى الإقتراض بكل أنواعه من أجل تمويل عجز الموازنة العامة وقد يكون هذا الإقتراض داخليا ، أوخار جيا ، بحيث يتم تحديد نوعية ال قر ض ومبلغه و مدة الإكتتاب وكل الشروط المتعلقة بالقرض ، وتتوقف طبيعة القرض على عدة عوامل أهمها المبالغ التي تحتاجها موازنة الدولة ومدى استعداد الجهة المقرضة لتقديم هذه المبالغ من جهة وعلى الوضعية الاقتصادية السائدة للدولة من جهة أخرى ، وبالتالي فالظروف العامة التي تعيشها الدولة هي من بين العوامل التي تحدد معالم الإقتراض الذي سوف تلجأ إليه فقد يكون قرضا داخليا وقد يكون قرضا خارجيا.

أولا : تمويل عجز الموازنة بواسطة الإقتراض الداخلي

تعد القروض الداخلية من أهم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة فتستعمل لتعبئة المدخرات وتمويل الإنفاق العام على وجه التحديد ، بحيث تلجأ إليها الدولة عند عجز السياسة الضريبية عن تغطية النمو المتزايد في النفقات العامة وتعرف القروض العامة بالدين العام الداخلي، بأنها مجموعة الأموال المقترضة من قبل الحكومة وتكون الجهات المقرضة ممثلة في الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية والجهاز المصرفي ، ويعتبر اللجوء إلى القروض الداخلية بواسطة أدوات الدين العام الممثلة في سندات الخزينة من الأساليب الرئيسية لتمويل عجز الموازنة العامة وخصوصا في الدول المتقدمة فتصنف هذه الأدوات ضمن مصادر التمويل غير التضخمية لعلاج عجز الموازنة العامة لأنه في هذه الحالة يمول العجز بمدخرات حقيقية لا تؤثر في نمو العرض النقدي ومنه لا يكون لها تأثير في زيادة المستوى العام للأسعار ، بحيث تعرف هذه القروض بالقروض الحقيقية لأنه في هذه الحالة يتم التخلي عن جزء من القوة الشرائية التي يمتلكها الأفراد والوحدات الاقتصادية لصالح الدولة.[1]

وتعتبر سندات الخزينة العمومية من أهم المكونات الرئيسية للدين العام الداخلي بالعملة الوطنية فيمكن أن تكون سندات بمدة ثلاثة أشهر أو سندات من فئة ستة أشهر أو سندات من فئة السنة بحيث تختلف نسب الفوائد الإسمية المدفوعة بإختلاف الفئات، وفي الغالب ما تقوم الدولة بوضع إجراءات للإكتتاب في هذه السندات من أجل تشجيع الجمهور والمؤسسات غير المصرفية والجهاز المصرفي للإكتتاب فيها، فنجاح هذه القروض يعتمد على توفر فائض السيولة ومدى الثقة بالحكومة، إضافة إلى مدى قدرة الدولة على المحافظة على القيم الحقيقية للقروض للمحافظة على أموال الشخص المكتتب ومن بين أهم وأبرز المحددات التي تحكم القروض الداخلية ما يلي :

[1] – زغلول رزق،"**اتجاهات الدين العام المحلي في مصر وكيفية إدارته**"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد ،13جامعة القاهرة، ،2002ص06

1 – قدرة الاقتصاد الوطني على تقديم القروض

فترتبط هذه المقدرة بمدى قدرة البلد على الإدخار أي حجم الموارد التي يستهلكها الأفراد من الدخول المحققة في فترة معينة وهو بدوره يتوقف على حجم الدخل الوطني وحجم الإستهلاك الوطني ، وبالتالي فإن قدرة الاقتصاد على تقديم القروض ترتفع عند ارتفاع الدخل القومي أو انخفاض الإستهلاك.

2 – قدرة الاقتصاد على خدمة القروض

ينجر عن لجوء الدولة إلى الدين العام الداخلي إلتزامات مستقبلية واجبة السداد عندما يحين تاريخ الإستحقاق وهو الأمر الذي يجب أخذه بعين الإعتبار عندما نقوم بالحصول على هذا القرض فيجب أن تحاول الحكومة توجيه القرض إلى المجالات الإنتاجية التي تحقق عوائد في المستقبل تساعد على تسديد خدمة هذه القروض ، ولكن غالبا ما تستخدم هذه القروض لتغطية نفقات إستهلاكية وهو ما يشكل عبئا على موازنة الدولة يؤدي إلى إضعاف المركز المالي للدولة .

3 – وجود سوق واسعة ومنظمة للأوراق المالية

والتي تتيح المجال لتداول السندات وغيرها من أدوات الدين العام وترفع من رغبة الأفراد في شراءها وذلك نظرا للسيولة العالية التي تتمتع بها.

وبشكل عام يمكن الإعتماد على هذه الأدوات في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، إذا ما تم توفير البيئة المناسبة والملائمة لهذه الآلية من جهة وأن لا تكون قيمة العجز كبيرة وتكون أسبابها أسباب هيكلية ، إضافة إلى ذلك لابد أن لا تتجاوز نسبة القروض الداخلية نسبة معينة من الدخل الوطني ، وتلك النسبة تتحكم فيها الأوضاع الاقتصادية السائدة للدولة.

ثانيا – تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإقتراض الخارجي

تلجأ الدولة لهذا الإقتراض عندما تعجز مصادر التمويل الداخلية بما فيها الإقتراض عن توفير التمويل الضروري، أو تكون الدولة بحاجة لعملات أجنبية لتغطية عجز ميزان مدفوعاتها ، وبالتالي نلاحظ أن الدولة تلجأ لهذا النوع من الإقتراض عندما لا تكون المصادر الداخلية للإقتراض كافية لتمويل عجز الموازنة العامة لذلك تلجأ للمصادر الخارجية لأنه هو السبيل الوحيد لعلاج وتمويل هذا العجز، فهو عبارة عن عقد يربط الدولة مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأيضا المؤسسات الإقليمية بحيث يكون هذا العقد بالعملات الأجنبية.

فيعتبر هذا النوع من الأدوات غير التضخمية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ويستعمل لسد نفقات الدولة بالعملات الأجنبية ، وذلك عند قصور المدخرات المحلية عن توفير متطلبات حاجات النفقات العامة ، فتوفر هذه القروض قوة شرائية جديدة للدولة ومنه زيادة كمية الموارد الاقتصادية وهو ما يؤدي إلى زيادة الثروة الوطنية ومنه زيادة الموارد الاقتصادية المتاحة للاستعمال. [1]

لقد لجأت معظم الدول النامية لهذا النوع من الاقتراض خصوصا في فترة الثمانينات من القرن الماضي وتوسعت فيه وهو ما وفر لها مصدرا من مصادر التمويل من جهة ووسع ثقل المديونية الخارجية من جهة أخرى وبالتالي نقول أن هذا النوع من الاقتراض يكلف الكثير بالنسبة للدول التي تلجأ إليه ، وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من الاقتراض في حالة عدم توفر مصادر التمويل الداخلية من أجل تمويل عجزها الموازني ، وبالتالي عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل المشاريع الضرورية للتنمية يؤدي للجوء لهذه القروض وتختلف طبيعة القروض الخارجية وشروطها بإختلاف الجهة المقرضة وبشكل عام تقسم مصادر القروض الخارجية إلى : [2]

1- القروض من البنوك التجارية وأسواق المال الدولية

وتمنح هذه القروض وفقا لأسعار السوق بأسعار فائدة مرتفعة وفترات استحقاق قصيرة، وما تتميز به أن الحصول عليها سريع مقارنة بالمصادر الأخرى.

2- القروض الحكومية الرسمية

تعرف هذه القروض بالقروض الثنائية وتمنح بموجب إتفاقيات رسمية بين الدول بحيث تختلف شروطها من دولة لأخرى، وشروطها عادة ما تكون أسهل من حيث سعر الفائدة وفترة الإستحقاق من القروض التجارية.

3- القروض من المنظمات الدولية

وتعرف هذه القروض بالقروض الميسرة وتقدم من طرف الهيئات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن بين مميزاتها أنها تمنح بشروط ميسرة من حيث أسعار الفائدة وفترة الإستحقاق وفي الغالب ما تكون موجهة لأغراض معينة ولكن بالرغم من أهمية هذا المصدر إلا أنه أصبح في السنوات الأخيرة سببا رئيسيا للكثير من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية وذلك بسبب التدخلات والقيود التي تفرضها الجهات المقرضة على هذه الدول.

[1] – حامد دزار ، "**مبادئ الاقتصاد العام** "، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، دون سنة نشر، ص344

[2] – عجام هيثم صاحب ، سعود علي محمد ، " **فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات** "،دار الكندي للنشر و التوزيع ، الأردن ،2006، ص75

يمكن أن تكون هذه القروض الخارجية سببا رئيسيا في إرتفاع مديونية الدولة إذ ما تمادت في استعمالها فعوض أن تكون أداة لعلاج عجز الموازنة بشكل خاص والاختلالات الاقتصادية بشكل عام تكون وسيلة لتفاقم أزمتها الاقتصادية مثل تزايد العجز في ميزان المدفوعات،كما أنها تعد سببا في انخفاض الاحتياطيات النقدية الدولية ، أما أثرها على الموازنة العامة للدولة فيكمن في زيادة أعبائها فتشكل مبالغ خدمة الدين الخارجي ممثلة في الأقساط والفوائد جزءا هاما من نفقات الموازنة العامة وهو الأمر الذي يؤدي عند زيادتها إلى الحد من حر ية التصرف في الموازنة العامة، ما يؤثر سلبا على تحقيق أهداف السياسة الميزانية.

المطلب الثاني : تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الإصدار النقدي الجديد

يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية، فهذه السياسة التي تعد تمويلا بالعجز أو تمويلا هي زيادة تستهدف بها الدولة تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي، لأنه يترتب على إصدار النقود الجديدة غير المغطاة ارتفاعا في الأسعار وهذه الضغوط تفاوت قوتها على حسب مرونة الجهاز الإنتاجي، ونظرا لما لهذه الطريقة ن آثار سلبية على الاقتصاد فإن الدول نادرا ما تلجأ إليها في عملية تمويل عجز الموازنة العامة، وتستند في القيام بالإصدار النقدي الجديد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه، وتقوم بتحديد القواعد التي يسير بمقتضاها وتحديد كمية الإصدار.

أولا – مبررات الإصدار النقدي

غالبا ما تكون عملية الإصدار النقدي الجديد أمرا متعمدا كأحد وسائل السياسة الميزانية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية وأهمها تحقيق أثار توسعية على الاقتصاد من اجل حثه على النمو و تحقيق التشغيل الكامل، فالهدف من هذا التمويل هو التعويض عن النقص الفعلي الكلي بسبب وجود جهاز إنتاجي معطل فارتفاع الطلب الكلي يؤدي في هذه الحالة إلى ارتفاع حجم التشغيل والإنتاج الكلي والى رفع مستوى التشغيل نظرا لمرونة الجهاز الإنتاجي أو يستعمل خلال الحروب لمواجهة المستويات المتزايدة من الإنفاق حيث تعجز الموارد الاعتيادية في الغالب على تغطيتها ، ،فيرى **آر ثر لويس** ان التضخم في حالات معينة له بعض الفوائد وانه يصاحب دائما عملية النمو الاقتصادي السريع في العديد من الدول ويمكن اعتباره عامل مساعد على النمو بشرط أن يكون في حدود معينة إضافة الى ذلك يعتبر الإصدار النقدي الجديد الملجأ الأخير الذي تلجا إليه الدولة من اجل تمويل عجز الموازنة العامة وان كان هناك بعض الاقتصاديين يرون إمكانية الاعتماد على الإصدار النقدي حتى مع وجود إمكانيةالاقتر اض من القطاع الخاص وذلك إذا كان هذا الاقتراض سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ومنه التأثير على مستوى الاستثمار ،و يمكن أن تلجا الدولة من اجل استهلاك القروض العامة إلى الإصدار النقدي الجديد، وترى النظرية الكينزية أن اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد في ظل النظام الرأسمالي مادام هناك نقص

في التشغيل والجهاز الإنتاجي يكون مرن شرط أن تتوقف الدولة عن عملية الإصدار بمجرد ارتفاع مستوى التشغيل إلى مستوى التشغيل التام ،أما الدول النامية فلا يمكن لها أن تلجا للإصدار النقدي الجديد إلا إن كان موجها للاستثمار أو أن يستعمل بكميات صغيرة لكي لا تنجر عليه أثار تضخمية وخيمة.[1]

وعموما يمكن القول أن مواصلة الحكومة في تمويلها لعجز الميزانية بواسطة الإصدار النقدي الجديد يعتبر بمثابة علاج مشكلة بمشكلة أخرى وذلك رغم الحجج التي جاء بها أنصار النظرية الكينزية والتي تؤدي لإنتهاج الدولة لسياسة التمويل التضخمي من أجل تغطية العجز في الموازنة العامة في ظل عدم كفاية الموارد المحلية.

المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الضرائب

تعتبر الضريبة من اهم الركائز الأساسية لميزانية الدولة فنجد ان معظم الدول تحاول دائما تطوير هيكلها الضريبي من اجل تحصيل أكبر قد ممكن من الإيرادات الضريبية، وتعمل جاهدة لمكافحة التهرب الضريبي بجميع انواعه ومعاقبة المتهربين من دفع الضرائب، ففي الدول المتقدمة يقدمون الضريبة لما لها من دور فعال في تمويل الموازنة العامة للدولة لذلك نجد أن الإيرادات الضريبية تحتل نسبة عالية من إيرادات الميزانية على عكس ما هو موجود في الدول النامية فهي تمثل نسبة قليلة ومحتشمة بسبب هشاشة الانظمة الضريبية في هذه الدول التي ساعدت على تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وتدني الموارد المالية للموازنة واتساع الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة وبالتالي تزايد العجز في الموازنة العامة، لذلك فغن إعادة إصلاح الانظمة الضريبية والسهر على تنظيم القطاع لضريبي يؤدي إلى التقليل من هذه الآثار، وتعتبر السياسة الضريبية من اهم الادوات التي تستخدمها الدول لتمويل عجز الموازنة العامة وذلك سواء رفع نسب ضرائب معينة او استحداث انواع جديدة من الضرائب.

[1] – إبراهيم متولي حسن المغربي، "**الآثار الاقتصادية بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ،2010، ص43-44

أولا – استخدام الضرائب المباشرة في تمويل العجز

يمكن للدولة ان تؤثر في العديد من نسب الضرائب المباشرة لكي تستعمل حصيلتها في تمويل عجز الموازنة العامة ومن أبرز هذه الضرائب المباشرة التي يمكن للدولة ان تؤثر فيها ما يلي :[1]

1– الضرائب على أرباح رؤوس الأموال

تعتبر الضريبة على أرباح رؤوس الاموال من أهم الضرائب التي تحقق عوائد مالية معتبرة لخزينة الدولة، وزيادة نسبتها ليس امرا سهلا لأنها تمارس ضغطا كبيرا على الأفراد غذا كان سعرها مرتفع لذلك تراعي في زيادة نسبة هذه الضريبة الكثير من الاعتبارات.

2– الضرائب العقارية

مع الظهور العمراني الذي شهدته كل الدول شهدت الإيرادات الضريبية المتأتية من قطاع العمران تطورا ملحوظا لذلك غالبا ما تلجأ الدولة إلى زيادات مدروسة على هذا النوع من الضرائب من اجل تفعيل الإيرادات الضريبية العقارية وذلك باعتبار ان جبايتها سهلة ولا يشعر الأفراد بعبء هذه الضريبة، وبالتالي يمكن ان تساهم بشكل فعال في معالجة عجزالموازنة العامة للدولة.

3– الضرائب على التركات

وهي تعرف أيضا بالضريبة المؤجلة على الدخل بحيث تفرض هذه الضريبة على إجمالي التركة او تفرض على نصي الفرد من التركة، جراء انتقال رأس المال من الموروث إلى ورثته، ولكن تعتبر حصيلة هذا النوع من الضرائب ضعيفة بسبب عدم ثبات حصيلتها لذلك لا تعتمد عليها الدول بشكل كبير في تمويل عجز موازنتها.

4– الضرائب على الدخل

تعمل الضريبة على الدخل على خفض مقدار الدخل الصافي من العمل الذي يقوم به الأفراد، وتعتبر الضريبة على الدخل من اهم الضرائب

[1] – رمزي زكي، "**الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة في العالم الثالث**"، مرجع سابق، ص 233

التي تمثل إيرادات عالية لموازنة بسبب شموليتها لطبقة واسعة من الأفراد من جهة وعدم قدرة الأفراد من التهرب من دفعها، لذلك تعتبر هذه الضرائب من أبرز المداخيل المالية للدولة، وإذا تم استخدامها واستغلالها بشكل سليم وصحيح سوف تساهم بشكل كبير في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

ثانيا – استعمال الضرائب غير المباشرة في تمويل العجز

يتم فرض الضرائب غير المباشرة على المال بسبب استعماله او تداوله، ومنه فالمال الذي يحصل عليه الشخص على شكل دخل من اجل إشباع حاجياته الأساسية يدفع منه عند الإنفاق كجزء من السلعة او الخدمة التي يطلبها، وعادة ما لا يشعر الفرد بهذا النوع من الضرائب لان الضريبة هنا مدرجة ضمن ثمن السلعة والخدمة التي يقتنيها الفرد ومن اهم الضرائب غير المباشرة التي تساهم في تمويل عجز الميزانية للدولة ما يلي :[1]

1- ضرائب الإنتاج

يقوم المنتجين نقل هذه الضريبة إلى المستهلكين باعتبار أن المنتج تفرض عليه هذه الضريبة عندما تمر السلعة بمرحلة الإنتاج النهائي وبالتالي يمكن له ان يحملها للمستهلك، وتعتبر هذه الضرائب من أبرز الضرائب غير المباشرة والتي تدر أموالا كبيرة لخزينة الدولة بسبب سهولة جبايتها لذلك ففي الغالب تستعمل هذه الضرائب في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

2- الضرائب الجمركية

وهي تلك الضرائب التي تفرض على عمليات التجارة الخارجية وتكتسي هذه الضرائب اهمية بارزة في تمويل الموازنة لمرونتها واتساع نطاقها خصوصا وأن حركة السلع والخدمات نشطة في مجال التجارة الخارجية لذلك تعتبر حصيلة هذه الضرائب حصيلة هامة بالنسبة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

[1] – رمزي زكي، "**الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة في العالم الثالث**"، مرجع سابق، ص252

3- الضريبة على القيمة المضافة

تفرض الضريبة على القيمة المضافة على الزيادات التي تتحقق في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، وتتميز الضريبة على القيمة المضافة بوفرة حصيلتها وخصوصا غذا تم الاختيار الجيد لنسبتها وطرق جبايتها وتحصيلها بحيث تتصف بالديمومة طوال العام دون التقيد بفترة زمنية محددة وتعتبر أخف وقعا على المكلفين بدفعها لاندماج قيمتها في أسعار السلع التي يقومون بشرائها وبالتالي لا يشعر بها المكلف لذلك غالبا ما تستعملها الدولة لتمويل العجز في موازنتها لما لها من مرونة ومميزات تجعلها من أهم الضرائب المستخدمة في عملية التمويل.

وبالتالي من اجل نجاح السياسة الضريبية في تحقيق مهامها وأهدافها لا بد للدولة ان تقوم ببناء هيكل ونظام ضريبي مبني على أسس وقواعد سليمة وقوية تمكنها من الصرامة في تطبيق القوانين والسهر على جباية مختلف الإيرادات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي توعية الأفراد بمدى واهمية الضريبة في الحياة الاقتصادية، لأن الضريبة تعتبر سلاح ذو حدين لذا لا بد ان تقوم السياسة الضريبية على أسس علمية من اجل تحديد الإمكانيات الضريبية والتي بإمكانها ان تكون دعما للإيرادات من اجل مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة وعليه يجب مراعاة الاعتبارات التالية :

- الأخذ بعين الاعتبار تحقق العدالة الاجتماعية والتي تستدعي ضرورة تناسب العبء الضريبي مع القدرة على الدفع.
- الأخذ بعين الاعتبار المرونة التي تعتبر ضرورة لتحريك الحصيلة الضريبية في اتجاه يوافق دائما زيادة الدخل والناتج.

خاتمة الفصل الثاني

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لعجز الموازنة العامة للدولة ودور أدوات سياسة الميزانية في علاج العجز الموازني باستخدام السياسة الانفاقية أو استخدام الإيرادات العامة وتوصلنا لاستخلاص أن مفهوم عجز الموازنة يختلف عبر المدارس الاقتصادية بحيث لاحظنا أن المدارس الاقتصادية لم تكن على درجة واحدة من الإنفاق والاختلاف، و تتطرقنا الي السياسة الإنفاقية التي لها فعالية كبيرة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة لما لها من تأثير كبير في حجم النفقات العامة سواء بترشيد الإنفاق العام او تخفيضه ويكون ذلك على حسب الوضعية الاقتصادية للدولة، فقيام الدولة بترشيد الإنفاق العام وتوجيهه لأوجهه السليمة فسيؤدي ذلك لتخفيف العبء على موازنة الدولة.

يعتبر التأثير في الإيرادات العامة من أبرز الوسائل البارزة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، وتختلف فعالية الإيرادات العامة باختلاف نوع الإيراد المستعمل في علاج العجز بحيث تعتبر الإيرادات العادية من أهم الإيرادات الفعالة في علاج العجز والتي لا تنجر عليها آثار سلبية على عكس الإيرادات غير العادية سواء كانت قروض او إصدار نقدي، ومنه يجب العمل على تنمية الإيرادات العادية بشتى انواعها من اجل إنعاش إيرادات الموازنة وبالتالي زيادة حصيلة الإيرادات وهو ما يؤدي لمسايرة الإنفاق المتزايد وبالتالي تفادي الوقوع في عجز مالي.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لهيكل النفقات العامة و الإيرادات العامة،وأثره على رصيد الميزانية للفترة (1990–2019)

مقدمة الفصل

يهدف هذا البحث إلى دراسة عجز الميزانية العامة من خلال دراسة قياسية لهيكل النفقات العامة والإيرادات العامة، وأثره على رصيد الميزانية للفترة (1990-2019)، وذلك بتقديم تحليل إحصائي للوضع المالي في الجزائر خلال هذه الفترة ، و قبام بدراسة استخدام نموذج تصحيح الأخطاء (VECM،)هذا الأخير يرتكز على اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار العلاقة السببية (la causalité de Granger) ، و دراسة التكامل المشترك (La Co-intégration d'Engel et Granger) .

حيث فسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كآتي :

المبحث الأول : تحليل إحصائي للوضع المالي في الجزائر خلال فترة (1990-2019)

المبحث الثاني : الإطار النظري للنموذج تصحيح الخطأ (vecm) و نموذج (var).

المبجث الثالث : تقدير نموذج الدراسة

المبحث الأول : تحليل إحصائي للوضع المالي في الجزائر خلال فترة (1990-2019)

المطلب الأول : تقييم الوضع المالي للجزائر خلال الفترة (1990-1999)

يعانى الإقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الإقتصادية التى وفقت أمام تقدمه في مجال التنمية الإقتصادية ، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم و إرتفاع حجم البطالة ، ونفص العملات الأجنبية بسبب ادهور أسعار المحروقات ، مما أدى الجزائر الى إنتهاج مخطط إقتصادي جديد و هو الإقتصاد الليبرالي مع بداية التسعينات مرورا الى مرحلة الألفية والتي إنتهجت فيها الحكومة سياسات جديدة من أجل زيادة تلبية متطلبات المالية للدولة .

و عليه سنقوم بتحليل الوضع المالي لكل من الميزانية العامة بشقيها الإيرادات و نفقات وذلك بتقسيم الفترة ألى مرحلتين ، المرحلة الأولى من 1990-1999، و المرحلة الثانية من 2000-2019

- **– الميزانية العامة**

لقدت شهدت قيود الميزانية خلال هذه الفترة تغيرات و تطورات خلال فترة الدراسة قسمت الي مرحلتين :

1- المرحلة الأولى : (مرحلة ماقبل الألفين 2000) (1990-1999)

أدت الأزمة البترولية في أواخر الثمانينات الى التأثير على إقتصاد الجزائر زذلك لاإعتمادها الكلي علي ايرادات البترولية ، فقامت الحكومة الى تغير السياسة الإقتصادية و إصلاح المنظومة المالية عن طريق الإستدانة الخارجية ز ذلك من خلال إتفاقيات إئتمانية و قعتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي لسنوات (1989-1991-1994)

- **النفقات و الإيرادات العامة**

الشكل التالي يوضح لنا التغيرات النفقات و الإيرادات العامة خلال المرحلة الأولى :

الشكل رقم (1) : تطور هيكل النفقات و الإيرادات العامة للمرحلة الأولى (1990-1999) :

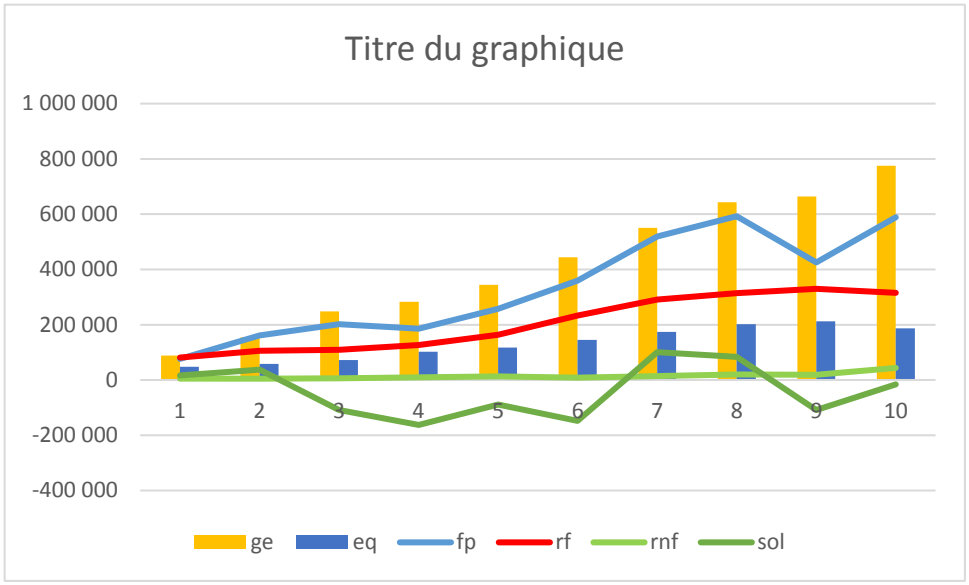

Ge : تمثل نفقات التسير

eq :تمثل نقفات التجهيز

fp : تمثل الجباية البترولية

rf : تمثل الجباية العادية

rnf : تمثل الضرائب الغير جبائية

Sol : تمثل رصيد الميزانية

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات والمديرية العامة للضرائب

- من خلال الشكل نلاحظ أن النفقات العامة تطورت بشكل كبير خلال هذه المرحلة ، و خاصة نفقات التسير (ge) و هي في غالب تكون مواردها من الإيرادات العادية ، و من هنا يمكننا أن نستنتج بأن نفقات التسير هي ضمن أولويات برنامج الحكومة الإقتصادي حيث تزايدت هذه النفقات من حوالي 89 مليار دينار سنة 1990 الى مايفوق 774 مليار دينار سنة 1999، و ذلك لتغطية أعباء القطاعات الإجتماعية (كالصحة و التعليم) و تغطية الاجور .
- أما فيما يخص نفقات التجهيز (eq) سجلت نمو مستمر خلال هذه المرحلة و ذلك لإرتباطاها بالتنمية الإقتصادية ، و هي تمول من طرف ايرادات الجباية البترولية .
- أما عن ايرادات الجباية البترولية (fp) فنلاحظ أنها كانت منخفضة من سنة 1990 حتي الى سنة 1995 ، لكنها عرفت قفزة نوعية من سنة 1996الى سنة 1999 وذلك راجع الى أرتفاع أسعار البترول خلال سنوات الأخيرة .

- كما نري ان الجباية العادية(rf) عرفت إرتفاع في الفترة من سنة 1996 الى فترة 1999 ، وذلك راجع لإرتفاع معدلات الضريبة خلال هذه الفترة

- أما ما يخلاف كل هذه الزيادات هو أنخفاظ الواضح في الإيرادات الجبائية (rnf) و هذا ماتفسره النسب الضعيفة من إجمالي الإيرادات يدل على ان الدولة لا تعتمد في مواردها على ايرادات الغير الجبائية .

- اما عن رصيد الميزانية (sol) فقد سجلت الجزائر عجزا من سنة 1992 الى سنة 1995 و ذلك راجه للإرتفاع الكبير في النفقات ، فقامت الحكومة ببعض الإصلاحات لتوقيف العجز منها رفع دعم المواد الغذائية الأساية و التوقف عن تمويل الإستثمارات العمومية من أجل تخفيض قيمة النفقات ، فسجلت الميزانية فائضا خلال ستنين 1996و1997 لكن بارغم من هذه الإصلاحات سجلت الميزانية عجزا سنة 1998 بمقدار 108.3 مليار دينار ، و عجزا أخر سنة 1999 بمقدار 16.5 مليار دينار .

المطلب الثاني : تقييم الوضع المالي للجزائر خلال الفترة (2000–2019)

1 – المرحلة الثانية (مرحلة مابعد الألفيين 2000) (2000–2019)

شهدت هذه المرحلة إستقرار نسبيا في المؤشرات الإقتصادية ، وذلك للإرتفاع في أسعار البترول و تحسن المستوى الأمني للبلاد فسارعت الحكومة الى وضع برنامج إقتصادي و غجتماعي بناء من اجل النهوض بالتنمية المحلية للبلاد و تحسن المستوى المعيشي ، فأدي ذلك الى إرتفاع قيمة النفقات خلال هذه الفترة

وهذا مايوضحه الجدول :

الشكل رقم (2) : تطور النفقات و الإيرادات العامة للمرحلة الثانية (2000-2019)

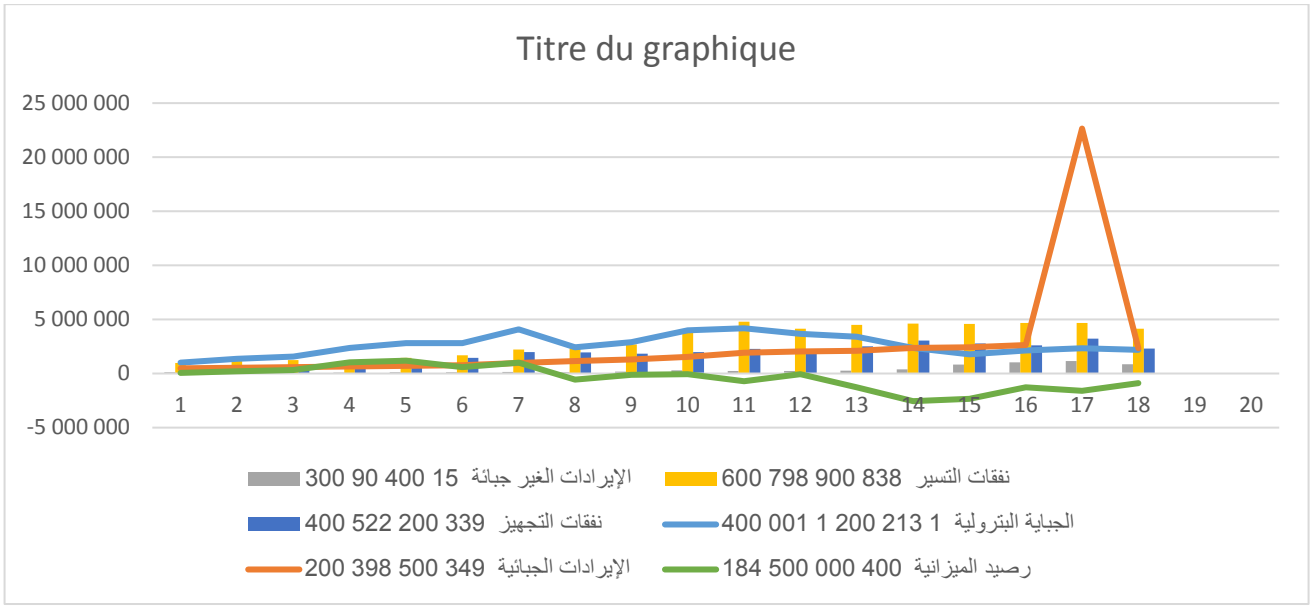

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات والمديرية العامة للضرائب

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن الميزانية العامة سجلت فائضا من سنة 2000 الى سنة 2008 و ذلك راجع لإرتفاع حجم الجباية البترولية خلال هذه المدة ، تم شهدت سنة 2008 بداية الأزمة المالية و التي أثر بالسلب على أسعار البترول مما أدي الى إنخفاض الجباية البترولية ودخلت الميزانية في عجز شامل للفترة الممتدة من سنة 2008 الى سنة 2019 وذلك لعدم قدرة الجباية العادية عل تغطية حجم النفقات الكبيرة .

المطلب الثالث : أثار عجز الميزانية و الدين العام .

لقد أدت عدة عوامل في الجزائر إلى عجوزات الميزانية العامة فاتجاه الدولة نحو زيادة وتيرة النمو تتطلب بالتأكيد موارد مالية هامة، إضافة لاعتبارات سياسية تتجلى في رغبة صناع القرار بزيادة النفقات من أجل الوفاء بالوعود الانتخابية، وعوامل أخرى اجتماعية تتمثل في تحسين المعيشة والقضاء على البطالة والفقر ساهم في زيادة النفقات من أجل دعم شرائح كبيرة من المجتمع، غير أن محدودية الإيرادات بسبب الاعتماد شبه الكلي على الجباية البترولية أدت إلى ظهور عجز في الميزانية، مما اضطر الحكومة لإيجاد مصادر أخرى لتمويل العجز فلجأت إلى الاقتراض الداخلي والخارجي، وأخيرا إلى الإصدار النقدي الجديد.

المبحث الثاني : الإطار النظري للنموذج تصحيح الخطأ (vecm) و نموذج (var).

من أجل تحديد محددات عجز الميزانية للجزائر تم استخدام متغيرات هيكل الإيرادات العامة والنفقات العامة للفترة الزمنية (1990-2019)مع الاعتماد على بيانات سنوية للديوان الوطني للإحصائيات، وإعتمدنا في هذه الدراسة على طريقة VECMو VAR من أجل تقدير نموذج خطي بين عجز الميزانية وهيكل الإرادات والنفقات العامة.

المطلب الأول : ماهية السلاسل الزمنية

أولا– مفهوم السلسلة الزمنية :

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات مرتبة وفق حدوثها في الزمن كالسنين أو الفصول أو الأشهر أو الأيام أو أية وحدة زمنية . فهي بذلك عبارة عن سجل تاريخي يتم اعتماده لبناء التوقعات المستقبلية.

ثانيا – مكونات السلسة الزمنية :

تتعرض أي سلسلة زمنية لنوعين من التغيرات ، وهذه التغيرات يطلق عليها عناصر السلسلة

- **التغيرات المنتظمة : :**هي التغيرات التي يتكرر ظهورها في السلسلة في مواضع ذات صفات محددة وتشمل الاتجاه العام والتغيرات الموسمية والتغيرات الدورية.
- **الإتجاه العام** : وهو العنصر الذي يقصد به الحركة المنتظمة للسلسلة عبر فترة زمنية طويلة نسبياً. ويقال إن الاتجاه العام للسلسلة موجب إذا كان الاتجاه نحو التزايد بمرور الزمن ويقال إن الاتجاه العام سالب إذا اتجهت نحو التناقص بمرور الزمن.
- **التغيرات الموسمية** : هي التى تمثل التغيرات المنتظمة القصيرة الأجل والتي تحدث خلال الفترة الزمنية الواحدة التي لا يزيد طولها عن السنة ، فقد تكون أسبوعية أو شهرية أو فصلية.

- **التغيرات الدورية** : هي التى تمثل التغيرات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة منتظمة ويزيد أمدها عن السنة . وتتكون من دوال تشبه دوال الجيب وجيب التمام ولكن بأطوال وسعات مختلفة.
- **التغيرات الغير منتظمة (العرضية)** : تشمل التغيرات العرضية أو الفجائية التي تحدث فجائية لا يمكن التنبؤ بها . ومن أمثلتها ما يحدث للنشاط الاقتصادي في بلد ما بسبب الزلازل أو الحروب غير المتوقعة.[1]

ثالثا – الهدف من دراسة السلسلة الزمنية: ان الهدف من دراسة السلسلة الزمنية لظاهرة معينة هو:

- وصف و تصوير المعلومات المتاحة عن فتيرة زمنية .
- توضيح تطور الظاهرة المدروسة.
- تحديث النموذج الذي يمكن أن يكون مناسبا لتحقيق الأهداف .
- تفسير و توضيح و شرح التغيرات التي تحدث في الظاهرة . [2]

رابعا – تعريف الإستقرارية :

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل الزمنية المستقرة وسلاسل زمنية غير مستقرة أي ذات اتجاه.

➢ قول على سلسلة زمنية ما مستقرة إذا كان كانت توقعها، تباينها، وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي :

- تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن (t) : $E(Y_t)= E(Y_{t+k}) = \mu$
- ثبات تباين عبر الزمن أي $VAR(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t) $VAR(Y_t)= E(Y_t- \mu)^2= \delta^2$

[1] - جليط الطاهر،**محاضرات في القياس الإقتصادي1**،جامعة جيجل ،2006،ص25

[2] – سمير مصطفى الشعرواي ،**مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية** ، مركز النشر العلمي ،جامعة الملك عبد الغزيز ، الطبعة الأولى ،2005،ص10

- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين $COV(Y_t, Y_k) = COV(Y_{t+k}, Y_{t+k+S})$

ومنه نستنتج ان السلسلة تكون مستقرة إذا كانت كل الخصائص الثلاث مستقلة عن الزمن .t[1]

- أما إذا كانت السلسلة غير مستقرة فإن متوسطها الحسابي غير ثابت يتغير بزيادة أو نقصان و تحتوى على جذر وحدة .

المطلب الثاني : تحديد شكل نموذج للدراسة القياسية

نعلم انه أي نموذج رياضي اقتصادي يتكون من مجموعة من المتغيرات وهذه المتغيرات تنقسم بدورها الى متغيرات داخلية(تابعة) وأخرى خارجية (مستقلة) فالأولى هي عبارة عن الظاهرة التي تتحدد قيمتها من داخل النموذج وهي تتأثر سلبا او إيجابا بمكونات النموذج اما الثانية فهي ظاهرة التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج وهي لا تتأثر بمكونات النموذج وهي تؤثر على المتغيرة الداخلية ولا تتأثر بها.

وفي هذه الدراسة سوف يكون :

أولا – المتغير التابع :

- **رصيد الميزانية** : و هو المتغير المراد تفسير سلوكه ، و يرمز له برمز Sol ويمثل بيان احصائي أو سجل محاسبي خلال فترة زمنية تكون سنة .

[1] – شيخي محمد ، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات ،دار حامد**، الطبعة الأولى ،2011،ص200-201

ثانيا – المتغير المستقل :

- وهي المتغيرات التي لدها القدرة على التأثير في المتغير التابع وهي (الجباية البترولية fp، الجباية العادية rf، الإيرادلت الغير جبائية rnf،نفقات التسيير ge، نفقات التجهيز eq) معبر عتها بالنقود .

- بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وتعد تجميع البيانات الخاصة بكل متغيرات يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من اهم [5]مراحل بناء النموذج القياسي، وهو مبين كما يلي :

ثالثا – تعريف الVar (Vectorial AutoRegressive) :

قام باقتراح هذا النموذج Simsفي عام ،1981كان يرى Simsأن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة مثل: استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من اجل الوصول الى تشخيص(Identificatio) مقبول للنموذج .

يقترح Simsفي نموذجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (إستبعادها أو عدها خارجية) ،وادخالها جميعا في المعادلات بعدد الابطاء الزمني نفسها.[1]

رابعا – خصائص نموذج الإنحدار الخطي var

نموذج VARلها بعض الخصائص الجيدة. أولا، منها انها بسيطة وانه لا يلزم التفريق بين المتغيرات الداخلية والخارجية. ثانيا، التقدير سهل. ثالثا، التنبؤ باستخدام نماذج VAR.

[1]- عثمان نقار، منذر العواد، **مجلة جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ،79العدد الثاني،2012،ص339

ولكن نماذج VARتعرضت لبعض الانتقادات. اولا، انها غير مبنية على النظرية الاقتصادية فليس هناك تقييد على أي من معاملات النموذج فكل متغير يسبب الآخر. ولكن باستخدام الاختبارات الإحصائية يمكن تقدير النموذج والتخلص من المعاملات التي تظهر غير معنوية من اجل الحصول على نموذج قد يحوي النظرية. الاختبارات تستخدم ما يسمى باختبار السببية. انتقاد آخر، هو فقدان درجات الحرية باستخدام متباطئات عديدة. اخيرا بالحصول على المعاملات من الصعب ترجمة النتائج وذلك لنقص الخلفية النظرية [1].

- **إختبار السببية** : Causality

اقترح Granger 1969 معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت Y_{1t} و Y_{2t} سلسلتين زمنيتين

تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t،وكانت السلسلة Y_{1t} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة Y_{2t}، في هذه الحالة نقول أن Y_{1t} تسبب Y_{2t}، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

يستخدم اختبار Granger في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أوعلاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية.[2]

- إن بناء نموذج VAR يتطلب :

1. أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة.
2. تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستُعتمد في النموذج من خلال معيار التنبؤ النهائي (FPE).
3. أن تكون علاقة سببية بين المتغيرات .

[1] – بري عدنان ماجد عبد الرحمن،" **طرق التنبؤ الإحصائي (الجزء الأول.)**"جامعة الملك سعود،2002،ص258

[2]- شيخي محمد ، مرجع سبق ذكره ،ص276-277

خامسا – التكامل المشترك :

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد Granger وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية (بوكس–جينكيتر) والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ. ترتكز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية. ويعرف التكامل المشترك على أنه

– تصاحب بين سلسلتين زمنيتين وأكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن.

– ويعرف التكامل المشترك أيضا بأنه :ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة.[1]

- يتطلب حدوث تكامل مشترك في حالة تكون السلسلتان (Yt،Xt) ماتكاملتين من الرتبة الأولى كلى على حدة ،وتكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر.

سادسا – نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model ECM

اذ كانت المتغيرات التي تتكون منها الظاهرة تتصف بخاصية التكامل المشترك ،فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ، ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين سلوك قصير الأجل و السلوك طويل الأجل للعلاقات الإقتصادية .

- تأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ في الإعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل و العلاقة قصيرة الاجل ، أما أن كونها تأخذ العلاقة طويلة الأجل فهذا يتم بإحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية ، و اما فيما يتعلق باشتمالها على العلاقة قصيرة الاجل فهذا يتم بإدراج فروق السلاسل الزمنية و التي تعبر عن التغير ين القيم .

لتطبيق نموذج تصحيح الخطأ لابد من اتباع الخطوات التالية :

[1] – عبد القادر عطية ، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**،مكة المكرمة ،2004،ص670

1- الشرط الضروري للتكامل يتمثل في أن السلسلتين ينبغي أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة.

2- قدير العلاقة طويلة المدى بين المتغربين بطريقة المربعات الصغرى OLS.

3- تقدير العلاقة قصيرة المدى (النموذج الديناميكي) بطريقة OLS.[1]

المطلب الثالث : دراسة إستقرارية و تكامل المشترك للمتغيرات

في هذه الدراسة تتم الإعتماد على نموذج خطي متعدد لمعرفة مدا تأثير هبكل النفقات و الإيرادات العامة على رصيد الميزانية :

$$SOL = \int(fp, rf, rnf, ge, eq)$$

Sol: تمثل رصيد الميزانية

fp: تمثل الجباية البترولية

rf : تمثل الجباية العادية

rnf : تمثل الضرائب الغير جبائة

ge : تمثل نفقات التسير

eq:تمثل نققات التجهيز

أولا – دراسة الإستقرارية

قبل دراسة الإستقراية نقوم بإدخال اللوغاريتم على النموذج الخطي المتعدد فيصبح كاالتالي :

$$SOL = \int(Lfp, Lef, Lrnf, Lge, Leq)$$

L: دالبة اللوغارتمية

[1] – عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره،ص687

➢ لدراسة الإستقرارية نقوم باختبار ديكي فولر (ADF) و إختبار فيليب بيرسون (PP) .

من اجل دراسة استقرارية السلسلتين نعتمد على اختبار ديكي فولار المطورADFو إ و إختبار فيليب بيرسون (PP) :

الفرضية العدم $H_0 : \lambda=0 \quad (\varnothing=1)$

الفرضية البديية $H_1 : \lambda\neq0 \quad (\varnothing\neq1)$

مقارنة T المحسوبة مع T الجدولية

- Tمحسوبة اصغر من T الجدولية نقول مستقرة و لا يوجد جذر و حدة

باختبار لكل من جذر الوحدة لكل من إختبارين (ADF) و (PP) يظهر لنا لجدول التالي :

المتغير		إختبار ADF				إختبار PP			
		المستوى		الفرق الأول		المستوي		الفرق الأول	
		t-stat	t-tableau	t-stat	t-tableau	t-stat	t-tableau	t-stat	t-tableau
رصيد الميزانية Sol	مع الثابت	-1.7691	-2.967	-6.074	-2.9718	-1.789	2.9677	-6.080	-2.9718
	مع الثابت و إتجاه	-2.2427	-3.5742	-5.964	-3.580	2.2071	-3.5742	-6.007	-3.5806
	بدون ثابت و إتجاه	-1.6661	-1.9529	-6.162	-1.953	1.6924	-1.9529	-6.162	-1.9533
الجباية البترولية FP	مع الثابت	-3.0232	-2.96776	-5.3834	-2.97185	-3.5367	-2.96776	-5.3909	-2.97185
	مع الثابت و إتجاه	-1.5742	-3.57424	-6.0777	-3.58752	-1.4099	3.574244	-12.712	-3.580623
	بدون ثابت و إتجاه	1.8303	-1.95291	-5.0598	-1.953381	1.9079	3.574244	-5.0994	-1.953381
الجباية العادية Rf	مع الثابت	0.6484	-2.971853	-10.782	-2.971853	-1.5444	-2.96776	-11.646	-2.971853
	مع الثابت و إتجاه	-6.9170	-3.574244	-10.6223	-3.580623	-6.9194	-3.57424	-10.996	-3.580623
	بدون ثابت و إتجاه	4.0162	-1.953381	-8.1392	-1.953381	2.8202	-1.95291	-7.8971	-1.953381
الضرائب الغير مباشرة Rnf	مع الثابت	-0.814374	-2.971853	-8.2317	-2.971853	-0.6749	-2.96776	-18.139	-2.97185
	مع الثابت و إتجاه	-4.387004	-3.574244	-8.0748	-3.580623	-4.3986	-3.57424	-20.578	-3.580623
	بدون ثابت و إتجاه	2.77207	-1.953381	-6.7630	-1.953381	5.902793	-1.95291	-6.6851	-1.95338
نفقات التسير GE	مع الثابت	-4.401360	-2.967767	-3.77097	-2.971853	-4.046016	-2.967767	-3.7709	-2.971853
	مع الثابت و إتجاه	-2.785707	-3.574244	-4.38180	-3.580623	-2.772464	-3.574244	-4.3818	-3.580623
	بدون ثابت و إتجاه	-2.348808	-2.967767	-4.13154	-2.971853	-2.973830	-2.967767	-4.1314	-2.971853
نفقات التدجهيز eq	مع الثابت	-2.34880	-2.96776	-4.1315	-2.97185	-2.97383	-2.96776	-4.1315	-2.971853
	مع الثابت و إتجاه	-0.424640	-3.574244	-4.8864	-3.580623	0.547459	-3.57424	-5.0524	-3.58062
	بدون ثابت و إتجاه	3.355959	-1.95291	-3.1915	-1.95338	3.184934	-1.9529	-3.0737	-1.953381

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews

من خلال الجدول يظهر لنا نتائج الإستقرارية الإختبارين (ADF) و (PP) :

1– إختبار ديكي فولر المطور (ADF)

تتضح لنا أن السلالس غير مستقرة في المستوى لإحتوائها على جذر وحدة عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة للنماذج الثلاثة ، في حين نجد أن السلاسل مستقرة عند الفرق الأول عند مستوى المعنوية 5 % .

2– إختبار فيليس –بيرون (PP):

يظهر إختبار (PP) أن السلاسل غير مستقرة عند المستوى لاحتوائها على جذر وحدة عند مستوى المعنوية 5%،وأنها مستقرة عند الفرق الاول عند مستوى المعنوية 5% للنماذج الثلاثة .

- و منه نستنتج أن كل المتغيرات (sol ,fp ,Rf,Rnf,Ge,Eq) مستقرة عند الفرق الأول و متكاملة من الدرجة الأولى .

المبحث الثالث : تقدير نموذج الدراسة

المطلب الأول : تقدير النموذج باستعمال نموج تصحيح الخطأ (VECM)

إستنادا على نتائج إختباري الإستقراية ، و ان السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الاول من الدرجة الاولى ، نقوم بدراسة العلاقة السببية بين المتغير التابع و النتغيرات المستقلة .

أولا : إختبار سببية كرانجر The Granger causality test :

يستخدم إختبار جرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة نغذية مرتدة feedback أو علاقة تبادلية بين المتغيرين ، إذا كان إحتمال بين المتغيرن أصغر من مستوى المعنوية 5% نقول أن هناك علاقة سببية بين المتغيرن ، أماى إذا كان الإحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5% فإنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرن و الجدول التالي يوضح ذلك :

Prob.	F– statistic	الفرضية الصفرية
0.0110	4.66320	DSOL لا يسبب DRNF
0.4788	0.91544	DRNF لا يسبب DSOL
0.0097	4.81046	DSOL لا يسببDRF
0.8701	0.30535	DRF لايسبب DSOL
0.4506	0.82674	DSOL لا يسبب DFP
0.0057	5.47230	DFP لايسبب DSOL
0.1278	2.10371	DSOL لا يسبب DGE
0.0011	7.85728	DGE لايسبب DSOL
0.4806	0.91203	DSOLلا يسبب DEQ
0.3542	1.18649	DEQ لا يسبب DSOL

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على برنامج Eviews

- من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة سببية في إتجاه واحد بين رصيد الميزانية و الإيرادت الغير جبائية ، في حين أن رصيد الميزانية يسبب في الجباية العادية و انه الجباية البترولية تسبب في رصيد الميزانية وذلك راجع لأنها تلعب دور كبير في تمويل الميزانية العامة ، كما تجد ان نفقات التسير تسبب فيي رصيد الميزانية العامة لكثرة أعبائها لتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين ، و أنه لا يوجد علاقة سببية بيت نفقات التجهيز و رصيد الميزانية .

ثانيا – تحديد درجة التأخير في نموذج ال VAR:

من خلال برنامج eviews و لتطبيق إختبار VAR Lag Order Selection Criteria :

كانت النتائج كالتالي :

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: SOL LRNF LRF LGE LFP LEQ
Exogenous variables: C
Date: 09/05/20 Time: 15:47
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-467.8608	NA	20178403	33.84720	34.13268	33.93448
1	-354.3792	170.2225	85007.00	28.31280	30.31110*	28.92370
2	-294.6677	**63.97660***	**23238.37***	**26.61912***	30.33026	**27.75365***

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات Eviews

يظهر لنا من خلال إختبار أن درجة التأخير المثلى هي**2**.

- يمكننا تقدير نموذج VECM الذي يقدر تأثير هيكل النفقات و الإيرادات العامة على رصيد الميزانية بعلاقة توازنية واحدة ودرجة تأخير درجتين .

ثالثا – دراسة التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون Johanson-Cointegration Test :

بعد تحديد درجة التأخير المثلى نقوم بإختبار جوهانسون لتكامل المشترك كالاتي :

1- إختبار Trace :

Date: 09/05/20 Time: 15:41
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: SOL LRNF LRF LGE LFP LEQ
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.884975	173.4757	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.822975	115.0853	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.737250	68.33570	47.85613	0.0002
At most 3 *	0.441756	32.24880	29.79707	0.0256
At most 4 *	0.378634	16.50892	15.49471	0.0351

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات Eviews

- من خلال إختبار trace نلاحظ أن قيمة الأثر المحسوبة أكبر من القيمة الإحتمالية عند مستوى المعنوية 5% في الحالات الأربعة و منه نقول أنه يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

2 – إختبار القيمة العظمى Maximum Eigenvalue :

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.884975	58.39042	40.07757	0.0002
At most 1 *	0.822975	46.74960	33.87687	0.0009
At most 2 *	0.737250	36.08689	27.58434	0.0032
At most 3	0.441756	15.73988	21.13162	0.2404
At most 4	0.378634	12.84753	14.26460	0.0827

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات Eviews

- من خلال إختبار إختبار القيمة العظمى Maximum Eigenvalue نلاحظ أن قيمة العظمى المحسوبة أكبر من القيمة الإحتمالية العظمى عند مستوى المعنوية 5% في الحالات الأربعة و منه نقول أنه يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .

– ومنه نستنتج أنه هناك علاقة متوازنة طويلة االأجل بين رصيد الميزانية و متغيرات هيكل النفقات و الإيرادات العامة.

المطلب الثاني : تقدير النموذج بإستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) :

أولا : طريقة Least squares :

طريقة المربعات الصغرى (OLS) هي أسلوب لإيجاد أفضل خط مستقيم يربط العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل.

حسب تطبيق طريقة Least squares فاكانت النتائج كالتالي :

Dependent Variable: SOL
Method: Least Squares
Date: 09/19/20 Time: 21:53
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9443.203	32641.54	0.289300	0.7748
RNF	1.813777	0.151917	11.93925	0.0000
RF	-0.004970	0.006843	-0.726375	0.4746
FP	0.969287	0.031152	31.11483	0.0000
EQ	-0.867410	0.077684	-11.16594	0.0000
GE	-0.645831	0.045241	-14.27538	0.0000

R-squared	0.988360	Mean dependent var	-230381.7
Adjusted R-squared	0.985935	S.D. dependent var	873437.3

S.E. of regression	103586.9	Akaike info criterion	26.11107
Sum squared resid	2.58E+11	Schwarz criterion	26.39131
Log likelihood	-385.6660	Hannan-Quinn criter.	26.20072
F-statistic	407.5651	Durbin-Watson stat	2.023603
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات Eviews

من خلال النتائج المحصل عليها من طريقة المربعات الصغرى (OLS) يكتب نموذج الدراسة على الشكل التالي :

$$SOL = 9443.2 + 1.813*RNF - 0.00497*RF + 0.9693*FP - 0.86741*EQ - 0.64585*GE$$

ثانيا : إختبار النموذج إحصائيا

1– إختبار Fisher :

الفرض العدم : النموذج غير مناسب

الفرض البديل : النموذج مناسب

- نلاحظ من خلال نتائج الإنحدار الخطي أن إحصائية فيشر هي معنوية عندي مستوى الدراسة 5% لأن إحتمالية فيشر أصغر منة مستوى المعنوية 5 %، $0.000<0.05$

ومنه نستنتج أن أن النموذج مناسب ومقبول إحصائيا

2– معامل التحديد :

لدينا : $R^2 = 0.988360$ ، يعني القدرة التفسيرية للمتغيرات التفسيرية تفسر98.83% من رصيد الميزانية، ومنه التقدير من الناحية الإحصائية مقبول.

المطلب الثالث : إختبار صلاحية النموذج

أولا– إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي Serial correlation test :

الفرض العدم : يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء

الفرض البديل : لا يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء

إذا كان إحتمال الإختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% ،فنقول أنه لا يوجد أرتباط ذاتي بين الأخطاء و نقبل الفرض البديل و نرفض الفرض العدم ، أما إذا كان الإحتمال أصغر من 5% فنرفض الفرض البديل و نقبل الفرض العدم و نقول أنه يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء.

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 09/20/20 Time: 16:41
Sample: 1990 2019
Included observations: 27

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	37.14244	36	0.4162	0.857398	(36, 11.5)	**0.6571**
2	29.98261	36	0.7496	0.596044	(36, 11.5)	**0.8841**
3	35.80978	36	0.4776	0.803660	(36, 11.5)	**0.7062**
4	54.65580	36	0.0239	1.855217	(36, 11.5)	**0.1305**
5	53.10815	36	0.0329	1.740381	(36, 11.5)	**0.1573**
6	42.66033	36	0.2065	1.108635	(36, 11.5)	**0.4489**
7	46.60307	36	0.1110	1.320349	(36, 11.5)	**0.3165**
8	73.66014	36	0.0002	3.913703	(36, 11.5)	**0.0083**
9	56.32411	36	0.0167	1.986181	(36, 11.5)	**0.1059**
10	61.64644	36	0.0049	2.459039	(36, 11.5)	**0.0519**
11	58.62842	36	0.0100	2.180136	(36, 11.5)	**0.0784**
12	67.63884	36	0.0011	3.108384	(36, 11.5)	**0.0215**

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات Eviews

- من خلال مخرجات البرنامج نلاحظ كل الإحتمالات غير معنوية وبالتالي نقبل الفرض البديل و نرفض الفرض العدم ونقول أنه لايوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء

ثانيا : إختبار عدم تجانس Heteroskedasticity Test

إختبار White :

إذا كانت إحتمالية chi-square أكبر من مستوى المعنوية 5% ، نقبل الفرض العدم ونرفض الفرض البديل ، أما اذا كانت إحتمالية chi-square أصغر من مستوى المعنوية نقبل الفرض البديل و نرفض الفرض العدم.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.097347	Prob. F(20,9)	0.1268
Obs*R-squared	24.70037	Prob. Chi-Square(20)	0.2131
Scaled explained SS	19.52587	Prob. Chi-Square(20)	0.4879

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات Eviews

- من خلال نتائج إختبار White ، إحتمالية chi-square تساوي 0.21 و هي أكبر من مستوى المعنوية 5% إذن نقبل الفرض العدم و نرفض الفرض البديل ، إذن سلسلة البواقي لها تباين متجانس .

- ومنه نستنتج ان النموذج المقدر لا يعاني لا من مشكلة عدم التجانس ولا من مشكلة الإرتباط الذاتي

خاتمة عامة

تبين من خلال دراستنا لتحليل عجز ميزانية العامة في الجزائر خلال فترة (1990-2019) بإعتماد على أسلوب الإقتصاد القياسي وجد أنه :

- توجد علاقة طردية بين رصيد الميزانية و كل من الجباية البترولية و الجباية العادية و الإيرادات الغير ضريبية وهذا مقبول إقتصاديا لان الزيادة في الإيرادات سيؤدي الى فائض في رصيد الميزانية العامة .
- يوجد أثر سلبي لكل من نفقات التسير و نفقات التجهيز وذلك لعدم إتباع الحكومة سياسة إنفاق رشيدة ، فحتما أن كل زيادة في إنفاق العام ستؤدي الى عجز في الميزانية العامة .

نتائج الدراسة : تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي :

- تعاني الميزانية العامة في الجزائر من عجز هيكلي حيث نجدها في تزايد مستمر بسبب الاعتماد على الجباية البترولية وتبني الدولة لسياسة إنفاق توسعية.
- ارتفاع نسب التضخم، والدين العام خاصة الدين الداخلي بسبب اعتماد الحكومة على الاستدانة الداخلية، والإصدار النقدي الجديد بدون مقابل.
- استقرارية كل متغيرات الدراسة عند المستوى الأول، أي أنهم متكاملين من الدرجة الأولى، وذلك وفقا لاختبار ADF، واختبار PP.
- أظهر اختبار السببية لقرانجر بأن هناك سببية بين رصيد الميزانية وكل متغيرا الدراسة عدا نفقات التجهيز.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.
- أظهرت نتائج الدراسة بأن هيكل النفقات العامة يؤثر بشكل سلبي على رصيد الميزانية، فيما نجد أن كل أنواع الإيرادات تؤثر بالإيجاب على رصيد الميزانية.

الأقتراحات

- ضرورة التنويع في الاقتصاد الوطني بما يكفل تنويع في مصادر الإيرادات، وعدم الاعتماد على مداخيل الإيرادات البترولية.
- ترشيد النفقات العامة، وإ عادة تنظيم أولويات الإنفاق، وذلك بتوجيهها بما يتناسب مع الإيرادات العامة.
- ضرورة إيجاد البدائل للتمويل غير التقليدي خاصة الإصدار النقدي، لما له من آثار سلبية على اقتصاد الدولة.

قائمة المراجع

1. ابراهيم علي عبد الله ،أنو ر العجارمة ،**مبادئ المالية العامة**،دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع
2. إبراهيم متولي حسن المغربي، "**الآثار الاقتصادية بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010،
3. أعاد حمود قيسي،**المالية العامة و التشريع الضريبي** ،دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان الأردن،2008
4. براهيم أحمد عبد الله ،"**المالية العامة و لمالية العامة إسلامية** "، مطبعة جامعة النيلين ،الخطوم
5. بري عدنان ماجد عبد الرحمن،" **طرق التنبؤ الإحصائي (الجزء الأول.)**"جامعة الملك سعود،2002
6. بلقاسم رابح ،**محددات و أبعاد النفقات العامة في النظم الإقتصادية** ،**مذكرة ماجستير** ،جامعة الجزائر2007-2008
7. جليط الطاهر،**محاضرات في القياس الإقتصادي1**،جامعة جيجل ،2006
8. حامد دزار ، "**مبادئ الاقتصاد العام** "، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، دون سنة نشر
9. حرزي محمد عباس،"**اقتصاديات المالية العامة**"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،،2003، 446-449
10. حسين راتب يوسف ريان، "**عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي**"، دار النفائس، الأردن، ،1999
11. حسين مصطفى حسين ،**المالية العامة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر
12. حياة ابن إسماعيل ، **تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة**، ايتراك للنشر و الطباعة و التوزيع،مصر،2009
13. خالد واصف الوزاني ، أحمد حسين الرفاعي " **مبادى الأقتصاد الكلي** " دار وابل النشر ، الاردن 1999
14. د كتورة رانيا محمود عمارة ، **المالية العامة إيرادات العامة** ،الطبعة الأولى ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر ،2010
15. الدكتور سعود جايد مشكور،الدكتور عقيل حميد جابر الحلو،**مبادئ المالية العامة و التشريع المال في العراق** ،المطبعة العالمية-المثني-السماوة-جمهورية العراق ،2016
16. الدكتور طاهر الجنابي،**علم المالية العامة و التشريع المالي**، دار الكتب للطباعة و النشر،جامعة الموصل،بغداد
17. دكتورة زينب حسين عوض الله ،**مبادئ المالية العامة** ، دار الجامعية للطباعة و النشر ،جامعة بيروت العربية.
18. رمزي زكي، "**الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**"، دار سيناء للنشر، ،1992
19. رمزي زكي،" **علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**"، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا
20. زغلول رزق،"**اتجاهات الدين العام المحلي في مصر وكيفية إدارته**"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد ،13جامعة القاهرة.
21. سعيد عبد العزيز ،"**نظام الضريبة** " بيروت ، 1985
22. سعيد عبد العزيز عثمان،"**مقدمة في الاقتصاد العام**"، الجزء الأول،الدار الجامعية للطباعة والنشر،الأردن،
23. سمير مصطفى الشعرواي ،**مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية** ، مركز النشر العلمي ،جامعة الملك عبد الغزيز ، الطبعة الأولى 2005،
24. سوزي عدلي ناشد، "**أساسيات المالية العامة**"، طبعة أولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان
25. سيد البواب،" **عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج**"، بدون دار نشر،2000
26. السيد عطية عبد الواحد "**مبادئ و إقتصاديات المالية العامة**" ،دار النهضة العربية القاهرة،2000. ط .3

27. شعبان فرج "**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر**"، دراسة حالة الجزائر، اطروحة الدكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011،2012

28. شعبان فرج، الحكم **الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر**، رسالة تخرج لنيل شهادة دكتوره في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،(2000-20001)

29. شيخي محمد ، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات** ،دار حامد، الطبعة الأولى ،2011

30. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2009

31. عادل أحمد حشيش، "**أساسيات المالية العامة**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان.

32. عبد اللطيف ماجد، مأمون دقامسة، "**الدين العام الداخلي و عجز الموازنة العامة للدولة**" ، الأردنية، مجلة آفاق إقتصادية ، مجلد ، 22العدد 87الإمارات العربية، ،2001

33. عبد الحميد عبد المطلب "**السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الوطني**"، مجموعة النيل العربية، ،2003

34. عبد القادر عطية ، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**،مكة المكرمة ،2004

35. عبد الكريم صادق ،بركات يونس ،أحمد البطريق ،حامد عبد المجيد دراز ،**المالية العامة** ،دار الجامعية ،بيروت

36. عبد المجيد قدي ،" **المدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية** " ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003

37. عبد المنعم فوزي ،**المالية العامة و السياسة المالية** ،لبنان دار النهضة العربية للطباعة و النشر1971

38. عثمان نقار، منذر العواد، **مجلة جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ،79العدد الثاني،2012

39. عجام هيثم صاحب ، سعود علي محمد ، " **فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات** "،دار الكندي للنشر و التوزيع ، الأردن ،2006

40. علي كنعان، "**الاقتصاد المالي**"، منشورات جامعة دمشق-سوريا، ،2009

41. عي محمد خليلي ، سليمان اللوزي "**المالية العامة** "، دار الزهران ، الأردن ، 2001

42. مجدي محمود شهاب ، **الإقتصاد المالي مالية الدولة** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 1999

43. محمد الصغير بعلي،يسرى أبو العلا، **المالية العامة** ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،عنابة

44. محمد حلمي الطوابي ، "**أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة**"، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2008،

45. محمد شاكر عصفور ،" **أصول الموازنة العامة** "، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ،طبعة أولى، طبعة ثالثة

46. محمود حسين الوادي ،**مبادئ المالية العامة** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان

47. معلم يوسف ،**محاضرات في مالية العامة** ،جامعة قسنطينة كلية الحقوق

48. نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، **المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة** ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن

49. وليد خالد النشابجي، "**المدخل الرأسمالية الناحية الإسلامية**"، دار النفائس، الأردن

50. يوسف ابراهيم ،" **النفقات العامة في الإسلام** "، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة 1980.

51. http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/ctebenarab/chap3sec1.htm

52. المادة **11 من قانون 84-17** المتعلق بقوانين المالية.

الملاحق :

- **الملحق رقم 01**: بيانات الدرسة

annee	fp	rf	rnf	ge	eq	sol	R	DD
1990	76 200	81 090	5 200	88 800	47 700	**16 000**	152 500	136 500
1991	161 500	106 200	4 700	153 800	58 300	**36 800**	**248 900**	**212 100**
1992	201 300	109 100	6 400	247 600	72 600	**-108 267**	**311 864**	**420 131**
1993	185 000	126 100	9 000	282 300	101 600	**-162 678**	**313 949**	**476 627**
1994	257 700	163 200	13 300	344 723	117 172	**-89 148**	**477 181**	**566 329**
1995	358 800	233 200	8 000	444 425	144 660	**-147 886**	**611 731**	**759 617**
1996	519 700	290 500	14 600	550 596	174 013	**100 548**	**825 157**	**724 609**
1997	592 500	313 900	20 200	643 500	201 600	84 100	**926 668**	**845 196**
1998	425 900	329 800	18 900	664 100	211 900	-108 300	**774 511**	**875 739**
1999	588 300	314 800	43 600	774 700	187 000	-16 500	**950 496**	**961 682**
2000	1 213 200	349 500	15 400	838 900	339 200	400 000	**1 124 924**	**1 178 122**
2001	1 001 400	398 200	90 300	798 600	522 400	184 500	**1 389 737**	**1 321 028**
2002	1 007 900	482 900	112 200	975 600	575 000	52 600	**1 576 684**	**1 550 646**
2003	1 350 000	519 900	96 500	1 138 100	628 100	200 400	**1 525 551**	**1 690 175**
2004	1 570 700	580 400	72 100	1 251 100	640 700	337 900	**1 606 397**	**1 891 769**
2005	2 352 700	640 400	83 800	1 245 100	806 900	1 030 600	**1 713 992**	**2 052 037**
2006	2 799 000	720 800	119 700	1 437 900	1 015 100	1 186 800	**1 841 925**	**2 453 014**
2007	2 796 800	766 700	116 400	1 673 900	1 434 600	579 300	**1 949 050**	**3 108 569**
2008	4 088 600	965 200	136 400	2 217 700	1 973 300	999 500	**2 902 448**	**4 191 051**
2009	2 412 700	1 146 600	115 800	2 300 000	1 946 300	**- 570 300**	**3 275 362**	**4 246 334**
2010	2 905 000	1 287 400	182 800	2 683 800	1 829 000	-133 200	**3 074 644**	**4 466 940**
2011	3 979 700	1 527 100	283 300	3 879 200	1 974 400	-63 500	**3 489 810**	**5 853 569**
2012	4 184 300	1 908 600	246 400	4 782 600	2 275 500	-718 800	**3 804 030**	**7 058 173**
2013	3 678 100	2 031 000	248 400	4 131 500	1 892 600	-66 600	**3 895 315**	**6 024 131**
2014	3 388 400	2 091 900	258 500	4 494 300	2 501 400	-1 275 300	**3 927 748**	**6 995 769**
2015	2 373 500	2 354 700	374 900	4 617 000	3 039 300	-2 553 200	**4 552 542**	**7 656 331**
2016	1 781 100	2 422 900	838 200	4 591 400	2 792 200	-2 341 500	**5 011 581**	**7 297 494**
2017	2 127 000	2 630 000	1 020 000	4 677 200	2 605 400	-1 284 800	**6 047 885**	**7 282 630**
2018	2 349 700	22 648 500	1 139 500	4 670 300	3 228 800	-1 585 100	6 313 959	7 899 061
2019	2 186 300	2 328 900	864 000	4 136 000	2 293 573	-895 421	5 534 099	6 429 520

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات والمديرية العامة للضرائب

fp: تمثل الجباية البترولية

rf : تمثل الجباية العادية

rnf : تمثل الضرائب الغير جبائية

ge : تمثل نفقات التسيير

eq:تمثل نققات التجهيز

Sol: تمثل رصيد الميزانية

R: الإيرادات العامة

DD: النفقات العامة

الملحق رقم 02:

نموذج دراسة الاستقرارية لسلاسل الزمنية " اختبار ADF " في المستوى .

النموذج الأول : قاطع

Null Hypothesis: SOL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.769139	0.3876
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

النموذج الثاني : قاطع و إتجاه

Null Hypothesis: SOL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.242706	0.4499
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

النموذج الثالث: بدون قاطع و بودن إتجاه

Null Hypothesis: SOL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.666114	0.0898
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

الملحق رقم 03:

نموذج دراسة الاستقرارية لسلاسل الزمنية " اختبار ADF " في الفرق الأول .

النموذج الأول : قاطع

Null Hypothesis: D(SOL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.074482	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

النموذج الثاني : قاطع و إتجاه

Null Hypothesis: D(SOL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.964982	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

النموذج الثالث: بدون قاطع و بودن إتجاه

Null Hypothesis: D(SOL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.162737	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

الملحق رقم 04:

نموذج دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات The Granger causality test :

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/25/20 Time: 21:03
Sample: 1990 2019
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DRNF does not Granger Cause DSOL	25	0.91544	0.4788
DSOL does not Granger Cause DRNF		4.66320	0.0110
DRF does not Granger Cause DSOL	25	5.76818	0.0045
DSOL does not Granger Cause DRF		4.81046	0.0097
DGE does not Granger Cause DSOL	25	7.85728	0.0011
DSOL does not Granger Cause DGE		2.10371	0.1278
DFP does not Granger Cause DSOL	25	5.47230	0.0057
DSOL does not Granger Cause DFP		0.30535	0.8701
DEQ does not Granger Cause DSOL	25	1.18649	0.3542
DSOL does not Granger Cause DEQ		0.91203	0.4806

الحمد لله

الذي بنعمته تتم الصالحات